

منتدى الفكر العربي
عمّان

سلسلة الحوارات العربية

تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم

د. علي الدين هلال

ع خطاب سمو الأمير حسن بن طلال

وتقديم الاستاذ أحمد بهاء الدين



منتدى الفكر العربي
عمّان



سلسلة الحوارات العربية

تحديات الأمن القومي العربي
في العقد القادم

د. علي الدين هلال

مع خطاب سمو الأمير حسن بن طلال
وتقديم الاستاذ أحمد بهاء الدين

(ورقة عمل مقدمة للاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي المنعقد في عمان/الأردن بتاريخ ٢١ و ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦)

الناشر: منتدى الفكر العربي
هاتف: ٦٧٨٧٠٧، ٦٧٨٧٠٨
ص.ب: ٩٢٥٤١٨ تلكس: ٣٣٦٤٩ أي تي إف
فاكسيميلي: ٦٧٥٣٢٥
عمان - الأردن

منتدى الفكر العربي، هو هيئة عربية غير حكومية تهدف إلى تشجيع الحوار العلمي المستنير حول قضايا الوطن العربي حاضراً ومستقبلاً. والأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن الآراء الحرة لأصحابها، وليس بالضرورة عن موقف جماعي لأعضاء المنتدى.

الطبعة الأولى
أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ٢٨٢/٧/١٩٨٦

المحتويات

رقم الصفحة

- تقديم .... أ. أحمد بهاء الدين 5

- كلمة الافتتاح .... صاحب السمو الملكي الأمير حسن ولي العهد 11

- تحديات الأمن القومي العربي
في العقد القادم .... د. علي الدين هلال 21

- التعقيبات:-

(1) .... د. سعاد الصباح 53

(2) .... الفريق الركن عبدالهادي المجالي 57

- خلاصة المناقشات 67

- الملاحق 83



تقديم

الاستاذ احمد بهاء الدين

يفرق أهل القانون بين "الحكم المنشىء للحق" أى الذي يوجده بعد أن كان غير موجود، وبين "الحكم الكاشف عن الحق" أي الذي يكشف عن حق كان موجوداً من قبل.

وتعبير "الأمن القومي" يمكن أن نقول عنه بلغة أهل القانون تلك أنه تعبير "كاشف" عن حقيقة قديمة وليس "منشئا" لحقيقة جديدة.

فلا شك أن أقدم المجتمعات الانسانية والممالك والدول التي قامت في أي عصر أو مكان كان لها سياسة "أمن قومي" بشكل أو بآخر. فسياسة الأمن القومي في معناها البسيط، القديم والجديد، هي مجموع الخطط والوسائل والاستعدادات والترتيبات التي تتخذها دولة ما، للمحافظة على أول مطلب لوجودها، وهو الأمن، بمعانيه الداخلية والخارجية. والعناصر القديمة هي نفسها العناصر الجديدة، الا بزيادة عنصر أو عنصرين وبتعقد تركيب كل عنصر.

هذه العناصر هي: انسجام مجتمعي داخلي ـ اقتصاد متوازن وقادر على مواجهة الأزمات ـ مجموعة سياسات وعلاقات اقليمية مع الجيران والأصدقاء والأعداء المحتملين على السواء، وقد تعقد هذا العنصر بالذات ليشمل العلاقات الاقليمية والعلاقات الدولية. وأخيراً وليس اخرا، قوة عسكرية كافية للردع وللدفاع أو الهجوم حسب متطلبات أو طموحات كل بلد.

ليس في الأمر جديد اذن من ناحية الاساسيات، الا الاسم. ولكن الحياة الانسانية تغيرت وتعقدت في هذا القرن بأكثر مما تغيرت في عشرات القرون، وانعكس هذا ليس على "مفهوم" الأمن القومي، ولكن على بعض مقتضياته ومتطلباته. ولن نحيط هنا بكل المتغيرات وكل النتائج المترتبة عليها، انما سنأخذ بعض الأمثلة القليلة.

فحتى الحرب العالمية الاولى، أي مطلع هذا القرن كانت الحروب يمكن أن تقع بين الجيوش الجرارة عند الحدود ولا يشعر بها "أهل الداخل" الا من سماع أخبارها أو من مصرع الأقرباء. كانت طبيعة الأسلحة تحصر القتال، ونوع الأخطار عند الحدود. فتنهزم المانيا القيصرية مثلا في الحرب الاولى دون أن تقع قنبلة على برلين وتحارب انجلترا في أوروبا عدة مرات دون أن يعبر الخطر بحر المانش اليها، والولايات المتحدة الامريكية دخلت الحرب العالمية الاولى بملايين الجنود والأموال، وهي في امان، يفصلها المحيط الاطلنطي بأكمله عن ساحات القتال، الى آخره.

ولكن منذ الحرب العالمية الثانية، وبظهور أسلحة الجو التي تذهب بقنابلها الى أي مكان من أرض البلد العدو، والأسلحة المدرعة البرية الحديثة والسريعة، كالدبابات وغيرها، التي غيرت استراتيجية القتال من الخنادق المتواجهة سنوات طويلة في مكان واحد، الى الحركة السريعة الصاعقة للجيوش، التي تقوم على الاختراق والاندفاع والالتفاف، بما في ذلك من اجتياح أقطار بكاملها في أيام معدودة. كل هذه التغيرات، جعلت الأمن القومي، حتى بمعناه العسكري فقط، لا يقف عند حدود الدول، ولكنه يصل الى نخاع أنأى قرية فيها. ومع أن عناصر الأمن القومي والوضع الاقتصادي الخ. لم تتغير، الا ان التغيرات السابقة زادت من أهميتها الى أقصى الحدود. فساحة القتال صارت البلد بأكمله، مجتمعاً وسياسة واقتصاداً وقدرة على الانتظام، وعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومشاركة في هدف قومي بين كل الفئات.

وقد أوضحت دراسة الدكتور علي الدين هلال، تعاظم العناصر غير العسكرية للأمن القومي بشكل مقنع وكاف.

واذا أخذنا أبسط الأمثال في موضوع "مجموعة من العلاقات الاقليمية والدولية" فسنجد انجلترا مثلا طيلة القرون التي كانت فيها "الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس" كان من بين أسس أمنها القومي مبدأ سياسي أساسي: هو ان لا تستفرد قوة واحدة أوروبية بالسلطة على القارة المجاورة لها. فهي دائما اذا تعاظمت قوة أوروبية، أسرعت تجمع القوى الأخرى ضدها. هكذا تحالفت مع هولندا ضد أسبانيا عندما كانت أسبانيا هي المنافس البحري الأول. وتحالفت مع المانيا وروسيا ضد نابليون في فرنسا، أو ضد فرنسا النابوليونية.

وتحالفت مع روسيا ضد الامبراطورية العثمانية، وتحالفت مع فرنسا ضد المانيا القيصرية والهتلرية، الخ، ومنذ قيام الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٧، وعبر النضال العربي الطويل حتى ساعة كتابة هذه السطور، والعرب لهم ساعات انتصار وساعات انكسار. ولكنهم خاضوا جميع معاركهم في السبعين سنة دون استثناء، وهم تنقصهم أهم شروط رسم سياسة للأمن القومي العربي، وهو عدم توحد كلمتهم أو ارادتهم. كتب عليهم أن يحاربوا أعداء متتابعين من الشرق ومن الغرب ومن الشمال، ومن كل قوة دولية بازغة، وتحققت بعض أحلامهم بالتدريج في عدد من الدول المستعمرة أولاً، ثم شبه المستقلة، ثم المستقلة، بالمعنى الرسمي والقانوني على الأقل كما هو الحال الان. هذا التاريخ غرس في الأقطار العربية المختلفة سياسات أمن قومي اقليمية لا عربية، وناقصة بالطبع ومتخلفة عن المعنى المتكامل الراهن لتعبير الأمن القومي. وحتى في النطاق الإقليمي وفي العصور القليلة جداً، حصرت معظم الدول العربية فكرها في أمنها القومي الاقليمي في بند واحد أو بندين من البنود المتعددة للأمن

القومي: ظنت دول قليلة عدد السكان، ضعيفة الهيكل السياسي، أن اقتناء السلاح وحده هو أمنها القومي، وظنت دول أخرى أن تكدس أموالها وتعاظم ثروتها المالية هو أمنها القومي، وأخطأت نظم أخرى كثيرة الطريق فحسبت أن أمن الحكم والنظام فيها هو أمنها القومي.

ومن عيوبنا كعرب، اننا نسرع الى اقتناء المصطلحات الجديدة. أحياناً نعتبر أن مجرد تعريبنا لها واستخدامها في كلامنا معناه حيازتنا لمفهومها الحقيقي وهو وهم كبير. وأحياناً نأخذ المصطلح الجديد ونفصله بجسارة على قد رغباتنا الشخصية أو أهدافنا القاصرة، أي ببساطة نشوه مفهومها ونتوهم اننا قد ملكنا الحقيقة طالما اننا قد "علقنا اللافتة".

والمنطقة العربية لديها سبب اضافي فوق كل الأسباب التي لدى كل شعوب العالم، يجعلها في حاجة الى سياسة للأمن القومي بالمعنى الصحيح.

فكثير من الدول في العالم لها مشاكل مع جاراتها وأحياناً حروب تكررت مرة بعد مرة. أما نحن، ومنذ قيام اسرائيل فقد أصبح لنا جار أهم مقوم من مقومات أمنه القومي، هو عدم قيام نظام للأمن القومي العربي. فلسنا في حاجة الى أن نكرر عقيدة اسرائيل الأمنية في ان زعزعة الأوضاع العربية وتخلخلها وتضاربها أهم لسلامة اسرائيل من قواتها المسلحة. ومع ذلك فان من السهل أن نرى ان هذه الضرورة المضافة لم تحركنا خطوة واحدة نحو محاولة اقامة نظام للأمن القومي العربي بالمفهوم الحديث لهذه الحقيقة التاريخية القديمة.

وفي استعراض مراحل التاريخ العربي مع هذه القضية نجد أن الدول العربية بعد قيام اسرائيل بقليل، أي في سنة ١٩٥٠ قامت بخطوة متواضعة وصحيحة على الطريق عندما وقعت معاهدة الدفاع العربي المشترك في تلك السنة، والتي تشمل الآن كل دولة موقعة على ميثاق جامعة الدول العربية.

نقول انها خطوة متواضعة ومنطقية معا، لأنها بدأت بالجانب العسكري فقط في مفهوم الأمن (يمكن القول طبعاً أن قيام جامعة الدول العربية ذاته سنة ١٩٤٥ كان مقدمة لتفكير العرب في حاجتهم الى منبر يتشاورون فيه حول شئون أمنهم القومي، ولكن تلك قصة أخرى).

هنا لا بد أن ترن في أذهاننا الكلمة التي قالها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية في افتتاح هذه الندوة عن "أن الحلقة المفقودة أو الفريضة الغائبة ان شئتم هي تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق".

فالمأساة كلها من ١٩٥٠ الى سنتنا هذه (١٩٨٦) هي هذه الفريضة الغائبة: نقرأ المواثيق والدراسات والقرارات ومؤتمرات القمة ومؤتمرات السفوح فنجد انها قد حوت كل شيء. واذا حاولنا ان نراجع بند التنفيذ فقد لا نجد شيئا على الاطلاق.

ان حلف الاطلنطي ـ مثلا وبعده فعلا حلف وارسو ـ ليس أقدم من اتفاقية الدفاع العربي المشترك الا بسنوات أقل من أصابع اليد الواحدة. ونحن نقرأ ونرى أن هناك مناورات عسكرية مشتركة سنوية بين قوات دول الحلف الواحد وأحياناً أكثر من مرة في السنة: مناورات الشتاء والصيف وهي تارة بين الجيوش البرية وتارة بين القوات الجوية وتارة بين الأساطيل البحرية وتارة بينها كلها جميعاً.

هل يذكر أحد منا أن مناورة واحدة محدودة اقيمت بين قوات دولتين عربيتين متلاصقتين من العشرين دولة تتدربان فيها على العمل العسكري المشترك؟

لم يحدث بالطبع. وليس هذا المثل الواحد مثلاً شكلياً أو مثلاً نقصد به الصعوبة، ولكنه امتحان حقيقي. امتحان حقيقي على الأقل لشرط واحد لا يمكن قيام دفاع مشترك (وليس أمن جماعي!) بين أي طرفين بغير توافره. وهو الثقة والثقة في المجال العسكري هي أعمق اختبار للثقة بين الدول. فالجانب العسكري هو أعز الأسرار في نوع السلاح، وفي كميته، وفي عدد القوات وفي مستوياتها التدريبية وقدراتها، وفي عقيدتها القتالية، وفي أجهزة اتصالها، الخ، لم يحدث شيء من هذا مرة واحدة على الأقل، وعندما انعقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة سنة ١٩٦٤ على عجل لمنع اسرائيل من تحويل نهر الأردن، بعد أربعة عشر عاماً من اتفاقية الدفاع المشترك، لا يوجد ولا شبهة اتصال بين القوات العربية المسلحة، وظهر أن الشكوك المتبادلة أهم بكثير من ذلك الحدث التاريخي. ومن يومها والى الآن لم يسفر حتى أي مؤتمر قمة عربي عن تحقيق خطوة واحدة في هذا المجال. نجتمع بسرعة كرد فعل وننفض وننسى بسرعة اذا زال ضغط رد الفعل في حين انه لا يمكن التفكير في شيء له علاقة بعبارة "الأمن القومي" بعيداً عن أسلوب التفكير المسبق والتخطيط والتدبير. وكشف حساب أي ناحية من نواحي تحقيق الأمن القومي ـ جماعياً أو حتى اقليمياً ـ لا يختلف عن كشف الحساب العسكري: لم تتخذ دولة قراراً مصيرياً استراتيجياً بالغ الأثر قط باستشارة دول عربية أخرى. لم يتم مشروع تكاملي اقتصادي واحد بين أكثر من دولتين عربيتين متجاورتين فحسب وفي مجالات بسيطة كمد طريق بري أو مد أنبوب بترولي، ومع ذلك، فحتى ما تم من هذه الأمثلة البسيطة كان يوقف بقرار مفاجيء في لحظة واحدة. فأي خلاف بين سلطتين عربيتين معناه اغلاق الأنابيب وقفل الحدود وسد الطرق واغلاق المجال الجوي، دعك من قطع العلاقات.

ووضع سياسة قومية للأمن القومي تقتضي أول ما تقتضي عنصر الاستمرار ولا يمكن اقامة سياسة أمن قومي تجمع دولا ليست على نفس المستوى من النضج السياسي والنضج الاجتماعي والفهم الاستراتيجي الممتد طولاً وعرضاً

في الأفق.

اننا نرى أنابيب الغاز الطبيعي في عالم اليوم. كلنا نعرف حيويته في الحياة الإقتصادية، تمتد من سيبيريا عبر دول المعسكر الشرقي كله، متخطية الستار الحديدي الى دول غرب اوروبا وحلف الأطلنطي الصناعية كالمانيا وفرنسا وايطاليا، وذلك بين دول متصارعة عقائديا. مختلفة سياسياً، يزداد تسلحها يومياً لأنه لا يخطر على بال مخلوق في مرحلة النضج السياسي التي تعيشها تلك الدول أن يحاول أحد الطرفين "اغلاق الصنبور" الا اذا قامت حرب عالمية مثلاً. فما بالنا بالدرجة المطلوب توافرها من الإستقرار والإستمرار في سياسات دول مثل دولنا نطمع أن يكون لها خطة "أمن قومي" واحدة؟ اذن، بصراحة، ما هي المشكلة وما هو الحل؟

المشكلة اننا نتحدث عن دول معظم شعوبها لا رأي لها في سياسات حكوماتها، أي اننا حين نستعمل كلمة "دولة" انما نعني "سلطة حكم في دولة" ولا نعني الدولة من قمة السلطة في القاعدة الشعبية، وطالما كانت هناك نظم تنفرد بالقرارات فلن يمكن قيام نظام أمن قومي عربي يحتاج كما قلنا في أول هذا الحديث، حتى في الحالة القطرية فقط، الى شروط من أولها الإنسجام المجتمعي الذي تقوم المشاركة الشعبية مقام العمود الفقري في بنائه.

والحل؟ بنفس الايجاز، ما لم تتغير هذه الصورة، ويصبح الصوت الرسمي صاحب القرار هو صوت مجموع الشعب أو أغلبية بارزة فيه، فلن يتغير في موضوع الأمن القومي أي شيء مهما انعقدت مؤتمرات القمم والسفوح.

كلمة
سمو الأمير حسن بن طلال
رئيس منتدى الفكر العربي في افتتاح
الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة للمنتدى

أيها الأخوة والأخواتُ أعضاءَ وضيوف منتدى الفكر العربي،

أحييكم وأرحبُ بكم في بلدكم الأردن، العربي الإسلامي، الصامد.

وأحييكم في رحاب هذا المنتدى، الذي ارتضيناه منبراً يلتقي فيه أصحاب القرار وأصحاب الأفكار، للحوار الموضوعي الديموقراطي، آملاً في أن نصل جميعاً لخدمة ما فيه خير أمتنا العربية من الخليج الى المحيط.

وأنتهز هذه الفرصة خصوصاً لأحيي الأعضاء الجدد، الذين قبلوا شرف المسؤولية وعبئها معا بالإنضمام الينا. وإني لعلى يقين أنهم سيكونون مصدر عطاء عظيم في تحقيق رسالة هذا المنتدى اليافع.

واسمحوا لي أيها الأخوة أن أقول بكل تواضع ان هذا المنتدى يمثل أحد الإيجابيات القليلة في هذا الزمن العربي الرديء الذي يندر فيه ما يمكن أن نفتخر به.

ولا تأتي هذه المفخرة الإيجابية، من حجمها أو من أي وهم مبكر فيما أحدثته على الساحة العربية بالفعل من تأثير. ولكن لأنها تجسد ما يوجد في أعماق أعماق هذه الأمة العربية من إرادة البقاء، رغم أجواء اليأس والإحباط والنكسات.

فمنتداكم هذا هو جهاد لاعادة زرع الأمل في مستقبل هذه الأمة، وخاصة لأجيال جديدة، كاد يقتلها اليأس والشعور بالعجز، وسط هذه الكثرة من المخاطر والتحديات دون ما استجابة قومية واحدة خلاقة أو فعالة من قيادات هذه الأمة.

ومنتداكم هذا، وهو يجاهد لاعادة الأمل، يفعل ذلك دون ما اغراق في الرومانسية، ودون ما انزلاق الى الغوغائية، ودون ما انكفاء على أنفسنا في جمود التراثية، ودون ما استسلام للهزائم بدعوى الواقعية.

ان منتدى الفكر العربي، أيها الأخوة، يجاهد من أجل اعادة زرع الأمل، متذرعاً بالمنهجية العلمية، ومستوحياً دروس تاريخنا البعيد والقريب، ومستلهماً المطالب الكبرى التي بلورتها شعوب أمتنا في مسيرتها النضالية الطويلة منذ بداية نهضتها الحديثة، وجسمتها ثوراتها المتعاقبة بدءاً بالثورة العربية الكبرى.

وقد سبق لي، أيها الأخوة في أول أعداد نشرة المنتدى ان استقرأت في المسيرة، وما جسمته من مطالب في ستة أهداف عريضة هي:

- الوحدة في مجابهة التجزئة
- الإستقلال القومي في مجابهة الهيمنة الأجنبية
- التنمية في مواجهة التخلف
- العدالة في مجابهة الإستغلال
- الديموقراطية في مجابهة الإستبداد
- التجدد الحضاري الأصيل في مجابهة المسخ الثقافي من الخارج والجمود التراثي من الداخل.

ولا أرى، أن هذه الأهداف الستة مجتمعة مستحيلة التحقيق، بل أذهب أكثر من ذلك الى التعبير عن يقيني بأنه لا خلاص لأمتنا من مشكلاتها ومآزقها الحالية، الا بوضع هذه الأهداف مجتمعة في مشروع قومي حضاري مكتمل مفهومياً، ومتسق منطقياً، ومترابط عضوياً. ومن متابعتي للحوار القومي الواسع الذي أسهم به عدد كبير من المفكرين والكتاب العرب من المشرق والمغرب، زاد يقيني بأن هذه الأهداف الستة مجتمعة هي النواة الحقيقية **لاجماع عربي جديد**. وضاعف من هذا اليقين كل اللقاءات والحوارات التي عقدها المنتدى على مدار العام المنصرم. فسواء أكان موضوع هذه اللقاءات عن الأمن القومي أو الأمن الغذائي، عن التكنولوجيا أو القمر الصناعي عن التعليم أو استخدام وانتقال العمالة العربية، فقد كان المشاركون يخلصون صراحة أو ضمناً، الى تأكيد هذه الأهداف.

ومن مطالعتي لورقة العمل القيمة، التي يقدمها لنا الدكتور علي الدين هلال هذا الصباح، وجدته يذكر هذه الأهداف الستة في أكثر من موضع. كمصاحبات وشروط وأهداف للأمن القومي العربي.

فكأننا، أيها الأخوة لسنا فقط بصدد **مطالب** شعبية عربية حينما نتحدث عن أهداف الأمة في الوحدة، والإستقلال، والتنمية والعدالة، والديموقراطية، والتجدد الحضاري. ولكننا أيضاً بصدد **وسائل** للخلاص من التردي العربي القائم. وحينما تتوحد **المطالب والأهداف والوسائل** بهذه الصورة، فنحن اذن بصدد مشروع قومي حضاري متكامل. وقد وقرت واستقرت عناصر هذا المشروع في عقول وضمائر وقلوب شعوب الأمة، ويظل واجبنا في المنتدى وخارجه أن نعمق من هذا المشروع، ونتوفر بمنهجية علمية لابداع الخطط والآليات الكفيلة بتحقيقه تدريجياً. وأهم من ذلك أن نقنع أصحاب القرار في أمتنا، بكل الوسائل المتاحة لنا، في أن يأخذوا هذه الخطط والآليات مأخذ الجد، قبل ان يجرفنا جميعاً الطوفان.

أيها الأخوة..

ان الحديث عن وقف الطوفان هو موضوع لقائنا اليوم - **أقصد تحديات الأمن القومي العربي**. فمعركة بقائنا كأمة وكحضارة وكوطن ومستقبل أبنائنا

وأحفادنا، يتقرران بما نستطيع أن نفعله اليوم للحفاظ على أمننا القومي. واسمحوا لي أن أبدي بعض الأفكار في هذا الصدد.

● **الأخطار الداهمة من الخارج**

سواء أأخذنا بالمفهوم الضيق للأمن القومي، الذي يقتصر على حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، أو أخذنا بالمفهوم الأوسع للأمن القومي الذي يمتد من الجبهة الداخلية، وحماية هوية المجتمع وقيمة، ويؤمن المواطن الخوف والفاقة، ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية. سواء أأخذنا بهذا المفهوم أو ذاك، فليس بيننا من يماري في حقيقة أن أمن الأقطار العربية منفردة ومجتمعة، في الوقت الحاضر، هو في أدنى مستوياته، منذ عام، ١٩٧٣ بل وربما منذ حصلت أقطارنا على استقلالها السياسي. **فنحن مستهدفون من أخطار دولية واخطار اقليمية وأخطار داخلية**. وليست هذه الأنواع الثلاثة من الأخطار مجرد احتمالات أو أوهام، فقد وقعنا ضحية لها بالفعل في هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربي الكبير.

١ ـ **الأخطار الدولية تأتينا أساساً من القوتين العظميين المهيمنتين على النظام العالمي في الوقت الحاضر**. ولم نر في العقود الثلاثة الماضية ـ أي منذ السويس عام ١٩٥٦ ـ اهتماماً وتدخلاً من قوى عظمى مثلما رأينا في السنوات الأخيرة ـ بدءاً بافغانستان وانتهاء بالمواجهة الأمريكية الليبية، مروراً بلبنان وباختطاف الطائرات المدنية. وربما أكثر جدية من التدخل العسكري، هو محاولة الهيمنة الإستراتيجية للدولتين العظميين على مقدرات المنطقة سواء أمِنْ خلال القواعد والتسهيلات العسكرية، والتحكم في امدادات السلاح، وأسعاره الباهظة، وما يصاحبه من ابتزاز سياسي، أو من خلال اشتداد قبضتها على مقدراتنا الإقتصادية والمالية والتكنولوجية والغذائية. ولا اظنني في حاجة الى تفصيل هذه الأمور، والتي أنتم جميعاً على وعي بها، وبالقطع ستتعرضون لها في مداولات هذا اليوم.

٢ ـ **أما الأخطار الإقليمية، فتأتينا أساساً، أيها الأخوة من المنطقة ذاتها، سواء من جيران دخلاء أو جيران أصلاء**. الجار الدخيل الذي فرض علينا، وما انفك يهدد أمننا جميعا طوال العقود الأربعة الأخيرة هو بالطبع **الكيان الإسرائيلي الإستيطاني**، وهو الخطر الأعظم على وجودنا، فهو لا يطمع فقط في أرضنا، ولكنه أكثر من ذلك يستهدف كياننا القومي الحضاري. ولست هنا أيضاً في حاجة الى تذكيركم بمذهب **أريل شارون**، الذي يعلنه جهاراً نهاراً منذ سنوات والذي تطورت معه الأطماع الإسرائيلية من مجرد السيطرة على كل فلسطين وابتلاعها، الى الهيمنة على كل الدول المجاورة، الى توسيع ما يسمى بالمجال الإستراتيجي الحيوي،

ليشمل المنطقة من الباكستان الى المغرب ومن تركيا الى تشاد والقرن الأفريقي، وليست هذه الرؤية الإسرائيلية مجرد خطط على الورق يلوحون بها، ولكنها أصبحت ممارسة فعلية في السنوات الخمس الأخيرة ـ فمن ضرب المفاعل النووي في بغداد شرقاً، الى ضرب مقر منظمة التحرير في تونس غرباً الى التهديد بضرب اليمن جنوباً، لم يعد يترك مجال شك كبير في جدية هذا المخطط، ولا في خطره الداهم على الأمة العربية بأكملها. بل أكثر من ذلك، كما كتب **أوديد يينون** (Oded Yinon) مستشار شارون، تستهدف اسرائيل الأمة العربية في كيانها **البشري - السوسيولوجي**، وليس فقط في أرضها وسيادتها. فهي تريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفياً ومذهبياً الى دويلات متنافرة فيما بينها، ولكنها جميعاً تحت السطوة الإسرائيلية. وقد رأينا وخبرنا مقدمة هذا المخطط الإسرائيلي في لبنان. أن خبراء الأمن القومي قد يصفون هذا السعي الإسرائيلي على المستويات العسكرية والسوسيولوجية، بأنه محاولة لتحقيق "**الأمن المطلق**" لاسرائيل. وكما يقول لنا نفس الخبراء ان تحقيق الأمن المطلق لدولة معينة يعني "**انعدام الأمن**" تماماً لكل الدول المجاورة لها. وطبعاً ما كان للكيان الصهيوني ان يحلم، ثم يمارس ما يحلم به استراتيجياً الا بمساندة مطلقة من الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، والا بغياب الحد الأدنى من الإتفاق الإستراتيجي من ناحية أخرى. وأظن انه لا خلاف بيننا على هذا التوصيف الدقيق والحزين معا.

هذا أيها الأخوة، هو مصدر الخطر الأكبر من جار دخيل ولكن هناك خطر آخر من **جار أصيل** ـ وأقصد به **العدوان الإيراني** المستمر على الجناح الشرقي للأمة العربية. ممثلاً بالعراق الشقيق. والصراع المسلح بين ايران والعراق، والذي دخل عامه السادس، هو كما وصفته في مناسبة قريبة، صراع مأساوي وعبثي في نفس الوقت فما يجمع ايران والأمة العربية تاريخاً وثقافة وديناً وحواراً، اعظم بكثير مما يفرقهما، ولم يخطر ببال أحد في الوطن العربي ان ينفي وجود الشعب الايراني أو يطمح في الاعتداء على ترابه ومقدساته. ومع ذلك فالقيادة الايرانية ممعنة في استمرار حرب ضروس، تلتهم الأخضر واليابس في البلدين الاسلاميين. ومرة اخرى ما كان لهذه الحرب المأساوية العبثية ان تستمر كل هذه السنوات لو ان العرب كانوا مجمعين على الحد الاستراتيجي الأدنى في الدفاع عن التراب القومي.

● الأخطار الداهمة من الداخل

أيها الأخوة والأخوات الكرام، ان الحديث عن مصادر الخطر

الخارجية - الدولية والإقليمية - على الأمن القومي العربي لا ينبغي أن يصرف انظارنا عن مصادر خطر داخلية على هذا الأمن لا تقل أهمية.

وأقصد بذلك الصراعات العربية - العربية والصراعات الأهلية المسلحة في داخل بعض أقطارنا. فالصراع المسلح على الصحراء في الطرف الغربي الأقصى لوطننا يدخل الآن عامه العاشر. وقد استنزف الكثير من طاقات المغرب والجزائر، ليس فقط أرواحاً ومالاً وسلاحاً، ولكنه استنزف أيضاً طاقات سياسية ووجدانية هائلة، ونقل خلافاتنا العربية الى الساحة الأفريقية ومحافل العالم الثالث والمنظمات الدولية. ولم يعد المتعاطفون أصلاً معنا يعرفون ما هي أولويات العرب ولا ما هي قضاياهم الرئيسية. وكان ظنهم لسنوات طويلة ان القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وهمهم المصيري.

وينطبق نفس الشيء على الصراعات الأهلية العربية - سواء في لبنان أو السودان. ففضلاً عما تمثله هذه الصراعات من استنزاف داخلي هائل، فقد قامت أطراف عربية من خارج لبنان والسودان بالتورط فيها، وساعدت من حيث تقصد أو لا تقصد، القوى الأجنبية الضالعة في تفجيرها.

ــ وهكذا نجد وطننا العربي اليوم ومنذ سنوات مشغولاً **بحروب خمس** في كل أقاليمه الفرعية من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال الى أقصى الجنوب - **حرب الخليج** وحربين في الهلال الخصيب، وحرب في **المغرب الكبير**، وحرب في **وادي النيل**. ولا أظن أن **مثل هذا العدد من الحروب الممتدة قد حدث في نفس الوقت في أي فترة من التاريخ العربي على مدى الأربعة عشر قرناً الماضية. ولا أظن ان اقليماً آخر مماثلاً لمنطقتنا قد شهد هذا العدد من الحروب المتزامنة في نفس الوقت.**

● الثمن الفادح لعدم تحقيق الأمن القومي

ان الحروب الخمس المشتعلة على العرب وبينهم قد كلفتهم في السنوات العشر الأخيرة ما يربو على **نصف مليون قتيل**، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمشردين واللاجئين. وكلفتهم ما يربو على **المئتي مليار دولار**. هذا اذا لم نتحدث عما يسميه الاخوة الإقتصاديون بكلفة **"الفرص الضائعة"** (Opportunity Cost). ورغم فداحة هذه الخسائر البشرية والمادية. كان يمكن تبريرها ولو بصعوبة لو انها جعلت الوطن العربي أكثر أمناً ومنعة. ولكن كما ترون وتعرفون، أيها الأخوة، فان الوطن العربي أقل أمناً وأكثر اختراقاً اليوم من أي وقت مضى خلال العقود الثلاثة الأخيرة. **فكأننا ندفع ثمناً باهظاً من أرواحنا واقواتنا دون طائل.**

ولا بد انكم تعرفون، اننا انفقنا على مشتريات **السلاح** في السنوات العشر الأخيرة، أكثر من **مائتي مليار دولار**. وهي أكثر مما اشترته أي منطقة أخرى في العالم. ومع ذلك فنحن أضعف مما كنا عشية وصبيحة حرب أكتوبر تشرين الأول ١٩٧٣. ودعوني أصارحكم، أيها الأخوة ان هذا الثمن الفادح وحصاده الهزيل، بل السلبي، **لا يرجع الى تقصير أو تقتير من شعوبنا** فهي قد ضحت وما تزال مهيأة للتضحية بأرواح أبنائها وعزيز مالها. كما لا يرجع هذا الحصاد الهزيل، بل السلبي، لنقص في شجاعة أو شح في الفداء. فقد رأينا أروع نماذج البطولة العربية في جبال الاوراس والجولان، وعلى شط القناة وشط العرب ونراها يومياً في جنوب لبنان والضفة الغربية. أن الأسباب الحقيقية معروفة، وهي بديهيات لكل متخصص في الأمن القومي، وبيننا منهم الكثيرون في هذه القاعة. بل وقد أصبحت هذه الأمور بديهيات أيضاً لغير المتخصصين.

أول هذه الأسباب، أيها الأخوة. **هو غياب الإرادة العربية الواحدة، وغياب التنسيق بين الارادات العربية المتعددة**، وفي غياب الارادة، أو غياب التنسيق بين الارادات يتحول السلاح مهما زاد حجمه وغلا ثمنه، الى الات صماء عاجزة. واذا تحركت على الاطلاق فالى صدور بعضنا البعض ومخطئة الهدف الذي يجب ان تتجه اليه، والذي من أجله جلبت في المقام الأول.

ثاني هذه الأسباب، هو **غياب الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية**. فلا يمكن ان تضمن لنا أي قوة خارجية أمننا الوطني أو القومي. ان مثل هذا الأمن لا يتحقق الا بقوتنا الذاتية. فلا وعود الدول العظمى، ولا مصالحها، ولا تقنينها في امدادات السلاح لنا بابهظ الأثمان وأقسى الشروط مما يمكن التعويل عليه في ضمان أمننا القومي، فلا امريكا راعت الحد الأدنى لمصالح، أو حتى مشاعر العرب عند تحديد سياستها تجاه المنطقة بسبب تحالفها الإستراتيجي مع اسرائيل ونشاطات اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي. ولا الاتحاد السوفييتي كان بمقدوره الحد من تعنت اسرائيل العدائي في المنطقة فهناك حدود لما يمكن أن يفعله الآخرون لنا، حتى على أحسن فروض الاخلاص وحسن النية. وليس ضمن هذه الحدود ان تتدخل احدى الدول العظمى بقواتها دفاعاً عن أي منا. أن إحدى البديهيات اننا لا نستطيع أن نحصل على شيء بالمفاوضات أو من خلال طرف ثالث، ما لم نملك نحن ما يكفي من القوة الذاتية التي تجبر الأعداء وتقنع الأصدقاء بجدارتنا في الحصول عليه.

ثالث هذه الأسباب ويرتبط بالسببين السابقين، **هو عدم تطوير قدراتنا الدفاعية، وفي مقدمتها انتاج معظم ان لم يكن كل سلاحنا**. ودعوني هنا، أيها

الأخوة، اؤكد ان امكانيات انتاج السلاح المتطور متوفرة عربياً. فلدينا المهندسون والفنيون والعمال المهرة، ولنا ان نتصور ما كان يمكن ان يحدث لو اننا خصصنا لصناعة سلاح عربية، فقط عشرة في المائة مما انفقناه بالفعل على مشتريات السلاح من الخارج في العقد الماضي. هذه النسبة البسيطة كانت ستربو على عشرين مليار دولار. وكان رأس المال هذا كفيلاً ليس فقط بانشاء صناعة تسليح ضخمة تقلص من اعتمادنا على من لا يرحمون من تجار السلاح، وانما أيضاً كانت ستوفر مئات الآلاف من فرص العمل وتراكم الخبرات التقنية. وكان لا بد لهذه الصناعة، ان آجلاً أو عاجلاً ان **تتكامل عضوياً مع بقية قطاعات الإقتصاد القومي، تغذيها وتقويها، وبحيث يتلاشى عبؤها تدريجياً من عنصر استنزاف سالب للثروة القومية، الى عنصر قيمة مضافة الى الناتج القومي الاجمالي.**

رابع هذه الأسباب، هو عدم ادراك بعض المسؤولين منا ان أول خطوط الدفاع عن أمننا الخارجي تبدأ من داخل مجتمعاتنا. لقد خبر الوطن العربي تغيرات إجتماعية - إقتصادية هائلة في الخمس والعشرين سنة الأخيرة وخاصة في العقد الأخير الذي شهد ما يسمى "بالطفرة النفطية". ولم تكن هذه التغيرات كلها ايجابية. فقد أحدثت العديد من التشوهات والإختناقات في الهياكل والمؤسسات وانساق القيم وأنماط السلوك. ولكنها أيضاً أفرزت تكوينات وقوى اجتماعية جديدة، لها مطالبها وهمومها. وما لم نعمل الخيال في ايجاد السبل والقنوات لدمجها في التيار الرئيسي لحياتنا السياسية، والإستفادة من طاقاتها الكامنة، فان هذه القوى والتكوينات الإجتماعية يمكن ان تنقلب على المجتمع وتقوض دعائم الإستقرار والأمن فيه، ويمكن ان يجد أعداء الأمة في ذلك فرصة لمزيد من الإختراق والتخريب لأمننا القومي. كما تضطر الأنظمة الحاكمة الى تكريس معظم طاقاتها لمقاومة هذه القوى الداخلية الجديدة، ويصرفها ذلك عن تكريس جهودها لمجابهة الأخطار الخارجية وفي بعض الأحيان فانها لو نجحت هنا فهي تفشل هناك وفي أغلب الأحيان فانها لا تنجح هنا ولا تنجح هناك فتخسر "دينها ودنياها".

● **ما العمل؟**

أيها الأخوة والأخوات الكرام، لقد طالت هذه الملاحظات عما كنت أنوي.. ولكن الحديث ذو شجون... واسمحوا لي بملاحظة أخيرة بعد ان أطلنا في التشخيص. وأقصد ضرورة ان نفكر سوياً في هذا السؤال، ما العمل؟

ويحضرني، هنا خاطران. أولهما انه رغم الفرص الضائعة ما زال ممكنا ان نتعامل مع الأسباب الأربعة التي ذكرتها، والتي هي وراء ضعفنا وانعدام أمننا، ولا مناص من أن نحاول بل وأن نستميت في مواجهة هذه الأسباب، وأن نفعل ذلك جماعياً - كحكومات وأقطار وشعوب وليس هناك نقص في

الإستراتيجيات أو خطط العمل العربية المشتركة، ولا حتى في الإتفاقيات والمواثيق ـ بدءاً من معاهدة الدفاع العربي المشترك، وانتهاء بمقررات القمم العربية، ان الحلقة المفقودة، أو "الفريضة الغائبة" إن شئتم، هي تنفيذ هذه الإتفاقيات والمواثيق وهذه الإستراتيجيات والخطط. واظن أن جميع حكوماتنا، تدرك الآن، انه لن يستطيع أي قطر عربي **بمفرده**، مهما كان حجم سكانه، أو ضخامة موارده، أن يواجه الأخطار المحدقة به، فضلا عن الأخطار المحدقة بالوطن العربي الكبير.

الخاطر الثاني، هو أن نبدأ بخط الدفاع الأول وهو جبهاتنا الداخلية، ثم خط الدفاع الثاني وهو علاقاتنا العربية ـ العربية. ومطلوب هنا "عقد اجتماعي جديد" (A New Social Contract) و"عقد قومي جديد" (A New National Contract). أما العقد الإجتماعي الجديد فهو لإعادة تنظيم البيت الداخلي لكل قطر عربي، بحيث يستوعب كل القوى الجديدة في داخله ويتيح لها أكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية والإقتصادية ويلبي على الأقل حاجاتها الأساسية، وأما العقد القومي الجديد فهو لتقنين العلاقات بين الأقطار العربية، وترشيد طرق التعامل مع خلافاتها، وتعظيم فرص العمل المشترك بينها ثنائياً وجماعياً، وتحديد "**منطقة حرام**" لا يجوز الخلاف أو الإختلاف بشأنها، مهما كانت الظروف والضغوط. ولتكن هذه المنطقة الحرام هي العمل الدفاعي العسكري المشترك، وما يستلزمه ذلك من خلق صناعة سلاح عربية مشتركة. أو إحياء مشروع تلك الصناعة الذي كان قد اتفق عليه في منتصف السبعينات. طبعا هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله جماعياً وقومياً كعرب، ويمكن "للمنطقة الحرام" أن تتسع الى ما لا نهاية. ولكني لا أريد أن أسرف في التطلعات والأحلام الآن مهما كانت مشروعة. حسبنا أن نبدأ بهذا المستوى المتواضع المهم أن نبدَأ.

أيها الأخوة والأخوات

وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

أشكركم على صبركم وحسن استماعكم، وأدعو الله أن يوفقكم وإيانا لما فيه خير أمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحديات الأمن القومي العربي
في العقد القادم

تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم

د. علي الدين هلال

الأمن نقيض الخوف، وهو غياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر. وتحقيق الأمن لأي دولة أو مجتمع هو واسطة العقد ومربط الفرس، فالأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها. وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الإجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية.

لذلك فإن دراسات الأمن القومي تفتح الباب لكل موضوعات العلوم الاجتماعية من اقتصاد وسياسة واجتماع واستراتيجية، كما أنها مجال لقاء وحوار بين رجال الفكر والممارسين، بين الذين يبتكرون الأفكار ويتداولونها وأولئك الذين يتخذون القرارات وينفذونها.

وتهدف هذه الورقة إلى طرح القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي العربي في العقد القادم وذلك من خلال رؤية نقدية لنتاج الفكر العربي الخاص بالموضوع، ومحاولة تحديد مشتملات الأمن القومي العربي، والتعرف عل اطاره الإقليمي والدولي، ثم على قضاياه والتحديات التي يواجهها.

أولا: تقييم الدراسات العربية عن الأمن القومي: ضرورة الانتقال من مفهوم الأمن الى سياسة الأمن.

ليس من المبالغ فيه القول بأن دراسات الأمن القومي قد شهدت نقلة كيفية في العقد الفائت: وتمثل ذلك في عدد متزايد من الأبحاث والمؤلفات التي تبحث في جوانب الموضوع المتعددة[١]. وعلى عكس ما ساد من اعتقاد في فترات سابقة من أن الموضوعات المتعلقة بالأمن هي من اختصاص العسكريين وإنها أمور تحيط بها السرية، فقد شهدت السنوات الأخيرة اسهامات هامة من عدد من الباحثين المدنيين في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية القومية، ولا شك أن التفاعل بين الفكرين العسكري والمدني له شأنه في اثراء التفكير في قضايا الأمن القومي بجوانبها المختلفة.

---

(١) أنظر على سبيل المثال العدد الخاص من مجلة **شئون عربية** عن الأمن القومي العربي، عدد ٢٥ (يناير/كانون ثاني ١٩٨٤)، العدد الخاص عن الأمن القومي والحرب من مجلة **آفاق عربية**، عدد ٢ (سبتمبر/أيلول ١٩٨٥). أنظر كذلك مؤلفات الأستاذ أمين هويدي: الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، في السياسية والأمن، أحاديث في الأمن العربي، الأمن العربي المستباح.
وأيضاً دراسة نقدية لهذا التراث في د. جهاد عودة: نظرية الأمن القومي العربي، **المستقبل العربي**، عدد ٧٨ (اغسطس/آب ١٩٨٥) ص ١٥٨ ـ ١٦٦، حسنين توفيق ابراهيم: الفكر العربي واشكالية الأمن القومي دراسة تحليلية نقدية (ورقة غير منشورة).

١ ـ ويمكن تحديد أهم الجوانب الإيجابية لهذه الاسهامات فيما يلي :

أ ـ تجاوز المفهوم العسكري للأمن القومي والتأكيد على الجوانب المجتمعية، فإذا كان المفهوم العسكري يربط الأمن بالقدرة العسكرية للدولة، وينطلق من أن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدول هي ذات طابع عسكري ونابعة من مصادر خارجية ومن ثم يرتب على ذلك أن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات، فإن المفهوم المجتمعي يربط بين الأمن وقضايا التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن جوهر الأمن ينبع من وجود حد أدنى من التنمية والاستقرار. هذا التعريف لا يستبعد القدرة العسكرية ولكنه يضعها في اطارها المجتمعي الأوسع، ويقيم العلاقة الوثيقة والضرورية بينها وبين مقومات الأمن الأخرى من استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية[٢].

ب ـ التمييز بين مستويات تحليل الأمن القومي لدولة ما والتي تتحدد عادة في ثلاثة: مستوى داخلي يرتبط بحماية المجتمع من محاولات الاختراق أو التغلغل وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومستوى اقليمي يرتبط بالعلاقات الاقليمية للدولة، ومستوى دولي يشير إلى نشاط الدولة في المحيط العالمي. وأمن دولة ما هو خلاصة التفاعل بين المستويات الداخلية والاقليمية والدولية بما يجعل عملية تحقيق الأمن القومي ذات طابع حركي متغير.

ج ـ اشكالية تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي. ذلك أن مفهوم الأمن القومي ارتبط في الكتابات الغربية بالدولة وبوجود وحدة للقرار السياسي تترجم مفهوم الأمن القومي إلى سياسات واجراءات. وفي هذا الصدد يتم التمييز بين الأمن القومي بهذا المعنى السابق، والأمن الاقليمي Regional Security والذي يشير إلى أمن مجموعة دول جوار جغرافي والأمن الدولي International Security الذي يتعلق بالنظام الدولي ككل. ويتفق أغلب الباحثين على أن الأمن القومي العربي يتجاوز مفهوم الأمن الاقليمي باعتبار أن العلاقات التي تربط بين البلاد العربية، والتحديات المشتركة التي تجابهها، والمصالح الموحدة التي تشدها سوياً تجعل من الأمن العربي أمراً مختلفاً عن مجرد الأمن النابع من حقيقة الجوار الجغرافي لذلك يميز الباحثون العرب

(٢) د. علي الدين هلال: الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول، **شئون عربية**، عدد ٢٥ (يناير/كانون ثاني ١٩٨٤) ص ٦ ـ ٢١، د. عبدالمنعم المشاط: نحو صياغة لنظرية الأمن القومي العربي، **المستقبل العربي**، عدد ٥٤ (أغسطس/آب ١٩٨٣) ص ٤ ـ ٢١.

بين تعبير الأمن القطري أو الوطني[٣] الذي يشير إلى أمن البلاد (الدول) العربية في أوضاعها الراهنة، وتعبير الأمن القومي العربي الذي يشير إلى المصالح والقيم والتهديدات المشتركة للأمة العربية.

د - وأخيراً فإن هذه الدراسات طرحت أسئلة نقدية عن المستهدف من الأمن. وهل نتحدث عن أمن الإنسان أم أمن المجتمع أم أمن الدولة والنظم والحكومات، وعن ما هي الجهة أو الهيئة المخولة بتحديد مضمون الأمن القومي، وعن ضرورة وجود اتفاق عام أو رضاء مشترك في داخل كل مجتمع عن التهديدات التي تواجهه والمصالح التي ينبغي حمايتها.

٢ - ومع الإقرار بأهمية هذه الاسهامات فما زال الفكر العربي المتعلق بالأمن القومي يعاني من **عدد من المشكلات**:

أ - الطابع النظري والتجريدي: فقد انشغل الباحثون العرب بالجدل حول قضايا نظرية عن مفهوم الأمن وهل هو مواجهة تهديدات، ومخاطر أم الدفاع عن قيم ومصالح، أم تنمية قدرات وكفاءات ومؤسسات. كما ثار جدل آخر حول التمييز بين أمن الدولة وأمن المجتمع، وبين أمن المجتمع وأمن الجماعات والقطاعات المكونة له.

ومع أن هذه القضايا هامة وجديرة بالبحث، وهي جزء من تطور الجماعة العلمية المهتمة بالموضوع فإن أحد نتائج الانشغال بها هو اكساب الدراسات طابعاً نظرياً تجريدياً بحيث يجعلها تناولا للافكار والمفاهيم وليس فحصاً للوقائع والأحداث أو الممارسات والسياسات. ويجعل من الصعب على صناع السياسة الاستفادة منها بحكم أنها لا تصل إلى استنتاجات واستخلاصات يمكن بلورتها في شكل سياسات قابلة للتنفيذ، ومن ثم تثور الحاجة إلى مزيد من الاهتمام بدراسات الأمن ذات الصلة بالسياسات Policy-oriented.

ب - التوسيع من مفهوم الأمن القومي وعدم التمييز بين الأولويات. سبق القول بأن هناك مفهومين لتعريف الأمن القومي: مفهوم عسكري وآخر مجتمعي وأن الفكر العربي اتجه إلى الأخذ بالمفهوم الثاني، وربط بين تحقيق الأمن وقضايا التطور الاقتصادي والسياسي في المجتمع ومع أن ذلك سليم نظرياً فإنه من الناحية العملية يجعل من الأمن القومي قريناً للتنمية الشاملة، والتحرر الوطني، والعدالة الاجتماعية، والأصالة الحضارية والثقافية وهكذا تم التوسيع من

---

(٣) يستخدم بعض الباحثين من العراق تعبير الأمن الخارجي للدلالة على الأمن الوطني. انظر ثامر كامل محمد: **دراسة في الأمن الخارجي العراقي** (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٥).

مفهوم الأمن القومي العربي لكي يتضمن أهداف الأمة العربية والشعارات التي رفعتها الأحزاب والحركات السياسية القومية العربية. ولا شك أن مفهوم الأمن كل لا يتجزأ، وأن هناك علاقة وثيقة بين القدرة العسكرية والجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن هناك تفاعلا بين العوامل الداخلية والخارجية. رغم الاقرار بكل ذلك يبقى من غير السليم علمياً، وغير الممكن عمليا، عدم التمييز بين الجوانب المختلفة للأمن والاقتصار على طرحه كمفهوم مركب متعدد الجوانب والأبعاد والمستويات. ذلك أن الإصرار على هذا المفهوم المركب يتضمن ما يلي:

* إذا كانت قضايا كل جانب من جوانب المجتمع وقطاعاته يمكن ارجاعها أو نسبتها إلى الأمن القومي بطريقة أو بأخرى فإن مفهوم الأمن القومي يصبح مفهوماً يستوعب كل القضايا وكل الموضوعات وينتهي به الأمر إلى أن يصبح غير ذي مضمون، فالمفهوم الذي يمكن أن يفسر كل شيء لا يفسر شيئاً في الواقع.
* عدم التمييز بين الجوانب العاجلة من الأمن وهي المتعلقة بتهديدات عسكرية أو سياسية مباشرة، وتلك المتعلقة بقضايا اجتماعية أو اقتصادية داخلية ليس لها نفس الطابع من العجلة.
* زاد الطين بلة التوسع غير المبرر في استخدام تعبير الأمن فنجد عبارات مثل الأمن الغذائي، والأمن الثقافي والاعلامي، والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي...[٤].

لذلك فمع التأكيد على أن الأمن القومي قضية مجتمعية، فإنه ينبغي الإقرار أيضاً بأن هناك أولويات، وأن الدول تواجه أحياناً تهديدات عسكرية أو سياسية عاجلة لا يمكن تأجيلها كذلك ينبغي الإقرار بأنه مع ادراك أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي باعتباره الركيزة و "البنية التحتية" للأمن، فإن حماية هذا الاستقرار والذود عنه يتطلب قدرة عسكرية فعالة قادرة على الردع من ناحية، وعلى الدفاع من ناحية أخرى. وبدون هذه القدرة العسكرية فإن ذلك الاستقرار لا معنى له إذ يصبح تحت رحمة الآخرين.

ج ـ اعطاء الانطباع بجدة الظاهرة. فمن الخطأ تصور أن دراسات الأمن القومي تعالج ظاهرة جديدة لم يسبق دراستها. التعبير جديد ولكن الظاهرة معروفة تاريخياً. فمنذ أن تبلورت جماعات سياسية لها

---

(٤) كما في عالم الأزياء، يبدو أن هناك "مودات" في المصطلحات ومنها تعبير الأمن. ويلاحظ أيضاً نفس الشيء بالنسبة لتعبير الاستراتيجية فنجد المنظمات العربية منشغلة بكتابة وثائق عن الاستراتيجية الاقتصادية، والاستراتيجية الاجتماعية...

ذاتيتها وقيمها ومصالحها أثيرت قضية "النحن" و"الهم"، وأثيرت مسألة الدفاع عن المصالح والقيم الخاصة بالجماعة في مواجهة الآخرين، وأثيرت كيفية مواجهة التهديدات المتبادلة بين تلك الجماعات(٥).

قضية الأمن إذن قديمة قدم الاجتماع السياسي المنظم، وهي ترتبط بتمايز الجماعات، وادراك كل منها لخصوصيتها ازاء الآخرين. ومن خلال هذا الإدراك تنمو مصالح وقيم وتظهر أخطار وتهديدات، وتمتد شبكة معقدة من علاقات التحالف والصراع، والعداء والصداقة، والدبلوماسية والحرب...

وفي العصر الحديث تضمنت نظرية الدولة ومفهوم السيادة بعض عناصر ما نسميه الآن بالأمن القومي وبالذات تلك المرتبطة بالتكامل الاقليمي. كما تم تناول المفهوم في الفكر العربي تحت مظلة تعبيرات أخرى مثل الدفاع المشترك، أو الضمان الجماعي(٦)، أو الاستقلال الوطني أو الأمن. وفي خطابات أغلب السياسيين العرب في حقبتي الخمسينات والستينات نجد اشارات متعددة لتعبيري الأمن والدفاع المشترك والضمان الجماعي العربي(٧).

في الوثائق الرسمية العربية نجد اشارات مبكرة إلى تعبير الأمن القومي. فعلى سبيل المثال ورد في اتفاقية الوحدة الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق الموقعة في ١٧ أبريل/نيسان ١٩٦٣ أنه من بين اختصاصات الدولة الاتحادية شؤون الدفاع والأمن القومي.

وفي البيان الذي صدر عن اجتماع الرؤساء السادات والنميري والقذافي في القاهرة خلال الفترة ٤ ـ ٨ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٧٠ أشير إلى انشاء "مجلس للأمن القومي" كما تضمنت المادة ٢٧ من اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا) أنه ضمن

---

(٥) يعبر د. حامد ربيع عن هذا المفهوم الأساسي في ارتباطه بالدولة بقوله "الفكرة الرئيسية التي يدور حولها هذا المفهوم أن أحد التزامات الدولة هو الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة اولا وللجماعة ثانياً كحقيقة بشرية بحيث لا تعرض كيانها لاية مخاطر" **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤) ص ٣٦.

(٦) انظر في تطور ذلك د. جميل الجبوري: قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، **شئون عربية**، عدد ٣٧ (مارس/آذار ١٩٨٤) ص ٩٨ ـ ١٤٧.

(٧) على سبيل المثال ورد في خطاب للرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١ يونيو (حزيران) ١٩٥٦ ما يلي "هذه هي العوامل التي بنينا عليها الاستراتيجية المصرية، إنها مبنية على القومية العربية والحرية العربية والأمن العربي".

اختصاصات مجلس الرئاسة إنشاء المجالس والهيئات المتخصصة ومنها شؤون الأمن القومي وفي مشروع اتفاقية الوحدة المصرية ـ الليبية عام ١٩٧١ ورد أن القيادة السياسية الموحدة تنشيء لجاناً مشتركة لوضع الأنظمة في عدة مجالات من بينها الدفاع والأمن القومي، وأن وظيفة لجنة الأمن بحث مسئولية الأمن الداخلي ودراسة وضع الأنظمة التي تكفل توحيد أجهزة الأمن القومي[٨].

د ـ اعطاء الانطباع بالحديث عن حقيقة قائمة. فقد ارتبطت دراسات الأمن القومي كما سلف القول بالدولة وذلك ـ لأن سياسات تحقيق الأمن تتطلب:

* تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة (أو المجتمع) الى حمايتها أو تحقيقها والوصول إلى نوع من الاتفاق أو الرضا العام بخصوصها.
* تحديد الأخطار أو التهديدات التي تواجه الدولة (أو المجتمع) والوصول إلى نوع من الاتفاق أو الرضاء العام بخصوصها.
* تحديد السياسات والأدوات والخطوات اللازمة لتحقيق هدفي حماية المصالح والقيم أو مواجهة الاخطار.
* بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات ومتابعة التنفيذ.

وتحتاج هذه الأمور إلى سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد. لذلك كان ارتباط المفهوم بالدولة، وكان ظهور مفهوم الأمن الإقليمي الذي يعني الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الدول التي تتجاور جغرافيا في منطقة ما.

وتعطي بعض الكتابات عن الأمن القومي العربي الانطباع الخاطىء بأننا نتحدث عن أمر قائم، وتنتقد هذه الحكومة أو تلك لأنها تنتهك الأمن العربي في الوقت الذي لا توضح فيه المعيار الذي ينبغي الاحتكام اليه لتحديد الحد الأدنى من الأهداف أو الأغراض التي تدخل في اطار هذا الأمن. ومن الضروري أن نتذكر أن الحديث عن الأمن القومي العربي هو حديث عن الأمل، عن ما ينبغي أن يكون وعن ما نسعى إلى تحقيقه.

ثانيا : في منهج تحديد مضمون الأمن القومي العربي: الأمن العربي كسياسة.

على ضوء ما تقدم من الهام التمييز بين الأمن القومي كمفهوم Concept وبينه كسياسة Policy. فعلى المستوى النظري هو مفهوم مجتمعي تدخل في

---

(٨) يلاحظ ان هذا التعبير يشير في عدد من البلاد العربية إلى جهاز المخابرات العامة.

تكوينه اعتبارات عديدة، وهو نقطة التقاء ومحصلة تفاعل مجمل السياسات الداخلية والخارجية، وتعبير عن عموم أوضاع المجتمع. أما من حيث كونه سياسة فهو يتضمن أهداف محددة، وأولويات لها درجات مختلفة من الأهمية والالحاح والاضطراد.

ومشكلة تطبيق مفهوم الأمن القومي على المستوى العربي تتمثل أساساً في غياب الإرادة السياسية وجهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي. بعبارة أخرى كيف يمكن مناقشة تحقيق الأمن القومي العربي في اطار التعدد السياسي للدول والنظم العربية. كيف يمكن تحقيق ذلك في واقع انقسام الوطن العربي إلى "دول مستقلة ذات سيادة"، لها نظم سياسية وقيادات مختلفة، وذات توجهات اجتماعية واقتصادية ودولية متباينة، ونتيجة لتحالفاتها الدولية فإن هناك وجوداً وتسهيلات عسكرية للدولتين العظميين على اراضيها، كما أنها تعرف عديداً من النزاعات المريرة بينها التي أدت رغم انضمام كل الحكومات العربية إلى معاهدة الدفاع المشترك، إلى وقوف بعضها مع ايران ضد العراق في حرب الخليج، ومع أثيوبيا ضد الصومال في القرن الإفريقي، وبلغت هذه النزاعات درجة صعب معها انتظام الاجتماعات السنوية للقمة العربية.

فما هو مفهوم الأمن القومي العربي في هذا السياق وكيف نحدد مضمونه ومشتملاته؟.

هناك منهجان أولهما ينطلق من تحديد مفهوم الأمن القومي العربي من منطلق الأمة الواحدة، وثانيهما يحدد مضمونه من واقع ما تم الاتفاق عليه في المواثيق الرسمية العربية.

١- الأمن العربي كتعبير عن مفهوم الأمة

المنهج الأول في الإجابة على هذا السؤال يحدد مضمون الأمن العربي على أنه تعبير عن الأمة الواحدة التي رغم التجزئة السياسية، تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات وأخطار متماثلة. وهذا هو الاتجاه الذي اخذت به أغلب الكتابات التي تناولت الموضوع.

ومع أن هذا المنهج صحيح علمياً وسليم قومياً فإنه يمثل قفزة كبيرة على الواقع الذي تعيشه البلاد العربية ويجعل من القضايا المثارة أملا بعيد المنال منفصل عن السياسات العربية الراهنة.

أ- **فهناك أولا الاختلاف بين النظم العربية في ادراك الأخطار والتهديدات والتحديات**. ولا يعود الأمر في ذلك فقط إلى الاختلاف في توجهاتها السياسية وتحالفاتها الدولية، ولكن أيضاً إلى اعتبار الموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية لها. فعلى سبيل المثال فإن

مواطني المغرب العربي أكثر انشغالا بحرب الصحراء عن نظرائهم في المشرق، والعكس صحيح بالنسبة لمواطني منطقة الخليج الذين يلاحقون احداث الحرب العراقية ـ الإيرانية يوماً بيوم ويتأثرون مباشرة بتطوراتها، وبالنسبة لسوريا فإن ما يحدث في لبنان هو الشغل الشاغل. وهكذا تتفاوت وتتباين أولويات ادراك الخطر من بلد عربي لآخر وهو ما ينعكس على كيفية مواجهته من جانب كل منهم.

ب ـ وهناك ثانيا "**التفاوت الطبقي**" الذي اتسع بين بلاد اليسر وبلاد العسر في الوطن العربي، والذي أوجد مناخاً نفسياً مختلفاً في كل من المجموعتين حول معنى التنمية وكيفية التطور الاجتماعي. ولفترة تصورت النخب الحاكمة في أغلب البلاد النفطية (وبعض غير النفطية)، إن النفط يقدم بلسماً شافياً وحلاً جاهزاً لقضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي، وان مشاكل التنمية يمكن شراء حلول تقنية لها. وقد أدى ذلك من وجهة نظر هؤلاء إلى نتيجة مؤداها أن مشاكل البلاد الغنية يمكن حلها دون ارتباط بتلك الفقيرة، بل وأن هذه الفقيرة في واقع الأمر عبء عليها وأن التكامل المستهدف ليس مع البلاد العربية الأخرى ولكن مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية المتقدمة.

ج ـ وهناك ثالثا **تزايد النزاعات الإقليمية الجزئية** في داخل المنطقة العربية والتي اتخذت اشكالا مختلفة لعل ابرزها الاتجاه الخليجي المتمثل تنظيمياً في مجلس التعاون الخليجي، وسياسياً في انصار النزعة الخليجية الذين يسعون إلى طرح مشاكل الخليج بمعزل عن المنطقة العربية وتفاعلاتها[٩] ومنها محاولة الانفراد السوري بالمشرق العربي (لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، والتكامل المصري السوداني. ونمو هذه الاتجاهات ليس تطوراً سلبياً أو ايجابياً في حد ذاته. قد يكون ايجابياً لأنه يعكس خصوصيات كل منطقة وتجربتها التاريخية، وقد يكون سلبياً إذا قصد به اخراج منطقة ما من تفاعلات الوطن العربي ككل.

٢ ـ الأمن العربي في اتفاقية الدفاع المشترك وقرارات القمة العربية

المنهج الثاني لتحديد متضمنات الأمن القومي العربي هو التعامل مع الواقع العربي من داخله، وتحديد هذه المتضمنات من واقع المواثيق والقرارات التي التزمت بها الحكومات العربية. وربما لا يبدو هذا المنهج

(٩) انظر مجموعة دراسات للاساتذة عبدالله بشارة، الأمير سعود الفيصل، د. حسن الإبراهيم، د. سعاد الصباح في ملف بعنوان مجلس التعاون الخليجي والوحدة العربية خطوة على الطريق أم بديل في **المستقبل العربي**، عدد ٧٩ (سبتمبر/أيلول ١٩٨٥) ص ١١٧ ـ ١٣٩.

"ثوريا" بالقدر الكافي ولكن عندما نتأمل حجم التردي السياسي في المنطقة ومدى الاهتراء الذي أصاب العلاقات العربية فإن الالتزام بما نملك واتفقنا عليه من قبل، ربما كان أفضل من الحديث عن المجهول في وقت تقف فيه الأمة موقف الدفاع وتفتقد فيه الى كثير من مقومات الحماية.

أ ـ ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك

لم ترد كلمة الأمن في ميثاق جامعة الدول العربية كما لم ترد نصوص عن التعاون العسكري بين الدول الأعضاء في الجامعة. لذلك ففي ١٣ ابريل/نيسان ١٩٥٠ وافق مجلس الجامعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لاستكمال الثغرة القائمة في الميثاق.

وأشارت المواد ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ إلى شكل الدفاع المشترك بين البلاد العربية فنصت المادة (٢) على أن أي اعتداء يقع على أية دولة يعتبر اعتداء على كل البلاد الموقعة على المعاهدة عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن الذات. وتبادر الدول الأخرى، منفردة ومجتمعة، بمعونة الدولة التي يقع عليها الاعتداء "بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء". وأشارت المادة (٣) إلى أنه في حالة خطر أو حالة دولية مفاجئة تقوم الدول بتوحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية، وأشارت المادة (٤) إلى التعاون بين الدول الاعضاء لدعم مقوماتها العسكرية، وأنشأت المادة (٥) لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئات اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه (حدد البند الأول من الملحق العسكري للمعاهدة اختصاصات اللجنة وهي تنسيق الخطط العسكرية والتدريب المشترك، والمناورات المشتركة، وتبادل المعلومات)، ونصت المادة (٦) على انشاء مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني أو من ينوب عنهم. وأخيراً أشار البروتوكول الملحق بالمعاهدة إلى إقامة هيئة استشارية عسكرية من رؤساء اركان حرب جيوش الدول للاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة.

وهكذا وضعت معاهدة الدفاع المشترك أسس الدفاع الجماعي عن المنطقة العربية وكذا أقامت مجموعة من المؤسسات لتنفيذ ذلك وهي مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية، واللجنة العسكرية الدائمة.

وبناء على توصية من الهيئة الاستشارية ومجلس الدفاع المشترك تم بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول في يناير ١٩٦٤ انشاء قيادة

عامة موحدة لقوات الدول العربية.

ب ـ **قرارات القمة العربية**

ان استعراض مضمون الأمن القومي العربي من خلال تحليل مقررات القمة العربية يسمح لنا بالتمييز بين أمرين: أولهما تحديد الأهداف القومية والمرحلية للأمة العربية كما حددها الملوك والرؤساء العرب، وثانيهما تحديد الوسائل والأساليب التي اتفقوا عليها لتحقيق هذه الأهداف.

أما الهدف القومي للأمة العربية فقد حدده مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة ١٣ ـ ١٧ يناير/كانون ثاني ١٩٦٤) في اعتبار أن قيام اسرائيل هو الخطر الأساسي الذي اجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه. وبما أن وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه نهر الأردن سيضاعف من خطرها على الوجود العربي. لذلك فإنه على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم بعد استكماله هو الوسيلة العملية للقضاء على اسرائيل نهائيا.

وتأكد هذا الهدف في بيان مؤتمر القمة الثاني (الاسكندرية ٥ ـ ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٦٤) الذي أشار إلى أن "الهدف القومي النهائي هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني" واستمرت أولوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي في مؤتمرات القمة فيذكر بيان المؤتمر السادس (الجزائر ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٧٣) ان "قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام"، وذكر بيان المؤتمر التاسع (بغداد ٢ ـ ٥ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٧٨) "ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني. وأبناء الأمة العربية واقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها".

وتكررت نفس العبارات تقريباً في بيان القمة العاشر (تونس ٢٠ ـ ٢٢ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٧٩).

أما الأهداف المرحلية فقد تغيرت حسب الظروف ومقتضيات الحال

* في المؤتمر الثاني (١٩٦٤) كان الهدف المرحلي العاجل هو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول العربية التي تجري فيها

روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأراضي العربية.

* وفي المؤتمر الثالث (الدار البيضاء ١٣ ـ ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٦٥) تم توقيع ميثاق التضامن العربي الذي أكد على ضرورة "تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين، واحترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية".
* وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ أضيف هدف "التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧" وأشير اليه في المؤتمرات التالية (الجزائر ١٩٧٣، والرباط ١٩٧٤، وتونس ١٩٧٩).
* وأضاف مؤتمر بغداد (١٩٧٨) "عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربي الصهيوني بوجه عام".
* وأضاف مؤتمر القمة الحادي عشر (عمان ٢٥ ـ ٢٧ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨٠) ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي أشار صراحة في ديباجته إلى الأمن القومي العربي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وأشارت بيانات القمة إلى الوسائل والأساليب الكفيلة بتنفيذ هذه الأهداف في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاعلامية.
ورغم موافقة الملوك والرؤساء العرب على هذه الأهداف والأدوات فقد ظلت في أغلب الأحيان حبيسة الأوراق.
ويمكن تحديد ملامح مفهوم الأمن القومي العربي كما تعبِّر عنه المواثيق العربية الرسمية فيما يلي:

* وجود مفهوم للأمن العربي العسكري والدفاع المشترك عملاً بحق الدفاع الجماعي، وإقامة المؤسسات المرتبطة بتنفيذه.
* تمثل اسرائيل التهديد الرئيسي للأمن العربي، والقضية الفلسطينية هي موضوع يتصل ويمس كل العرب.
* أهمية التضامن العربي في معالجة القضايا القومية التي تمس كل العرب والعمل المشترك في سبيل تحقيقها.
* أهمية التعاون الاقتصادي الذي يشكل حسب ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي "الأرضية الصلبة للأمن القومي" و "ان الأمن القومي بحاجة لقاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها الا التنمية الشاملة" كما ورد في بند ٥ من الفصل الأول من استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ويجد الباحث في هاتين الوثيقتين تفكيراً متقدماً من وجهة نظر الأمن

العربي، ويجد ادراكاً صريحاً لشمول مفهوم الأمن وعلاقته بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لم تعد المشكلة إذن مسألة ابتكار مفاهيم أو مضامين للأمن القومي العربي فالمسئولون العرب على أعلى المستويات يقرون به، ولكنها تكمن في كيفية ترجمة ذلك إلى سياسات وممارسات.

ثالثا : خبرة السبعينات والإطار الاقليمي والدولي

يواجه الوطن العربي ستة تحديات كبرى: تحدي التجزئة والوحدة وسيادة منطق الدول القطرية، وتحدي التبعية والتحرر الوطني واستكمال مقومات الاستقلال داخليا وخارجيا، وتحدي البحث عن شكل سياسي يضمن مشاركة المواطنين، وتحدي التخلف والسعي الى اقامة التنمية المتوازية التي تربط بين النمو وعدالة التوزيع، وتحدي القضية الفلسطينية والتوسع الإسرائيلي، وتحدي الإصالة والهوية في مواجهة محاولات الاغتراب والمسخ الحضاري.

هذه التحديات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل أنها تتداخل وتترابط. فالتجزئة عامل معوق للتنمية ومشجع للتبعية وعامل اضعاف وتشتيت للإرادة العربية في مواجهة اسرائيل، وإقامة اسرائيل من ناحية أخرى منعت الإتصال الجغرافي المباشر بين مصر والمشرق العربي، وهي - أي اسرائيل - الضمان النهائي للمصالح الغربية في المنطقة وأداة ضرب حركة التحرر العربي، والقوى الكبرى صاحبة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة تسعى للحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية وهكذا...

وفي هذا السياق كان للحقبة الممتدة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات خصوصيتها وتميزها، فخلال سنواتها وقعت تطورات جديدة، وتبلورت أوضاع وتوازنات مستحدثة طرحت آثارها على الأمن العربي ولا يمكن بالطبع أن تعزل أي حقبة زمنية عن سياقها التاريخي، لا عمّا سبقها أو خلفها، فالتطورات الاجتماعية لا تحدث من فراغ، ولا تتم بين يوم وليلة وكثير مما حدث في السبعينات، نجد جذوره الجنينية في مراحل سبقت. ومع اخذنا بهذه التحوطات نستطيع أن نتحدث عن هذه الحقبة في التاريخ العربي باعتبارها حقبة التراجع والنكوص. فإذا كانت الخمسينات قد شهدت مرحلة صعود حركة القومية العربية وكانت الستينات مرحلة استقطاب حاد أدى الى حرب ١٩٦٧. إذا كانت الخمسيتات هي سنوات الصعود والتحدي، والستينات هي سنوات الاستقطاب والانتكاسة، فإن السبعينات هي سنوات النكوص والتراجع والتشرذم العربي وهي سنوات الانحسار القومي[١٠].

---

(١٠) أنظر في هذا التطور بالتفصيل جميل مطر، علي الدين هلال: **النظام الإقليمي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣) ص ٨٣ - ١٠٢.

ونستطيع أن نتحدث عن ثلاثة تطورات هامة ارتبطت أساساً بتلك الحقبة:

أولها: الآثار السياسية والاجتماعية للثروة النفطية والتي كان من شأنها سيادة عقلية ريعية Rentier ليس فقط في دول النفط بل وفي اجزاء واسعة من المنطقة العربية. لم يعد الانتاج والتنمية وتطوير القوى الانتاجية في المجتمع هو هدف عديد من الحكومات (والأفراد) وإنما اتجهت إلى الربح السريع، بجهد قليل، من خلال بيع ما هو كامن في باطن الأرض أو تأجير اليد العاملة التي هاجرت باعداد هائلة من دول "الماء" إلى دول "النفط".

هذا الانتقال الهائل للعمالة أدى إلى استفادة لا شك فيها لاعداد كبيرة من المواطنين العرب الذين حسنوا أوضاعهم المعيشية على المستوى الفردي، ولكن الآثار الاجتماعية السلبية لهذا الانتقال ما زالت هي الغالبة والأكبر وزنا. لقد تعلم هؤلاء من خبرتهم العملية أن الانسان يستطيع أن يزيد دخله أو مرتبه دون أن يرتبط ذلك بعمل اكثر كمّاً أو كيفاً، وبدأ يتجه بعد عودته إلى بلده إلى البحث عن تلك الأساليب التي يكرّر بها خبرته. تعلم هؤلاء أيضاً مجموعة من الأنماط الاستهلاكية في دول النفط وعادوا بها يمارسونها في بلاد لم تتعود عليها، كما عادوا بكميات كبيرة من الأموال التي لم يتم توليدها في داخل الاقتصاد الوطني وإنما أتت اليه من الخارج الأمر الذي أدّى إلى اتساع البون بين حجم الانتاج والموارد من ناحية وحجم القوة الشرائية الموجودة من ناحية أخرى وهو ما أدّى بدوره إلى مضاربات وارتفاع كبير في معدلات التضخم[11].

الحكومات من ناحيتها نظرت إلى انتقال العمالة على أنها فرصة العمر، فقد سمحت لها بالهروب من مشاكلها الحقيقية التي تتطلب اتخاذ قرارات صعبة. لقد أدى انتقال العمالة إلى خروج عناصر عديدة من خريجي الجامعات وأبناء الطبقات الوسطى الذين كانوا يمكن أن يكونوا عنصر قلق وتوتر اجتماعي نتيجة عدم قدرة المجتمع على توفير أساسيات الحياة لهم. كما اتاحت التحويلات الرأسمالية الضخمة لهذه الحكومات فرصة "تزييت" تروس الاقتصاد وتنشيطه لفترة، كما قدمت المساعدات المالية التي وفرتها الدول النفطية إلى الدول العربية الأخرى فرصة مماثلة للهروب من مشاكلها.

ومن أخطر الآثار التي حدثت بالنسبة للفرد وللمجتمع على السواء، ذلك الانفصال في تصور المواطنين بين مشاكلهم الشخصية ومشكلة المجتمع. لقد حدث التغيير في مجتمعات أخرى عندما ارتبطت المشكلة الفردية بالمشكلة الاجتماعية، وأدرك الأفراد أن مشاكلهم لن تحل الا في اطار اجتماعي، وأن تحسين أوضاعهم الفردية مرتبط بحدوث تغيير على المستوى الاجتماعي. أما في

(١١) في تحليل هذه الآثار د. سعد الدين ابراهيم: **النظام الاجتماعي العربي الجديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢) ص ٥٥ ـ ١٠٢، ١١٧ ـ ١٤٨.

بلادنا فقد تعلّم الكثيرون من واقع خبرتهم العملية أنهم يستطيعون حل مشاكلهم الفردية بغض النظر عمّا يحدث للمجتمع وحدث الانفصال بين مشكلة المجتمع ومشكلة الأفراد.

وثانيها : أزمة النظام العربي أو اختلال نظام العلاقات العربية الأمر الذي أدّى إلى غياب ارادة عربية موحدة وغياب مركز موحد للإرادة السياسية العربية في شكل دولة قائد أو تحالف بين دولتين. أصبحت القاعدة هي تغليب المصالح القطرية والجزئية وقصيرة الأجل على تلك القومية والشاملة وطويلة الأجل، لذلك تهدد الأمن العربي من أكثر من مصدر.

ترتب على ذلك تبعثر الاهتمامات العربية، فلم تعد هناك قضية واحدة تحتل نفس الأولوية على سلّم السياسات العربية المختلفة فبالنسبة للجزائر والمغرب (وموريتانيا لمدة) كانت القضية الأولى هي حرب الصحراء ومستقبل البوليزاريو، أما السياسة الليبية في تشاد فتكاد لا تشغل أحداً في المنطقة سوى السودان ومصر، وبالنسبة للعراق ودول الخليج العربي كانت الأولوية للثورة الإيرانية ثم للحرب العراقية ـ الإيرانية، وبالنسبة للصومال فقد انشغلت في صراع القرن الإفريقي، ولسوريا كانت الأولوية في لبنان، وكان المستفيد من هذا كله هو اسرائيل. وهكذا فَقَدَ العرب ليس فقط (وحدة الإرادة) المتمثلة في قطر أو زعيم، إنما أيضاً "وحدة الاهتمام" بقضية واحدة ينشغلون بها.

وثالثها : هو ازدياد تبعية الوطن العربي ككل بالعالم الخارجي اقتصادياً وسياسياً والتقلص المتزايد لاستقلالية النظام العربي وقدرته المستقلة على الحركة ازاء النظام الدولي. وكان ذلك من ناحية احدى نتائج الثروة النفطية التي أدت إلى مزيد من دمج اقتصاديات عدد من الأقطار العربية بالنظام الرأسمالي العالمي وتعاظم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية في منطقة الخليج، وكان من ناحية اخرى احدى نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية من الدول الرأسمالية. من ابرز ملامح هذا التطور ازدياد الاعتماد العربي على الخارج في مجال الغذاء، وتعثر محاولاته اقامة صناعة عسكرية عربية مستقلة، وازدياد الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بأشكال مختلفة.

في هذا الإطار يجد الوطن العربي نفسه مع منتصف الثمانينات مواجهاً بثلاث بؤر ساخنة للصراع المسلح، تطرح ظلالها ـ بدرجات مختلفة على المنطقة هي الحرب اللبنانية، والحرب الإيرانية ـ العراقية. والصراع العربي الإسرائيلي وفي الحقيقة فإن هذه القضايا الثلاث ترتبط ببعضها البعض ويتأثر كل منها بالتطورات والتفاعلات التي تجري في الأخرى. فعلى سبيل المثال، فإن الحرب اللبنانية تأثرت بشكل مباشر بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي سواء فيما يتعلق بوجود ودور المقاومة الفلسطينية في لبنان أو في الغزو الاسرائيلي للبنان في

صيف ١٩٨٢ وسياسة اسرائيل في جنوب لبنان. يجمع بين هذه البؤر الثلاث انها نماذج لصراعات اجتماعية ممتدة Protracted Social Conflicts حيث تختلط العوامل الداخلية بالخارجية، وحيث لا تقتصر مسبباتها على الجوانب السياسية بل تدخل فيها اعتبارات تاريخية واجتماعية وثقافية ودينية. يجمع بينها ايضا انها صراعات محكومة Controlled Conflictss أي أنها تتم في اطار جغرافي محدد، ومن ثم تستطيع الدول الكبرى ان تسمح بها، بل وان تشجعها، في هذا الإطار حيث أنها لا تمثل خطراً على المنطقة ككل.

أما الحرب اللبنانية التي دخلت عامها الثاني عشر في عام ١٩٨٦ فهي حرب مختلطة، فهي تحمل خصائص كل من الحرب الأهلية والحرب بالوكالة (War by Proxy) فهي تتضمن الوجود العسكري المباشر لسوريا والاحتلال الاسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية كما تتضمن وجوداً لمنظمات وميليشيات مؤيدة لسوريا أو مؤيدة لاسرائيل (ولدول أخرى). وتلعب دول أخرى مثل السعودية وإيران ادواراً هامة ومختلفة، من وقت لآخر، تؤثر على مسار الحرب.

الحرب الإيرانية العراقية تمثل بؤرة ساخنة أخرى. ويبدو أن هذه الحرب التي تمر بعامها السادس سوف يسجلها التاريخ كأطول حرب نظامية بين دولتين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونتيجة للمطالب وللمواقف الإيرانية، فإن كل مشروعات السلام العربية والإفريقية والدولية قد انتهت بالفشل. ويهدد استمرار الحرب باحتمال توسيع نطاقها الجغرافي أو تصعيد مستوى التدمير المتضمن فيها. فهناك خطر توسيع نطاق الحرب بحيث تشمل فيها بلاد خليجية أخرى، وهناك خطر استخدام أسلحة ذات قوة تدميرية أعلى لتحقيق نهاية أسرع للحرب.

ويمثل الصراع العربي الإسرائيلي القضية التي تطرح أخطر الآثار الاقليمية والدولية والتي تعتبر الصراع المركزي في المنطقة. لقد كشف الغزو الإسرائيلي للبنان عن الاختلال الإستراتيجي الخطير بين اسرائيل والبلاد العربية، كما كشف عن اختلال آخر بين دور الدولتين الأعظم الذي تمثل في سلوك سوفييتي حذر وتأييد أمريكي صريح وغير محدود لاسرائيل.

ان أهم ملامح الصورة في المنطقة اليوم هي الاختلال الاستراتيجي[١٢] الذي بدأ في الاتساع منذ منتصف السبعينات وبلغ مع منتصف الثمانينات درجة لم يبلغها قط منذ عام ١٩٤٨. من مظاهر هذا الاختلال معاهدة كامب

---

(١٢) انظر للمؤلف دراسة باللغة الإنجليزية في الموضوع

Ali E. Hillal Dessouki, The Politics of Strategic Imbalence: Israel and the Palestine question in Michael Hudson, ed., **Approaches to The Arab Israeli conflict** (Washington D.C.: **Centre** for Contemporary Arab Studies, 1984).

ايضاً مجموعة المقالات عن انفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرئيل والولايات المتحدة في مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٢/١٢، ١٩/١٢، ٢٦/١٢/١٩٨٣.

ديفيد، وفشل محاولات تكوين جبهة شرقية في ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠. والحرب العراقية الإيرانية، وضرب المفاعل النووي العراقي، وضم الجولان وغزو بيروت. ثم تمثل بصورة أوضح في اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في نوفمبر ١٩٨٣ والذي تم تجديده في نوفمبر ١٩٨٤.

ويطرح هذا الاختلال الاستراتيجي ظلال كثيفة على مجمل المناخ السياسي والعسكري في المنطقة ويؤثر على الاختيارات والبدائل المتاحة لكل دورها. فالسياسة لا تتم في فراغ وهي ليست علاقة بين أفراد أو نوايا، وانما تحدث في مناخ له مواصفات اقتصادية واجتماعية وعسكرية وهي علاقات بين قوى اذا توازنت أو تعادلت فإنها تؤدي الى أوضاع معينة، اما اذا اختلت بشكل فاضح فإنها تؤدي الى اوضاع مختلفة تماما.

وحالة التوازن أو التعادل في القوى تخلق موقفاً من الكافؤ النفسي ومن الاحساس بالقدرة على الحركة وامكانية المناورة والمساومة وتوجد فرصاً وبدائل متعددة. أما حالة الاختلال الاستراتيجي فتخلق حالة اخرى ومن نوع مغاير تماماً. فوفقاً لها يشعر أحد الأطراف بأن بوسعه حسم الأمور بالقوة وأن الطرف او الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء الى السلاح بحكم ان النتيجة معروفة سلفاً، وهكذا فبينما تؤدي حالة التوازن الى نوع من الردع المتكافىء والمتبادل والحساب الدقيق لكل من الطرفين قبل الإقدام على استخدام السلاح، فإن الوضع الثاني يعطي لاحدهما يدا طولى ويفتح الباب امام احتمالات الهيمنة والسيطرة.

والحقيقة الكبرى التي تشهدها منطقتنا اليوم هي اتساع شقة الاختلال الاستراتيجي بشكل يعطي لاسرائيل ميزة نوعية وتفوقاً واضحاً. ويقصد بالتوازن الاستراتيجي العلاقة بين محصلة القوة لاطراف علاقة دولية ما، والتوازن الاستراتيجي بهذا المعنى يتخطى مفهوم التوازن العسكري ويتضمن أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية. فالتوازن العسكري يشير عادة الى مفهوم ضيق يتناول التوازن في اعداد الطائرات والدبابات والصواريخ واعداد الجنود ومعدات التدريب الى غير ذلك من مؤشرات القوة العسكرية. أما التوازن الاستراتيجي فيعتبر التوازن العسكري احد مقوماته ويضيف اليه عناصر مثل الاستقرار السياسي، وايمان الشعب بالاهداف المعلنة ودرجة التضامن الاجتماعي، ووجود ارادة قومية واتضاح الاهداف السياسية للقيادة والشعب(١٣).

ويمكن أن تحدد مظاهر تلك الاختلال الاستراتيجي في ثلاثة مظاهر رئيسية:

---

(١٣) اللواء طلعت مسلم: الميزان العسكري في الصراع العربي الإسرائيلي، المنار، السنة الأولى، العدد ١ (اكتوبر/تشرين ١٩٨٥) ص ٦٠ ـ ٨١.

الاختلال الأول هو ما بين الإرادة الاسرائيلية والإرادات العربية. فهناك ارادة اسرائيلية واضحة ومتبلورة تدور حول هدف سياسي وتستند الى دولة لها جهاز فعال لصنع القرارات، وتمتلك اتفاقاً قومياً بداخلها حول اهدافها ازاء العرب ولا يوجد فارق اساسي بين الكتلتين الكبيرتين (المعراخ والليكود) حول السياسة التي يجب اتباعها. وتحمي هذه الدولة مشروعها التوسعي باستراتيجية لتطوير قدرة عسكرية مستقلة وصناعية حربية متقدمة تتضمن امتلاك السلام النووي(١٤).

من الناحية الأخرى تتبعثر الإرادات العربية بين حكومات مختلفة، لها أهداف وأغراض متباينة، وفي كثير من الأحيان تخاف من بعضها البعض ومن شعوبها أكثر من التحديات الخارجية. في هذا السياق غاب عن العرب كما سلف الذكر القدرة على الحسم والاختيار وتأخرت ردود فعلهم ازاء التحديات التي يواجهونها، ومال معدلهم البياني للقدرة على رد الفعل وسرعته على التناقص باستمرار.

والاختلال الثاني يكمن في طبيعة العلاقة بين الدول العربية المختلفة والدولتين الأعظم وعلاقة اسرائيل بالولايات المتحدة. ذلك أن علاقة الدول العربية (وربما باستثناء اليمن الجنوبي) بأي من الدولتين الأعظم هي في الأساس "علاقة عمل" وهي بحكم هذا التعريف يمكن ان تتغير من مرحلة إلى أخرى، وللعلاقة حدود لا تتجاوزها بعبارة أخرى لا يوجد تطابق بين مصالح أغلب البلاد العربية وأي من الدولتين، لذلك فليس لأي منهما استعداد للذهاب إلى نهاية الشوط في تأييد هذه الدول العربية أو تلك. من ناحية أخرى فإن الجزء الأكبر من المصالح الإسرائيلية والأمريكية متطابقة كما يوضح السلوك الفعلي لهما وتأييد أمريكا المستمر والمتواصل للسياسة الإسرائيلية.

والاختلال الثالث هو في حجم ومدى وجود الدولتين الأعظم في المنطقة فقد شهدت الحقبة السابقة "انسحاباً" و "تراجعاً" للنفوذ السوفيتي، وقد استخدمت هذين التعبيرين عمداً فهناك انسحاب اقتضته الظروف مثلما حدث في مصر في ١٩٧٢، ولكن هذه الظروف توافقت مع رغبة الاتحاد السوفيتي في تقليل حجم التزاماته في المنطقة، ورغبته في استثمار موارده السياسية والاقتصادية في مناطق أخرى من العالم(١٥).

ربما دعم من هذا التوجه السوفيتي الشعور بأنه "التزم" في هذه المنطقة

---

(١٤) من أهم الدراسات التي تدعو اسرائيل إلى اعلان ملكيتها للقنبلة وتاسيس مذهبها العسكري على هذا الأساس.

Shai Feldman, **Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980** (New York: Columbia University Press, 1982).

(١٥) حول الموقف السوفييتي انظر

Karen Dawisha, "A Superpower in Eclipse." **Foreign Affairs,** Winter 1982, 33, pp. 444, 450.

بأكثر مما يحتاج بالنظر إلى العائد المتوقع، وربما اراد أن يعطي للحكومات العربية التي كانت تلوح بالورقة الأمريكية فرصة اختبار ما كانوا يلوحون به وما سوف يسفر عنه استخدام هذه الورقة. أي أن الاتحاد السوفيتي ربما اختار أن يتوارى مؤقتا ويعطي للولايات المتحدة كل الفرص لكي تقدم الحل وحتى يثبت فشلها أو عدم قدرتها أو عدم رغبتها في ذلك ثم يختار هو لحظة وظروف دخول المنطقة مرة أخرى كما حدث في دعمه العسكري لسوريا عام ١٩٨٣.

في مواجهة هذا الانسحاب والتراجع شهدت السبعينات ازدياداً للوجود الأمريكي بشكل لم يحدث قط من قبل. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت محور النفوذ الغربي في المنطقة انجلترا في مصر والسودان والعراق والأردن، وفرنسا في سوريا ولبنان والمغرب العربي، وخلال الخمسينات لعبت الولايات المتحدة دورها من وراء الستار فلم تنضم إلى حلف بغداد واشتركت فقط في بعض لجانه، وبدأ دورها المباشر بعد العدوان الثلاثي واشتراك انجلترا وفرنسا في تحالف مع اسرائيل في غزو مصر عام ١٩٥٦ فاتخذت موقفاً ضد العدوان، ثم أصدرت مشروع أيزنهاور في يناير ١٩٥٧، ثم تدخلت القوات الأمريكية في لبنان في نفس العام. ولكن هذا التطور في الدور الأمريكي قابله ازدياد للدور السوفيتي أيضاً من خلال صفقة السلاح مع مصر في عام ١٩٥٥ ثم من خلال التأييد السوفييتي لحركة الحياد الإيجابي ولمصر ضد العدوان الثلاثي، وللحركة الثورية العربية عموماً.

وهكذا فقد تحقق نوع من التوازن بين الدور السوفييتي والدور الأمريكي واستطاعت مصر مثلا حتى عام ١٩٦٣ ان تبقى على صلة بالدولتين الأعظم والا تبدو وكأنها قد القت بكل ثقلها في سلّة احداهما، واستمرت تتلقى المساعدات من الطرفين. في هذا السياق فإن ما حدث في السبعينات هو موقف جديد حيث أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية في المنطقة، ومنذ عام ١٩٦٧ أصبحت هي الحليف الرئيسي لاسرائيل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وكم من مرات اختارت الولايات المتحدة أن تكون في موقع الأقلية الضئيلة المؤيدة لاسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية ضد الاجماع العالمي العارم الذي يدينها ويشجب سلوكها.

علاوة على ذلك ففي السبعينات طورت الولايات المتحدة مواقعها في مصر والسودان، وانتعشت العلاقات الاقتصادية بين أمريكا وكل البلاد العربية تقريبا، وحصلت على تسهيلات عسكرية في عدد منها، وقامت قوات القيادة المركزية بأكثر من مناورة مشتركة في المنطقة.

وهكذا فإن الموقف في منتصف الثمانينات يتمثل فيما يلي:

انسحاب وحذر سوفييتي واقتحام أمريكي للمنطقة، وأدى هذا الموقف إلى ازدياد قدرة الولايات المتحدة على التحكم في موازين القوة والتأثير على مجريات

الاحداث فهي مورد السلاح الرئيسي لكل من اسرائيل ومصر والسعودية والأردن. وهي بذلك تستطيع أن تؤثر على الميزان العسكري في المنطقة وهي تعرف ماذا يملك كل طرف وتعرف حجم استعداده وقدراته الحقيقية. وفي اطار التأييد الأمريكي غير المحدود لاسرائيل فإن مثل هذا الموقف وما يمثله من تهديد للأمة العربية لا يحتاج إلى تعليق.

وقد أدى ذلك كله إلى تقلص فاعلية النظام العربي كمتغير فاعل في العلاقات الدولية والنظام الدولي، وازدياد دوره كمجال وكموقع للصراعات الدولية ولتنفيذ استراتيجيات اطراف أخرى. وظهر الوطن العربي محاصراً ومنشغلا بنزاعاته ومشاكله في الوقت الذي تتعدل فيه موازين القوى الأقليمية لغير صالحه.

ومن الملاحظ أن هذه التطورات قد رافقها ارتفاع مستمر للانفاق العسكري العربي، ففي عام ١٩٨٠ كانت قائمة أعلى عشر دول في الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق الحكومي تضم خمسة بلاد عربية هي اليمن الجنوبي (٤٥,٧٪)، وعمان (٤٤٪)، والإمارات (٤١,٤٪)، وسوريا (٣٥,٤٪)، واليمن (٢٨,٤٪). وخلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ فإن البلاد العربية كانت من أكثر دول العالم الثالث شراء للسلاح ومن قائمة اكثر عشر دول (من العالم الثالث) قامت بشراء السلاح نجد ست دول عربية هي سوريا وليبيا والعراق والسعودية واليمن الجنوبي والجزائر. كما نجد أن سوريا وليبيا والعراق والسعودية قد اشترت ما يماثل ٣٧,٦٪ من اجمالي تجارة السلاح في العالم الثالث[١٦]. وكما يوضح جدول رقم (١) الذي يعتمد على احصاءات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام ١٩٨٥ فإن صورة الانفاق العسكري العربي تتمثل فيما يلي:[١٧].

ورغم هذا الانفاق الهائل فإن شراء السلاح لم يوفر للعرب الأمن الذي ينشدونه، بل عاشت البلاد العربية ـ منفردة ومجتمعة ـ خلال هذه السنوات درجة عالية من عدم الأمن. وهكذا فقد تم تحويل موارد هائلة من التنمية إلى التسليح دون أن تؤدي إلى زيادة الشعور بالأمن.

---

(١٦) Abdel Moneim Al-Mashat: Non-Alignment and National security in the Third World, unpublished paper submitted to the conference on Bandung 1955-1985, Cairo 24-28 April 1986.

(١٧) The Military Balance 1985 / 1986 (London: The International Institute for Strategic Studies, 1985), pp. 170-172.

جدول رقم (١)

تحليل الانفاق العسكري للاقطار العربية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

القطــر	اجمالي الانفاق (مليون دولار)			نصيب الفرد بالدولار			الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق الحكومي		
	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الجزائر	٨٩٠	٨٤٨	٨٧٩	٤٨	٤٣	٤٣	٦,٧	٤,٦	٤,٣
البحرين	١٥٧	٢٨١	٣٣٢	٤٤٩	٨٠٢	٩٢٣	٨,٧	١٤	١٥,٨
مصر	١,٥٢٢	٢,٤٩٤	٣,٠٤٣	٣٦	٥٦	٦٦	١٣,٦	١٢	١٣,١
العراق	٢,٣٨٦	٨,٠٤٣	١٠,٢٩٣	٢٥٦	٥٧٠	٧٠٣	..	..	..
الأردن	٤٦٠	٥١٨	٥٤٠	١٥٧	١٦٦	١٦٦	٢٤,٣	٢٧,٨	٢٧,٣
الكويت	١,٣٣٤	١,١٦٩	١,٤٣٠	٩٧٣	٧٤٥	٨٥٦	١٢,٨	١٠,٦	١٣,٨
لبنان	٢٩١	٢٦٤	٣٣١	١٠٩	١٠٠	١٢٥	٢٥,٩	١٩,٩	١٧,٢
ليبيا	١,٠٧٤	٧٠٩	..	٣٦٢	٢٢٠	..	٩,٤	٥,٥	..
المغرب	١,١١٨	١,٢٢٩	١,٣٠٨	٥٦	٦٠	٦٣	١٥,٧	١٨,٨	٢٠,٢
عُمان	١,١٧٨	١,٦٨٢	١,٩٤٣	١,٢٠٢	١,٥٥٨	١,٧١٩	٤٠,١	٤٢,٦	٤٠,٧
قطر	٦٠٣	..	١٦٦	٢,٤١٣	..	٥٩٣	٢٠,١	..	٤,٢
السعودية	١٧,٨٦٦	٢٧,٠٦٢	٢١,٨١٣	١,٩٣٦	٢,٧٠٦	٢,٠٩٣	٢٤,٢	٢٨	٢٩,١
السودان	٢١٧	٣١٣	٢٤٦	١٢	١٦	١٢	١٣,٢	١١,٥	١١,٢
سوريا	٢,١٦٦	٢,٥٤٨	٢,٨٢١	٢٤١	٢٧٤	٢٩٤	٢٧,٤	٣٠	٢٨,٤
تونس	٣٣٨	٣٢٤	٤٢٩	٥٣	٤٨	٦٢	٩,٤	٨,٣	٨,٤
الإمارات المتحدة	٢,٠٩٤	٢,٩١٥	٢,٤٢٢	٢,١٣٦	٢,٥٧٩	٢,٠٠٢	٥١,٥	٥١,٩	٤٨,٣
اليمن الشمالي	٣٤٠	٥٢٧	٦٠٠	٥٨	٨٧	٩٦	٢٢,٦	٢٧,٦	٣٣,٩
اليمن الجنوبي	١٢٣	١٥٩	..	٦٣	٧٦	..	٢٧,٤	١٨,٤	..
جيبوتي	٢٠	٢٥	٢٦	٦٤	٧٤	٨٠	١٤,٦	..	..
موريتانيا	٨١	٦٨	..	٤٩	٣٩	..	٣٧,٢	٣٠,٥	..
الصومال	٩٧	١٢١	١٢٢	٢١	٢٤	٢٣	٣٧,٧	٣٥,٨	٣٧,٤

رابعاً : نحو سياسة للأمن العربي

إن تحديد سياسة للأمن القومي العربي لا تنطلق من فراغ، وإنما تستند إلى معطيات موضوعية تمثل مجموعة الاعتبارات التي ينبغي على المخطط أن يأخذها في الحسبان.

فعلى المستوى الدولي يتسم النظام المهيمن بعدة سمات. أولها القطبية الثنائية ورغم كل ما قيل عن انتقال المجتمع الدولي إلى نظام متعدد الاقطاب الا أن ذلك لم يترجم بعد إلى واقع سياسي واستراتيجي. وثانيها بداية حرب باردة جديدة بين الدولتين العظمين تأخذ فيها الولايات المتحدة بزمام المبادرة سياسياً

وعسكريا. ففي ظل رئاسة ريجان برزت سياسة خارجية امريكية تقوم على المواجهة والقدرة على المخاطرة. وعسكرياً دشنت الولايات المتحدة مبادرة الدفاع الاستراتيجي وهي برامج بحوث استخدام الفضاء للأغراض العسكرية فيما أسمي بحرب الكواكب. وثالثها ثورة علمية وتكنولوجية من أبرز مجالاتها الاتصال والمعلومات والحاسبات الآلية والهندسة الوراثية وبروز هيكل عالمي للهيمنة التكنولوجية يرتبط ويترافق مع هيكل الهيمنة السياسية. ورابعها ازمة طاحنة تمر بها الدول النامية اقتصادياً وسياسياً، واستفحال مشكلة الغذاء، وتفجر عديد من الصراعات الاقليمية. ويمكن القول انه بينما تم تقنين و "مأسسة" العلاقات على مستوى علاقة المواجهة المركزية في أوروبا فإن المجال الأساسي للمناورة والصراع بين المعسكرين هو دول العالم الثالث.

على مستوى علاقة الدولتين بالمنطقة اسفرت الحقبة السابقة عن انفراد الولايات المتحدة بمباشرة جهود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ وتوطيد علاقاتها بأغلب الحكومات العربية، في الوقت الذي طورت فيه تحالفها الاستراتيجي والاقتصادي مع اسرائيل الى آفاق جديدة. ومن استقراء ما اسفرت عنه هذه الحقبة يمكن استنتاج أن السياسة الأمريكية عند تناولها للصراع العربي الاسرائيلي أو الحرب اللبنانية فإن الهدف كان هو ادارة الأزمة Crisis management وليس حلها أو تسويتها. على مستوى الوضع العربي ترسخ منطق الدولة القطرية، وازدادت الخلافات السياسية بين الحكومات، وبرز التفاوت بين الاغنياء والفقراء، وضعفت التنظيمات العربية الشاملة لحساب التجمعات الاقليمية، وغاب الدور الذي كانت تقوم به دولة قائدة أو تحالف من دولتين أو ثلاث.

وفي هذا السياق اختلت الأولويات، وضاعت معايير التمييز بين الاصدقاء والأعداء، وتم ادماج الأمن العربي ضمن استراتيجية الأمن الغربي والتي عبر عنها باسم الاجماع الاستراتيجي[١٨]، وتمثل التفوق العسكري الإسرائيلي في ممارسات توسعية واستفزازية واضحة سواء في الأراضي المحتلة أو في تعاملها مع البلاد العربية الأخرى.

ونحن ننطلق في تصور سياسة الأمن العربي من اعتبارين :

الاعتبار الأول : ان مواجهة هذه التحديات الرئيسية لا يمكن أن تتم الا في اطار عربي حتى إذا تباينت أساليب المواجهة وطرق التنفيذ، ولكن الأمر

---

(١٨) اعلنت المصادر الإسرائيلية أن صفقة الصواريخ المضادة للطائرات من طراز ستينجر التي تنوي الولايات المتحدة بيعها إلى بعض الدول العربية تم تصنيع بعض اجزائها في مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية لصالح شركة جنرال داياميكس المنتجة لهذه الصواريخ. الاهرام الاقتصادي ١٩٨٦/١/٦ ص ٣٢.

المؤكد أن هذه التحديات سواء من حيث طبيعتها أو حدتها أو الامكانات المطلوبة للتصدي لها لا يمكن أن تواجه الا في سياق جماعي عربي.

الاعتبار الثاني : ان المراهنة على تغيير نظام الحكم في هذه الدولة أو تلك لا ينبغي التعويل عليه كأساس لرسم السياسات في الأجل القصير. وقد أفصحت النظم الحاكمة العربية منذ عام ١٩٧٠ على قدرتها على الاستمرار ولم تحدث تغييرات ذات شأن في الدول العربية الرئيسية التي تؤثر أحداثها على المناخ السياسي العربي. يترتب على ذلك ضرورة البحث عن الأساليب التي تحقق تعاون الحكومات العربية وايجاد مناخ الثقة بينها يسمح لها بالعمل المشترك ازاء التحديات الخارجية.

١ ـ الاتفاق العام

أي سياسة للأمن القومي تنطلق من الاتفاق العام حول عدد من التصورات والرؤى الأساسية المتعلقة بطبيعة المرحلة والتهديدات ومصادر الخطر ومن ثم الأهداف التي ينبغي تحقيقها. والشعور العام في الوطن العربي اليوم اننا نمر في أزمة يكاد لا يفلت منها أحد.

أ ـ بؤر الصراع والتوتر موجودة في كل المناطق. في المغرب العربي توجد حرب الصحراء وتوجد أحداث تشاد وتوجد الاستفزازات الأمريكية لليبيا.
وفي السودان هناك تطورات الحرب في الجنوب وازدياد سيطرة جيش الجنوب على المنطقة ووضوح عدم امكانية الحل العسكري للمشكلة.
وفي المشرق العربي تستمر الحرب اللبنانية في شكل مأساوي لم يعد يخدم هدفاً أو غرضاً وإنما كتعبير عن توازنات للقوى لم يعد هناك طرف واحد قادر على حسمها لصالحه ويترتب على ذلك انهاك القدرات السورية. وفي الخليج تستمر الحرب العراقية الإيرنية مهددة من آن لآخر باحتمال توسيع نطاق الحرب. ولم تعد بلاد الخليج آمنة من العمليات الإرهابية التي تكررت في الكويت. كما تستمر الحرب المحدودة ـ غير المعلنة ـ بين أثيوبيا والصومال في القرن الافريقي.

ب ـ المشاكل الاقتصادية التي تمس البلاد الغنية والفقيرة على السواء. فالبلاد التي راهنت على درجات مختلفة من سياسة الانفتاح الاقتصادي ادركت بعد حقبة من الزمان انها لم تحقق الكثير. والبلاد الغنية التي تصورت أن النفط يمثل معيناً لا ينضب واجهت موقفاً صعباً في بداية عام ١٩٨٦ ترتب عليه قيام المملكة العربية السعودية بالتأجيل عن اعلان ميزانيتها وقيام عُمان بخفض سعر عملتها ازاء

الدولار الأمريكي وقيام الدول النفطية باتباع سياسات انكماشية مختلفة. وربما لم يشهد العالم من قبل أن دولاً انخفضت دخولها بهذه المعدلات في غضون أسابيع قليلة.

ج - استمرار السياسات الإسرائيلية التي تقوم على الفرض والإكراه بالقوة وتضمنت معنى أنه لا يوجد بلد عربي خارج نطاق اليد الإسرائيلية. فقد انتهكت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي السعودي وهي في طريقها للهجوم على المفاعل الذري في بغداد، وقامت بالغارة الجوية على تونس، وقامت بانزال طائرة مدنية ليبية بالقوة. هذه الاحداث لها دلالات نفسية ومعنوية بقدر ما لها من معان سياسية.

د - ان العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة لم تعد ضماناً للحكومات العربية يحميها من العدوان الإسرائيلي بل أن هذه العلاقة الخاصة لم تمنع الطائرات الأمريكية من انزال طائرة مصرية بالقوة في اكتوبر ١٩٨٥.

وقد أدت هذه التطورات إلى شعور بالمراجعة وإلى احساس بأن هناك ما يمكن عمله ليس من منطلقات نظرية أو حتى رغبة مثالية في الإصلاح ولكن من واقع ما تواجهه الحكومات العربية فعلاً من تحديات، ومن منطلق استمرارها في الحكم والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلادها. في هذا السياق فإن الهدف القومي يتمثل في منع التردي وفي الحيلولة دون مزيد من التمزق والتشرذم، وفي تحديد مقومات وعناصر الأمن التي تمثل القاسم المشترك، والاتفاق على الحد الأدنى مما يمثل مصادر للخطر والتهديد.

وتحقيق مثل هذا الإدراك يتطلب التنبيه الى المعضلة التي تواجهها "الدولة" في النظام العربي اليوم. فشرعية الدول العربية المعاصرة موضع تساؤل حقيقي. فهي لم تحقق التنمية الاقتصادية بما يشبع الحاجات الأساسية للمواطنين، ولم تتمكن من الحفاظ على استقلال البلاد في مواجهة عمليات الاختراق السياسي والعسكري الخارجي، ولم تنجح في الحفاظ على الهوية الثقافية والأصالة الحضارية في مواجهة موجات التغريب، ولم تنشىء المؤسسات القادرة. وهكذا فإن المصدر الرئيسي لتهديد الأمن العربي هو اسرائيل المتحالفة استراتيجياً مع الولايات المتحدة في عدد من الوثائق مثل مذكرة التفاهم حول التعاون الاستراتيجي عام ١٩٧٩، واتفاق التعاون الاستراتيجي عام ١٩٨١، ثم عام ١٩٨٣، واتفاقية التجارة الحرة بين البلدين عام ١٩٨٥.

وهناك أكثر من اجتهاد بخصوص الحالات التي يمكن أن تقوم فيها اسرائيل بالهجوم على بلد عربي:

على تحقيق المشاركة الشعبية في شؤون الحكم. وهكذا أصبحت العلاقة بين الحكم والمواطن تتسم بالشك المتبادل وعدم الثقة، وفي بعض الحالات أصبح العنف هو لغة التخاطب بين الطرفين.

كما أن تحقيق مثل هذا الإدراك يتطلب التنبيه إلى ما يحمله لنا المستقبل والذي تبدو صورته وقد تم تحديدها إلى حد كبير. فهناك ثورة تكنولوجية على نطاق العالم سوف يكون من آثارها ازدياد الهوة بين المتقدمين والمتخلفين، وتفرض على من يريد المشاركة فيها احداث تغييرات في نظمه التعليمية ومؤسساته البحثية. وهناك ما تقوم به اسرائيل في مجال التقدم التكنولوجي عموماً وصناعة السلاح خصوصا. وجهود اسرائيل في مجال الصناعات الالكترونية (وهي احدى صناعات المستقبل) معروف ودعوتها للمشاركة في أبحاث حرب الكواكب معروفة ونتائج ذلك على التوازن الاستراتيجي يمكن حسابها.

٢ ـ التهديد الرئيسي للأمن العربي

كما أوضحت دراسة مقررات القمة العربية فإن هناك اتفاقاً عربياً على أن اسرائيل تمثل مصدر التهديد الرئيسي للأمن العربي. لم يعد هذا التشخيص مسألة نظرية على ضوء اتفاقية التعاون الاستراتيجي وانشاء منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتقدم التكنولوجي وصناعة السلاح في اسرائيل. فقد اثبتت الممارسات الاسرائيلية أنها تستطيع الوصول عسكرياً إلى أي عاصمة عربية، وأكدت التصريحات الرسمية لمسئوليها أنهم لا يخرجون أي دولة أو حكومة عربية من دائرة الأعداء.

أ ـ الأردن في حالة عدم استقرار داخلي.

ب ـ تعاظم القدرة العسكرية السورية بما يمكنها من المبادرة العسكرية.

ج ـ تقارب سوري ـ عراقي مع دعم مالي من الخليج.

د ـ تقارب مصري ـ سوري وبالذات في المجال العسكري.

هـ ـ انشاء مفاعل نووي في أحد البلاد العربية.

والحديث عن التهديد الرئيسي يتضمن مفهومي الشمولية لعدد من البلاد العربية والاستمرارية عبر مدة ممتدة من الزمان. وهو لا يعني غياب التهديدات الثانوية أو الفرعية كما لا يعني أنه بالنسبة لبوحه البلاد العربية فإن الشعور بوطأة تهديد ثانوي قد يكون أكثر الحاحاً في فترة ما.

وإذا كانت اسرائيل المدعومة بالولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للتهديد من الناحية الخارجية، فإن المصدر الرئيسي داخلياً هو استنزاف

شرعية نظم الحكم بسبب غياب الحريات الاساسية للمواطنين أو ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع (أو كلاهما) ففي كل الحالات تكون النتيجة هي ازدياد الفجوة بين الدولة والمواطن، وانعدام الثقة والمصداقية بينهما، وازدياد الاغتراب السياسي بحيث يحل العنف تدريجيا كأساس للعلاقة بين الطرفين.

٣ ـ أهداف الأمن القومي

ويمكن التمييز في هذاالشأن بين عدة مستويات

أ ـ اهداف عاجلة ومباشرة

تصفية الخلافات بين الحكومات العربية ليس فقط بعمليات الوساطة وتنقية الأجواء ولكن أيضاً بالتأكيد على مبدأ التعايش بين النظم العربية، ووقف التهديدات من جانب الحكومات لبعضها البعض بالتدخل لتغيير نظم الحكم. فليس من المتصور أن يحدث تعاون أو تضامن بين حكومات يرفع بعضها في نفس الوقت شعار الدعوى لقلب نظام الحكم في البعض الآخر ويدعو شعوبها إلى الثورة من أجل ذلك، ففي مواجهة مثل هذه الدعوة تقوم الحكومة المستهدفة اما بعمل محور مضاد مع بلد عربي آخر أو تعتمد على قوة خارجية.

لقد واجهت الأمة العربية هذا الموقف من قبل وفي قمة ١٩٦٥ تم توقيع ميثاق التضامن العربي ورفعت مصر الثورية في بعض المراحل شعار "وحدة الصف" تعبيراً عن ضرورات التضامن بين كل البلاد العربية بغض النظر عن نظمها في مواجهة التحدي الخارجي، وينبغي أن نتناول هذا الأمر بأكبر قدر من الصراحة. فالتضامن العربي يتم بين حكومات ورؤساء وملوك، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون وجود حد أدنى من الثقة المتبادلة والشعور بالأمن، ولا يمكن تصور حدوث ذلك مع استمرار الدعوة إلى تغيير نظم الحكم.

وعندما يسود شعور بالأمن فسوف تقل الحاجة موضوعياً إلى سياسة المحاور، وعندما يحدث خلاف بين حكومتين فإن الأهم لا يكون اعلان مساندة هذا الطرف أو ذاك وإنما التدخل لحل الخلاف وعدم توسيعه وتطوير آليات لتسويته.

وعندما يسود الشعور بالأمن يبرز التمييز بين المصالح العاجلة والقصيرة الأجل وتلك ذات الطابع الاستراتيجي والطويل الأجل. ان احد مظاهر الاختلال الاستراتيجي في المنطقة العربية هو تغليب الأولى على الثانية، وقيام بعض الحكومات العربية بممارسات تبدو في ظاهرها معادية لنظام حكم في بلد آخر ولكنها في الحقيقة ضارة بهذا

البلد كله وبشعبه وبوحدة اراضيه. فعلى سبيل المثال فإن الذين ايدوا الحركة المسلحة في جنوب السودان برروا ذلك بعدائهم لنظام نميري ولكن جيش جنوب السودان أصبح حقيقة قائمة لها مطالب ازاء السودان ككل وليس تجاه نظام بعينه. نفس الشيء بالنسبة للذين يؤيدون ايران ضد العراق نتيجة لخلافاتهم مع نظام الحكم القائم في بغداد، يتناسون أن المطالب الإيرانية اليوم تتعلق بمبادىء أساسية مثل شكل نظام الحكم في أي قطر عربي ومن له الحق في المطالبة بتغييره.

ان اعادة الشعور بالأمن والثقة المتبادلة بين الحكومات العربية ترتبط على مستوى الأهداف المباشرة بعدة أهداف اخرى تتفاعل معها وتؤثر عليها وتتأثر بها.

- حصار بؤر الصراع والتوتر والعمل على عدم توسيع اطارها تمهيداً لتسويتها.
- انتظام مؤتمرات القمة العربية ويكون ذلك مقدمة لتنشيط مؤسسات الجامعة الأخرى.
- اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والبلاد العربية الأخرى.
- تحاشي الدخول في معركة مع اسرائيل والاستمرار في جهود التسوية بهدف كسب الوقت إلى حين تصحيح الاختلال الاستراتيجي في المنطقة ذلك ان أي تسوية في الوقت الراهن سوف تعكس المعطيات القائمة.
- استيعاب وتجاوز التقلصات الحادة المترتبة على تدهور أسعار النفط.

ب ـ اهداف في مدى خمس سنوات

ويتمثل ابرزها فيما يلي:

- صيغة عودة مصر لمؤسسات النظام العربي المختلفة.
- ادخال عنصر التكافؤ في العلاقات العربية بالدولتين الأعظم. الهدف هو عدم انفراد أي من القوتين الأعظم بالمنطقة، في الوقت الذي يتم تقليل آثار المنافسة والصراع بينهما على المنطقة.
- تعديل الميزان العسكري بما يفيد الطرف العربي من خلال اجراءات التعاون العسكري واحياء قرارات الدفاع المشترك بين البلاد العربية.
- دعم الصناعة الحربية العربية ويرتبط هذا الهدف بدور مصر ذلك ان الصناعات الحربية المصرية هي المرشحة الأساسية للقيام بهذا الدور على ضوء ما تم انجازه فيها من تقدم. كما أن ذلك

يرتبط بالطبع مع تعديل التوازن العسكري في المنطقة.

ج - اهداف في مدى عشر سنوات

ان تحقيق الأهداف السابقة سوف يمكن العرب في نهاية العقد القادم من مواجهة التحديات الكبرى في حياتهم داخلياً وخارجها. على المستوى الداخلي هناك قضايا الغذاء والماء والتكامل الاجتماعي والقومي والعدالة الاجتماعية. وعلى المستوى الخارجي هناك قضية الصراع العربي الإسرائيلي والتبعية ومثل هذه التحديات لا تحتاج مواجهتها الى قرارات جريئة أو قيادات تاريخية بقدر ما تتطلب مشروعاً نهضوياً حضاريا، ونخبة سياسية وثقافية ملتزمة به، وبيئة داخلية وخارجية مناسبة.

خاتمـــة

يقال أن السياسة هي فن الممكن، ويقال أيضاً أن الثورة هي علم تغيير المجتمع. ولا تناقض بين الأمرين. فالثورة في النهاية هي عمل سياسي ولا يمكن أن تتحقق الا إذا كانت متطلباتها قائمة ومقدماتها موجودة في المجتمع. والفارق بين سياسي وآخر هو في ادراك ما هو الممكن، والفارق بين صلابة رجل دولة وآخر هو في القدرة على معرفة حدود الممكن والعمل على تغيير هذه الحدود تدريجيا وصولا الى الهدف.

وأي عمل سياسي هو تعامل مع معطيات الواقع. والمحافظون والاصلاحيون والثوريون يتعاملون مع الواقع ولا يملك أحد منهم الفكاك منه أو القفز فوقه. والاختلاف بينهم يكون في منهج التعامل مع الواقع وهدفه، فالمحافظ يتعامل معه من منطلق الاحتفاظ به وتدعيمه، والاصلاحي يفعل ذلك لتغييره جزئياً، والثوري لتغيره جذريا.

وسياسة الأمن هي أيضاً تعامل مع واقع تختلط فيه معطيات وعوامل عديدة. بعضها يمكن التأثير عليه. وبعضها الآخر ينبغي قبوله مثل خصائص النظام الدولي. وازاء هذه المدخلات المتنوعة والمختلفة والمتناقضة يتعرض صانع السياسة لضغوط متباينة. وعليه ان يجد طريقه وسط ذلك، وأن يميل احياناً هذا الاتجاه وأحياناً اخرى في اتجاه مخالف. المهم ان لا تضيع منه معالم الطريق الرئيسي وأن تشده الاحداث الى معارك جانبية او طرق فرعية.

وصنع سياسة الأمن يعني أولا التعامل مع مصادر القوة للدولة الأخرى، وفهم حدود هذه المصادر، وادراك فرص وامكانات تطويرها وتنميتها وزيادتها.

ويعني ثانيا بناء آليات ومؤسسات للتعامل المنظم مع هذه المصادر. ويعني ثالثا بلورة أساليب عمل وطرق مستحدثة للتعامل الدبلوماسي والحاجة الى

دبلوماسية خلاقة للتعبير عن عناصر المصلحة المشتركة، وفرص العمل الموحد.

ويزيد من أهمية ذلك أن النظام العربي تعرض لتغيرات هامة في السبعينات أدت ألي ظهور موقف جديد في المنطقة يتطلب الحاجة إلى التعامل مع ظروف أكثر تعقيداً وأقل قابلية لتوجيه ظروف تتسم بانتهاء الحقبة النفطية من تاريخنا، واستمرار شراكة اسرائيلية للولايات المتحدة كطرف في استراتيجيتها الدولية، واستمرار أزمة الدول النامية ومشاكلها، واستمرار انشغال الاتحاد السوفييتي بالاصلاح الداخلي واحتمال حدوث تقلصات داخلية حادة في عدد من الاقطار العربية سوف يكون لها آثارها على وضعها الخارجي(١٩).

ورغم تعقد الموقف وتعدد عناصره فإن جوهره ما زال هو ذلك الذي واجهه العرب من قبل. ومازالت مشاكلنا الكبرى تبحث عن حلول. مشكلة التجزئة والوحدة، مشكلة التخلف والتنمية والعدالة الاجتماعية، مشكلة الاستبداد والديموقراطية، مشكلة التبعية والاستقلال الوطني، مشكلة التغريب والاصالة الثقافية، ومشكلة الصراع العربي الإسرائيلي. ويعبر عن هذا المعنى محمود رياض احد الرجال الذين انخرطوا في بوتقة العمل العربي سنوات وسنوات بقوله في مقدمة مذكراته "وعندما بدأت في تسجيل أحداث هذه السنوات الطويلة كان يلح علي باستمرار السؤال الذي يشغلنا جميعاً: كيف وصلنا الى ما نحن فيه؟ وهل من سبيل لتجاوزه؟

ولقد أفزعتني حقيقة مؤلمة.. اننا في العالم العربي ونحن في منتصف الثمانينات مازلنا نعيش ذات الحالة التي كنا نعيشها منذ الاربعينات.. مازالت مشاكلنا الكبرى هي ذاتها المشاكل التي كنا نبحث لها عن حلول في ذلك الوقت.. وبعد كل هذه السنوات من محاولات تحقيق الأمن العربي مازال أمننا العربي مهددا اكثر من ذي قبل.. ومازلنا عاجزين عن حمايته... (٢٠).

ولا مخرج الا بالتضامن العربي وبالتكامل العربي.

ونقول أن العرب في موقف صعب، ولا شك في ذلك. ولكن الأوقات الصعبة هي التي تخلق الأشداء من البشر. وازاء التحديات التي تواجهنا فإن هناك حاجة إلى عمل سياسي متجدد ودبلوماسية خلاقة تحدد نقاط الاتفاق والاختلاف. تبدأ من الأولى وتطورها وتوسع من حدودها، وتتعامل مع الثانية لحصارها وتحديدها. ووظيفة المفكر في هذه الظروف أن ينبه ويحذر من ناحية، وأن يزرع الأمل والرجاء من ناحية أخرى. تقول ديباجة اعلان اليونسكو أن الحرب والسلام يبدآن من

---

(١٩) د. اسماعيل صبري عبدالله. دور فاعل للجماهير والقوى التقدمية، الأهرام ١٩٨٥/٥/٢٢.

(٢٠) مذكرات محمود رياض. جريدة الجمهورية ١٩٨٥/٨/١٩.

عقول البشر، ويتحدث مفكرنا الاسلامي مالك بن بني عن أن الثقة بالذات هي مفتاح النصر. والهزيمة التي نعيشها اليوم بدأت يوم أصبح اعتمادنا على الخارج أكثر من ثقتنا بالداخل. وسوف تنتهي يوم أن يحدث العكس.

ان الهزيمة الحقيقية سوف تكون عندما ننهزم من الداخل، وعندما نعتقد أن يومنا أفضل من غدنا، وأن ماضينا كان أفضل من حالنا اليوم. وسوف تكون عندما ينغرس في عقولنا وقلوبنا أنه لا أمل في الغد. وطالما اننا ندرس ونحلل، نحذر وننبه، نتطلع ونأمل ونرجو ونعمل، فإن جذوة الأمل سوف تستمر.



التعقيبات

و

خلاصة المناقشات



تعقيب ١

د. سعاد الصباح

تعرضت الدراسة إلى موضوع حيوي وهام من زوايا متعددة. لكنها شملت تقييماً مختصراً ـ وإن كان هاماً ـ لموضوع الأمن العربي. وخلصت من هذا التقييم الى تحديد واضح لايجابيات ومشكلات هذه الدراسات، واستكمالاً لهذا التقييم تعرضت الدراسة إلى المناهج المتعددة لتحديد مفهوم ومضمون الأمن القومي العربي، كتعبير عن مفهوم الأمة ومن واقع الاتفاقيات والمؤتمرات والسياسات العربية. وبعد هذه المقدمة التي اتسمت في غالبها بالطابع النظري، اهتم القسم الثاني من الدراسة بالناحية العملية في المقام الأول، حيث بدأ بتحليل واقعي لخبرة السبعينات وتجاربها في الإطار الإقليمي الدولي. ومن هذا المنطلق ومع اعتماد المفهوم العلمي للأمن القومي العربي، اهتم القسم الأخير من البحث بمحاولة هامة وجدية لتحديد معالم الأمن العربي وسياساته. وتمثل هذه الدراسة محاولة طموحة لتقديم تغطية شاملة لكافة أطراف هذا الموضوع الهام، والذي تتطلب تغطيته الشاملة مجالاً أوسع من مجال بحث واحد. ومن ثم كان من المتوقع أن يتسم التحليل بالاختصار الشديد والمعالجة المبدئية، لبعض الموضوعات الهامة التي تعد في صلب الموضوع وجوهره، كتحديد الأهداف المباشرة والقصيرة والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لسياسة الأمن القومي. فإذا نظرنا إلى هذه الدراسة على أنها محاولة لفتح الحوار وتحديد العناوين التي يجب أن يدور حولها النقاش، وتتناولها الدراسات المتخصصة والعميقة، فإن دراسة الاستاذ الدكتور هلال قد حققت هذا الهدف وبأسلوب علمي ومنطقي، كما اتسمت بالأسلوب الشيق والإلمام بأحداث التاريخ ومغزاه في الأجلين القصير والطويل. أما إذا انتقلنا إلى تفاصيل البحث، فإن لي بعض الملاحظات العامة والاضافات التي تساهم بتواضع في الحوار والنقاش في هذا الموضوع الهام:

أولا : يرى الأستاذ د. هلال أن مشكلات الفكر العربي المتعلق بالأمن القومي، هو أن الفكر العربي اتجه إلى الأخذ بالمفهوم المجتمعي للأمن، والذي يربط "بين تحقيق الأمن وقضايا التطور الاقتصادي السياسي في المجتمع"، (ص٤). ومع تسليمه بأن "ذلك سليم من الناحية النظرية"، فإنه من الناحية العملية يجعل من الأمن القومي مفهوماً مركباً متعدد الجوانب والأبعاد والمستويات، ومن ثم يصعب ترجمته إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق. ومع تسليمي بأهمية الجانب العملي وترجمة المفاهيم إلى سياسات قابلة للتنفيذ، الا أن وجهة نظر الدكتور هلال قد تؤدي إلى سوء الفهم، وذلك بأن ينصرف الذهن إلى أن المقصود بالأمن القومي هو مجرد التفاصيل العسكرية بمعناها الواسع الذي يشمل تحديد

الأهداف والاستراتيجيات والموارد والمعدات والتكتيك إلى التنفيذ...الخ. كما أنه من ناحية أخرى قد يؤدي إلى فهم البعض بأن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ليست على نفس القدر من الأهمية مقارنة بالاعتبارات العسكرية. فإذا نظرنا من الناحية العملية للأمن القومي على أنه ليس مجرد مواجهة عسكرية لتحد محدد ووقتي، وعلى أنه استعداد لمعركة واحدة وذات توقيت محدد، بل أنه عملية مستمرة ومواجهة دائمة لمجموعة من المعارك، وعلى مدى زمني طويل. فإن هذا التشخيص، للأمن القومي لمفهومه الواسع والقائم على المواجهة المستمرة، يعني أنه من الناحية الواقعية تلعب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية دوراً هاماً، حيث يتحقق النصر في النهاية وحماية الأمن القومي بقدرة المجتمع على توفير الموارد الاقتصادية، في ظل تماسك البنية الداخلية وتباينها والتي تمثل الفاصل في تحديد نتائج المعارك. والشواهد التاريخية تدل على ذلك، فخطة الأمن القومي للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، اعتمدت في النهاية على دخول الموارد الإقتصادية الأميركية في المعركة، والتي أدت في النهاية إلى تحقيق النصر. كما أن أهمية الاعتبارات الاقتصادية قد تزايدت في الأونة الأخيرة، نظراً لارتفاع كلفة المواجهة العسكرية من الناحية الاقتصادية.

- في رأيي أن فشل سياسة الأمن العربي في السبعينات، تعود إلى حد كبير إلى عدم ربط المفهوم العسكري والمفهوم المجتمعي ربطاً كافياً وعملياً، ومن ثم لم تستخدم الموارد الاقتصادية العربية استخداماً كافياً في تدعيم العمل العسكري/بل أن الحالات النادرة التي تم فيها الربط بين الجانب العسكري والجانب الاقتصادي في الكفاح العربي. هي تلك الحالات التي استطاعت فيها الأمة العربية تحقيق بعض الانتصارات، كما حدث في حرب اكتوبر ١٩٧٣، حيث كان سلاح النفط سلاحاً حاسماً، دعم العمل العسكري وأكد نتائجه. من ناحية أخرى فإن الاختلال الاستراتيجي في الأمن القومي العربي والذي تمثل في كامب ديفيد يعود الى حد ما إلى الفصل بين دور مصر من الناحية العسكرية في الأمن القومي العربي، وحاجة مصر الماسة اقتصادياً في مرحلة هامة في تاريخ الأمة العربية.

إن بعض جوانب المفهوم المجتمعي للأمن القومي العربي، هي على نفس الدرجة من الأهمية من الجانب العسكري. وخاصة الاعتبارات الاقتصادية والبشرية، بالاضافة الى توافر الإرادة السياسية. وأن الحديث عن الأولويات لا يعني ان نقلل من أهمية هذه الاعتبارات.

ثانيا : على ضوء التمييز بين المفهوم العسكري والمفهوم المجتمعي للأمن القومي. يرى الدكتور هلال ضرورة التمييز بين الأمن القومي **كمفهوم**. والأمن القومي **كسياسة**. وذلك عند تعرضه لمنهج تحديد مضمون الأمن القومي العربي تتضمن أهدافاً محددة وأولويات محددة بدرجات مختلفة من الأهمية والإلحاح،

ما لم يكن مفهوم الأمن القومي قد تم تحديده، وإلا افتقدت هذه السياسات الأساس النظري، وأصبحت مجرد عمل ذي طابع تجريبي بحت. وهو أمر يجب تفاديه، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالأمن القومي.

ومع التركيز على الجانب العملي المتمثل في الأمن القومي العربي كسياسة. يرى الأستاذ د. هلال أن مشكلة تطبيق الأمن القومي على المستوى العربي تتمثل أساساً في "غياب الإرادة السياسية وجهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي". ومرجع ذلك في رأيه يعود إلى التعدد السياسي للدول والنظم العربية "كما يعود إلى انقسام الوطن العربي إلى" دول مستقلة ذات سيادة. ومع اتفاقي بأن غياب الإرادة السياسية على المستوى العربي والانقسام العربي هما من أهم أسباب مشكلة تطبيق الأمن القومي العربي. الا انني أرى ان هناك نوعاً من المبالغة في القاء اللوم على وجود دول مستقلة ذات سيادة فهناك تجارب متعددة تحدد فيها الدول المستقلة ذات السيادة أهدافها الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، وتتبع ما يلزم من السياسات لتحقيق الأمن القومي المطلوب. فحلف الاطلنطي وحلف وارسو من أكبر الأدلة العملية على امكانية وجود الأمن القومي لمجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة. كما أن تجارب الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، وحرب اكتوبر على المستوى العربي تؤيد وجهة النظر هذه. إن الانتظار حتى تستطيع الأمة العربية تحقيق الوحدة وتوحيد الإرادة السياسية وصنع القرار لوضع سياسة للأمن القومي قد يعني الانتظار لفترة طويلة، وقد تواجه فيها الأمة العربية اخطاراً متزايدة تهدد وجودها وكيانها، كما تؤدي إلى التأجيل المستمر للوحدة نظراً لانشغال الوطن العربي في المواجهة المستمرة دون أن يكون مستعداً لها.

ثالثا : يحدد الباحث التحديات الكبرى التي تواجهها الأمة العربية بأنها تحديات خمسة: التجزئة والوحدة، التبعية والتحرر، البحث عن الشكل السياسي، والتخلف والسعي نحو التنمية المتوازنة، وأخيرا تحدي القضية الفلسطينية والتوسع الإسرائيلي. ويرى أن الوطن العربي في الثمانينات يواجه ثلاث بؤر للصراع الساخن. من هذه البؤر الساخنة الحرب العراقية ـ الإيرانية. وهنا تهمل الدراسة الجانب العربي في هذه الحرب، وتشير فقط إلى المطالب الإيرانية. إن الجانب العربي لهذه الحرب على درجة كبيرة من الأهمية في نطاق الأمن القومي العربي. فمن ناحية ـ وكما أشار الباحث ـ هناك الاحتمالات التوسعية، التي تتمثل في المطامع الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ومن ناحية أخرى هناك بعض المواقف العربية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي. حيث يوجد تصدّع عربي خطير ازاء حرب تهدد أمن الأمة العربية بأسرها، وليس مجرد تهديد لأمن دولة عربية بذاتها. ان استمرار العدوان الإيراني على الأرض العراقية والعربية يعود إلى حد ما إلى الموقف الغريب والذي يصعب فهم

مبرراته لسلوك بعض الدول العربية من هذه الحرب.

فإذا انتقلنا الى تحدي "البحث عن الشكل السياسي"، فإن غياب الإرادة السياسية يعود أساساً إلى غياب الديمقراطية وبدرجات متفاوتة في الأمة العربية، بل إلى فقدان بعض الأنظمة العربية الشرعية الشعبية. والتركيز هنا على "الشرعية" بجانبها الشعبي الديمقراطي. اذ قد تتمتع بعض هذه الأنظمة "بشرعية دستورية" قائمة على دساتير كتبت بهدف تدعيم الحكم القائم، وفصلت بدقة لتتناسب مع خصائصه الرئيسية.. بينما تفتقد هذه الأنظمة التأييد الشعبي، وخاصة انعدام قنوات التعبير الشرعية، إذا لم تعد الصحافة والاعلام الا صوت سيدها ولا تعبر الا عن رغبة النظام وسياسته. إن قضية الديمقراطية هي من أولويات السعي نحو سياسة للأمن القومي العربي، والكفاح من أجل الديمقراطية يمثل الخطوة الأولى نحو سياسة الأمن القومي العربي.

رابعاً : عند التعرض لأهداف الأمن القومي، تم التفريق بين عدة مستويات: أهداف عاجلة ومباشرة، وتتمثل في تصفية الخلافات بين الحكومات العربية، والتأكيد على مبدأ التعايش بين الأنظمة العربية في مدى خمس سنوات. وتتمثل في صيغة عودة مصر، وادخال عنصر التكافؤ في العلاقات العربية، وتعديل الميزان العسكري مع دعم الصناعة الحربية العربية. وأهداف في مدى عشر سنوات وتعتمد على تحقيق الأهداف الآنية والقصيرة الأجل. وتتمثل في مواجهة التحديات الكبرى في الأجل الطويل على المستويين الداخلي والخارجي. لا شك أن تصفية الخلافات بين الحكومات العربية وتأكيد مبدأ التعايش يعد البداية المنطقية لسياسة الأمن القومي العربي. والخطوة العملية في هذا الصدد، هي محاولة تحديد الموقف العربي تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية، اذ يمثل الخلاف بين الحكومات العربية تجاه هذه الحرب الخلاف الأساسي والجذري. وتعد باقي الخلافات من الأمور التي يمكن حلها مقارنة بهذا الخلاف، وترتبط بذلك الحرب اللبنانية. وتلعب الحكومة السورية دوراً هاماً في كلتا القضيتين، حيث يتوقف حل الخلافات الأخرى على الوصول إلى موقف عربي موحد تجاه الحرب العراقية الإيرانية، ووقف النزيف العربي في لبنان.

أما عن صيغة عودة مصر وهو من أهداف السنوات الخمس، فإن ذلك يتوقف على تعديل مصر لموقفها من كامب ديفيد. فعودة مصر تتطلب عودة القوة العسكرية المصرية في مواجهة التهديد الرئيسي للأمة العربية. وهو التهديد الإسرائيلي. وعودة القوة العسكرية المصرية لا تتفق مع اتفاقية كامب ديفيد التي اعتبرت حرب اكتوبر ١٩٧٣ آخر الحروب بين مصر واسرائيل.

من ناحية أخرى فإن التنمية الاقتصادية لم تعد امراً يحتمل التأجيل أو الانتظار لمدة عشر سنوات، بل أن نجاح أي خطة للأمن القومي العربي. يتوقف

إلى حد كبير على الهيكل الاقتصادي العربي وخاصة في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي. وظروف اسرائيل الاقتصادية التي تجعل من الصعب عليها تحقيق أي انتصار عسكري وقتي كلما طالت مدة المواجهة العسكرية. والتي تتطلب تدعيماً اقتصادياً مستمراً. ان فرص النجاح لخطة الأمن القومي العربي تتزايد مع تزايد القوى الاقتصادية التي تمثل عنصراً تعويضياً لعدم التفوق العسكري.

وكلمة أخيرة أود أن انهي بها تعليقي وهي أن مفهوم الأمن القومي تعرض خلال تطبيقه في بعض الدول العربية إلى تشويهات وانحرافات مهنية كبرى. فإذا كان الأمن القومي في مفهومه الشمولي والنظري يستهدف الدفاع عن سيادة الأمة ودرء الخطر عنها، فإن بعض الممارسات العربية للأمن القومي، تحولت إلى ممارسات ضد الإنسان العربي وإلى نوع من الحصار على الحريات الشخصية. وحرية الرأي والتعبير. وفي رأيي أن هناك فرقاً شاسعاً بين الأمن القومي، والأمن البوليسي ونحن مع الأمن القومي بدون قيد ولا شرط... وضد الأمن البوليسي... بدون قيد ولا شرط.

تعقيب ٢

الفريق الركن عبدالهادي المجالي

مقدمـــة:

لا شك أن الدراسة قد تناولت موضوعاً شائكا واستطاعت أن تعالج عناصره بعمق وتبصر، وأن تثير العديد من التساؤلات التي ما زالت تبحث عن إجابات محددة تتعلق بقضايا الأمن العربي وامكانية بلورته إلى قيم حية وواقع ملموس يمكن الركون اليه.

وقد استهلت هذه الدراسة القيمة بتحديد مفهوم الأمن القومي، وعرضت لاسهامات رجال الفكر العربي في تحديد محتواه، والتي من أهمها تجاوز المفهوم العسكري إلى مفهوم أكثر شمولية، (المفهوم المجتمعي) الذي يربط بين الأمن وقضايا التنمية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك التمييز الداخلي بين مستويات ثلاثة عند تحليل الأمن القومي للدولة، المستوى الداخلي، والذي

يستهدف حماية المجتمع من محاولات الاختراق وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومستوى اقليمي يرتبط بالعلاقات الإقليمية للدولة، ومستوى دولي يشير الى نشاط الدولة في المحيط العالمي، وانتهت هذه الدراسات إلى أن أمن دولة ما هو الا خلاصة التفاعل بين هذه المستويات.

كما أبرز الباحث أهم مشكلات الفكر العربي، والتي تدور حول طابعها التجريدي النظري، بعيداً عن حقائق الواقع، والممارسات السياسية، وكذلك اغراقها في التوسع في مفهوم الأمن القومي، لدرجة أصبح هذا التعبير مرادفاً معها، لأهداف الأمة العربية بالكامل. وأشار إلى سلبيات هذا التوجه والتي من أهمها أنه أصبح يستوعب كل الموضوعات، وبالتالي أصبح مفهوم الأمن القومي بلا مضمون. كذلك أشار إلى اسراف الفكر العربي في استخدام هذا التعبير في غير محله.

ومن جانب آخر، أوضح بأن رجال الفكر العربي، عندما يتناولون هذا المفهوم، يعطون الانطباع بالحديث عن ظاهرة مستجدة حيناً وأنها حقيقة قائمة حيناً آخر بالرغم من أن هذه الظاهرة موجودة وقديمة قدم الاجتماع السياسي المنظم، كما أن الحديث عن هذه الظاهرة ليس سوى حديثاً عن الأمل ليس الا، كما أوضح الكاتب بحق.

كما تعرّض الكاتب لمشكلة تطبيق مفهوم الأمن القومي على المستوى العربي في غياب الإرادة السياسية الواحدة، وجهاز صنع القرار الفاعل، في اطار التعدد السياسي للدول والأنظمة العربية، وانقسامها وتوجهاتها المتباينة.

وفي تناوله لمناهج تحديد مضمون الأمن القومي، أشار الكاتب إلى منهجين: الأول ويرى أنه تعبير عن الأمة الواحدة التي تمتلك برغم التجزئة، مصيراً واحدا وتواجه اخطاراً متماثلة. وقد عاب على هذا المنهج انه يقفز على الواقع العربي، باختلافاته السياسية وتفاوته الطبقي، وتزايد النزعات الإقليمية لديه. أما المنهج الثاني فمستمد من اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وقرارات القمم العربية، وهو منهج واقعي ويتعامل مع الواقع وإن كان لا يصل إلى مستوى الطموح القومي، لكنه يفضل الحديث عن المجهول.

وفي حديثه عن خبرة السبعينات، تعرض الكاتب لما أسماه بالاختلال الاستراتيجي، كابرز ظاهرة تميز ملامح الصورة العربية في المنطقة، وقد أوضح بأن هذا الاختلال قد بدأ في الاتساع منذ السبعينات، وقد بلغ في الثمانينات الذروة، ومن صوره معاهدة كامب ديڤيد، والحرب العراقية الإيرانية، وضرب المفاعل النووي العراقي، وضم الجولان، وغزو بيروت، ثم تمثل في صورة بالغة الحدة في الاتفاق الاستراتيجي عام ١٩٨٣ بين الولايات المتحدة واسرائيل، وقد أثّر كل ذلك على الخيارات والبدائل المتاحة، للخروج من أزمة الشرق الأوسط،

إلى بر الامان. وأضاف بأن هذا الاختلال قد اعطى لاسرائيل ميزة نوعية وتفوقاً واضحاً. ومن مظاهر هذا الاختلال كما يرى الكاتب، الاختلال بين الإرادة الإسرائيلية وهي ارادة مبلورة ومتوجهة لهدف سياسي واضح، ولها جهاز فاعل لصنع القرار، وفي المقابل ارادات عربية لها أهداف واغراض متباينة، كذلك طبيعة العلاقة بين الدول العربية المختلفة، والدولتين الأعظم، وعلاقة اسرائيل المتميزة بالولايات المتحدة. وأخيراً حجم وجود الدولتين الأعظم، في المنطقة التي تشهد تراجعاً للنفوذ السوفيتي، وازدياداً للوجود الأمريكي.

ثم خلصت الدراسة إلى الحقائق المركزية التالية، كاطار عمل ينبغي الالتزام به، وتحديد توجهات المستقبل على هديه، باعتباره الصيغة المثلى التي يجب الاتفاق عليها أولا وهي:

١ ـ انه لا بديل عن العمل العربي المشترك في تحقيق اعتبارات الأمن العربي.
٢ ـ انه لا مفر من احلال الثقة والتعاون بين أنظمة الحكم العربي وصنّاع القرارات فيها، والعدول عن الاستراتيجيات السابقة التي كانت تعتمد على تشكيك بعض أنظمة الحكم في قدرة بعضها الآخر في التصدي لتبعات تحقيق أهداف الأمة العربية.
٣ ـ انه لا سبيل ولا مخرج من المأزق العربي بغير التضامن والتكامل العربيين.

ونحن نوافق الكاتب العربي في مجمل ما وصل اليه من حيث المبدأ، ونرغب في أن نتوقف معه عند بعض طروحاته توخياً لبعض التوضيح ولابراز الجانب الأهم من القضايا المثارة التي تستحوذ على اهتمام الإنسان العربي عامة، والمهتمين من المشتغلين في هذا الميدان خاصة، وربما لعرض رؤيا شخصية يمليها السياق الذي لا تنقصه الدقة والوضوح، والاحاطة بأهم عناصر الموضوع، وهذه مزايا نسجلها للباحث بكل تقدير.

حول تحديد مفهوم الأمن القومي

يتردد مفهوم الأمن القومي بين أكثر من معنى، وقد شاع استعماله في الفكر الغربي والعربي ليعبر تارة عن كفالة المصالح الحيوية لدولة ما من أخطار محتملة تتهددها، أو من الممكن أن تتهددها من الخارج، وتارة للإشارة إلى حماية المصالح الحيوية المشتركة لمجموعة من الدول التي تربطها صلاة وثيقة تجعل حماية هذه المصالح في دولة من هذه الدول، غير ممكنة في غياب مؤازرة ودعم الدول الأخرى المعنية، ووسائل هذه الحماية تتراوح بين الخيار العسكري الذي يكفل تحقيق الردع في حالة وقوع أي اعتداء مسلح، وبهذا المعنى يرتبط مفهوم الأمن القومي بالقدرة العسكرية على حماية هذه المصالح من خطر الاعتداء، وإلى جانب القدرة العسكرية، هناك مقومات لا قيامللدولةبدونها، ومن

الممكن أن تتعرض لمخاطر لا تقل شراسة عن خطر الاعتداء المسلح، فتصبح كفالة حماية هذه المقومات والمقدرات الحيوية، من الركائز الضرورية لكفالة اعتبارات الأمن القومي، وبذلك يرتبط مفهوم الأمن القومي إلى جانب القدرة العسكرية، بمجموعة التطلعات العامة، التي توفر مجتمعة سياجاً منيعاً يقف حائلاً في وجه كل التحديات التي تواجهها الدول، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم قيمية، وهذا مفهوم شامل يعتمد تحقيقه على جملة اعتبارات، ولا يتوقف عند مجرد القدرة العسكرية، ولا ينفي أن الأخيرة ضرورية لتوفير المظلة الأمنية الواقية لسلامة هذه الاعتبارات. ونحن في هذا الصدد نرى الآتي:

١ - إن مفهوم الأمن القومي الذي يراد به ضمان حماية المصالح الحيوية لأية دولة، ليس سوى تعبيراً عن الأمن الوطني لهذه الدولة. وبالتالي فهو قاصر على قدرات هذه الدولة وامكانياتها في حماية مصالحها الوطنية، وفي هذه الحالة فإن تعبير الأمن القومي يعوزه الدقة.

٢ - إن القدرة العسكرية مفترض أساسي لحماية المصالح الحيوية أياً كان منظور الأمن القومي.

٣ - إن القدرة العسكرية مرتبطة بالصناعة العسكرية، والأخيرة مرتبطة بالتنمية وبالاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، لذلك لا مجال للفصل بين حلقات الأمن القومي، ولا مجال لتحقيق قدرة عسكرية في غير الدول الصناعية، أو الدول التي ترتبط معها بصلاة عضوية ومصالح متميزة، وبغير ذلك تصبح احدى ركائز الأمن القومي الاساسية، تحت رحمة جهة أخرى تملك التأثير والهيمنة وتوجهها تبعاً لمصالحها التي تتعارض في الغالب مع مصالح الدول ذات العلاقة.. ولذلك لا معنى للاستقلال السياسي اذا لم يسانده استقلال اقتصادي يتجاوز طوق التبعية.

٤ - والحديث عن الأمن القومي لا يمكن ان يقفز على مصالح الدولة المستهدفة بالحماية، أو يتجاهل مصالح دول المنطقة التي تربطها صلاة جوار فحسب بالدول المعنية، كما لا يمكن ان يستبعد مصالح المجتمع الدولي والأسرة الدولية، هذه المصالح المتشعبة لا تتطابق بالضرورة، ولكن ثمة قاسم يجمعها ويمكن ان تلتقي في اطاره. والمشكلة في ايجاد صيغة معينة لا تثير حفيظة الآخرين.

٥ - ومفهوم الأمن القومي يضع الدول المستهدفة بالحماية، أمام خيارات يكمل بعضها الآخر، ولا شك في صحة النظرية القائلة بأن مفهوم الأمن القومي، مفهوم متغير وحركي في عمومه، لكننا نرى أنه في حدوده الدنيا يقوم على ثوابت مستمدة من مجموعة المصالح الحيوية المركزية المتفق عليها، أو التي يمكن الاتفاق عليها، وهذا ما يجعل قضية بناء استراتيجية لامن قومي عربي، أمراً ممكنا من الوجهة العملية.

نظرية الأمن الغذائي

١ - مفهوم الأمن يعتمد على ما يتهدد المجتمع من أخطار، وهذه الاخطار تتفاوت وتتباين في حدتها. وتشمل اخطاراً سياسية تنجم عن أيديولوجيات مناوئة، وأخطاراً اقتصادية تستهدف النيل من مستوى الرفاه الاقتصادي والانتقاص من قدره، وأخطاراً اجتماعية تتناول مجموعة الظواهر الشاذة الغريبة عن قيم المجتمع المحلي، الذي تتهدده بالغزو والتغلغل معرضة إياه لخطر التفكك والانهيار. والدفاع من هذه المخاطر يتم باستخدام خيارات متعددة منها خيار القوة المسلحة، أو الاستراتيجية العسكرية، ولكنها الخيار الأخير، ما لم يصبح الخطر حالا ويتمخض عن عدوان مسلح، عندئذ تصبح المواجهة دفاعاً عن النفس وأمراً لا مهرب منه.

ولمواجهة المخاطر المحتملة، يجب العمل على تحقيق مستوى من الجاهزية الذاتية، التي يمكن الرد بها على كل مظاهر العدوان واحتمالاته.

وعلى صعيد الأمن القومي، فمن المفروض أن يتكفل بتوفير الحماية المطلوبة لمواجهة هذه التهديدات، التي ترى فيها هذه الدولة أو تلك هاجسها الأول ولا تتقبل أن يتم تجاوزها لتحقيق اعتبارات أخرى، والمفروض أن تلتقي اعتبارات الأمن الوطني لكل دولة، مع اعتبارات الأمن القومي لمجموعة الدول المعنية، وأن يتم تحييد أوجه الاختلاف في الدائرة الأولى لمصلحة الدائرة الثانية، وبغير ذلك يصبح التناقض بين هذه الدول اكثر حدة وقد يطغى على اعتبارات الأمن القومي لدرجة تصبح كفالته معها مستحيلة. وكفالة اعتبارات الأمن الوطني تضمن انتماء الدولة الى مجموعة المصالح الحيوية التي يستهدفها الأمن القومي بالحماية، وهذه هي نقطة البدء. لذلك وفي خضم الواقع العربي، وما يكتنفه من تشتت وفرقة، يجب العمل على اعادة صياغة الأهداف القومية على نحو واضح، يبلور القدر المشترك من الأماني القومية، التي يمكن الاجماع عليها وتحييد القضايا الأخرى، وكذلك يجب تهيئة السبيل لقيام أجهزة فاعلة تتحمل مسؤولية صناعة القرارات المصيرية نيابة عن الأمة العربية، واتخاذ كل ما يلزم لضمان اسباب الأمن القومي العربي، للتصدي لكل محاولات النيل من امتنا ووجودها. هذا هو الممكن الوحيد وغيره سراب وقبض الريح.

٢ - تحييد الخلافات يسمح بأن تستغل مصادر القوة الكامنة في كل دولة، أياً كانت ارتباطاتها وأياً كانت توجهاتها، وإذا ما اتفق على اطار عمل عربي يكفل تحقيقه الأهداف الاستراتيجية للأمة العربية وتحدد المجال المسموح به قومياً لحركة كل دولة على حده، فإن من شأن ذلك أن يضيف إلى المعادلة عناصر وقدرات جديدة، وأن يمد العمل العربي بأسباب القوة، بدلا

من الفرقة والتمزق فيما لا طائل تحته.

٣ ـ الأخطار والتهديدات التي تواجه الأمة العربية متعددة، بعضها هامشياً ومن الممكن احتواؤها، وسيترتب على استقطاب الأخطار الجانبية، تصعيد الاهتمام بالاخطار الاستراتيجية التي تتهدد الوجود العربي، الأماني القومية، وسيوفر هذا الأمر طاقات وجهود لا حصر لها تهدر بلا ثمن.

٤ ـ يجب الاستفادة من خبرات الماضي، والخروج بفكر محدد يكرس لتحقيق مستوى الطموح الوطني والقومي. ويجب اعادة النظر في كثير من طروحات الماضي. وصياغتها على نحو أكثر استجابة لظروف الواقع المحلي والدولي. ولا يعني ذلك تراجعاً عن الأماني القومية، ولكن الوصول اليها عبر مرحلة انتقالية تكفل تهيئة الظروف الأساسية التي بدونها يتعذر تحقيق الأماني الكبيرة. فمثلا من الممكن الوصول إلى الوحدة العربية عبر مرحلة التكامل والتنسيق. ومن الممكن تجميع شتات الدول العربية التي تنتمي لظروف وأوضاع متشابهة ومن ثم التهيئة لجمع شمل الأمة العربية، عبر تفاعل كيانات صغيرة العدد، كبيرة في امكانياتها وثقلها الدولي. على أن لا يفهم من ذلك العودة إلى سياسة المحاور التي مزقت شمل الأمة العربية، وإنما الاستعانة ببدائل تهيىء لاتخاذ الخطوة الكبيرة في المستقبل، بدلا من الإصرار على السباحة ضد التيار، عبر غير الممكن.

٥ ـ يجب توظيف مقومات الوحدة العربية في مكانها الصحيح، فاللغة والدين والمصلحة المشتركة والتحديات القومية والمصير الواحد عناصر ايجابية، فاعلة لكنها لم تستغل كما ينبغي، وفي كثير من الحالات، جرت الويلات على المجتمعات العربية، بل وصلت الى حد تكريس الفرقة والتشرذم، وهي السند الأساسي في تعزيز الفكر القومي. فقد تم التشكيك في دوافع الوحدة حتى اوشك الكثيرون الانصراف عنها، والتشكيك في دور العقيدة واعتبرت عاملاً معوقاً للوحدة، وطلع علينا من يشكك في العروبة نفسها، ويدعي قوميات بديلة، وقد تسبب ذلك في احباطات اجهضت الأماني القومية، وهي دروس يجب أن نستفيد منها بالعودة إلى ينبوع الفكر العربي، وتنقية مقومات الأمة العربية، مما علق بها من شوائب أوشكت أن تنال من نقائها.

صياغة المنهج المقترح لبناء استراتيجية الأمن القومي العربي

١ ـ يجب أن ننطلق من مقدمة أساسية وهي ان الأمة العربية قوة عظمى تملك من الامكانيات المادية والبشرية، ما يمكنها من القيام بدور الدولة العظمى

السادسة، على أقل تقدير، بحيث تسهم بدورها في المجتمع الدولي كقوة مؤثرة وفاعلة على هذا الأساس. ولسنا بحاجة لاستعراض الحجج والذرائع التي تبرر هذا الطرح.

٢ ـ بيد أن هذه المقدمة، تفترض توفير أرضية صلبة تقوم على المبادىء التالية:

أ ـ وحدة الهدف ووضوحه.

ب ـ وحدة القرار وفاعلية الأجهزة الصانعة له.

وعن وحدة الهدف فيتمثل في الولاء لأهداف الأمة العربية الكبيرة، التي تذوب فيها الأهداف الصغيرة لكل دولة على حدة، وتضيع فيها الخلافات المرحلية التي كانت تستنزف قدرات الأمة، وتلتقي عند فكرة أن الأمة العربية دولة عظمى بكل المقاييس، بحيث تصاغ على هذا الأساس أهدافها الكبيرة، وبذلك تتوحد كلمتها وتتوحد اتجاهاتها نحو المستقبل.

وبخصوص وحدة القرار وفاعلية الأجهزة الصانعة له، فيمهد له بوحدة الهدف التي أشرنا اليها، والتي ستساعد على تسهيل مهمة اتخاذ القرار السياسي المطلوب، وردود الفعل المناسبة تجاه المخاطر المحتملة، والأحداث التي تتربص بالأمة العربية، وتقف كما جرت العادة عاجزة عن اتخاذ أي موقف ايجابي في مواجهتها.

فإذا روعيت هذه المبادىء وفقاً للصياغة الجديدة المقترحة، أمكن القول بأن هناك أمة عربية، وبغير ذلك تظل افتراضاً نظرياً يتضاءل تأثيره يوماً بعد يوم. لا بد اذن من أن يكون التعامل الدولي مع هدف يمثل أهداف الأمة، وجهة تصنع القرارات الضرورية نيابة عن الأمة، ومواجهة الموقف الدولي برد فعل واحد يعبر عن وزن الأمة العربية وقدرتها على التأثير في الأحداث، ولسنا بحاجة لاستعراض تجارب الماضي، عندما كان العرب عربين، وقد تسبب ذلك في حيرة اصدقائهم المتعاطفين مع القضية العربية، التي يمثلها العرب الفرقاء، وقد اهتدوا ان يسلكوا طريق الحياد بيبن العربين، وقد دفعهم الأشقاء بهذا السلوك لاتخاذ مواقف خدمت مصلحة العدو دون قصد.

٣ ـ بعد صياغة الهدف، تأتي أهمية بناء القوة الذاتية، التي تعتمد على السياسة وعلى الاقتصاد، فإذا أمكن التغلب على معضلة السياسة، وفقاً للطرح السابق، أصبح بناء القوة الذاتية في مقدور الأمة التي تتمتع بميزة فريدة تقوم على ملكية عناصر اقتصاد شامل ومتكامل، فإذا ما أحسن التخطيط واستغلت طاقات الأمة، أمكن التنبؤ بخلق دولة مزدهرة، ومن الممكن اعداد بروتوكولات تتناول كافة المجالات الاقتصادية، وتضع ميثاقاً أساسياً للالتزام به، يراعي تحقيق التكامل وتبادل الخبرات والمنافع والمواد

الأولية، ويحدد دور وحجم النشاط الاقتصادي المتوقع لكل دولة على خريطة الاقتصاد العربي والدولي، من منطلق المصلحة العربية الواحدة. ويجب أن يراعى في صياغة هذه البروتوكولات، عدم استثارة حفيظة الدول الكبرى، وإن كان من المتوقع أن تختلف ردود فعلها عند التعامل مع دولة عظمى، وليس مجرد دويلات تمتلك مقاديرها وتسخرها لخدمة اقتصادها الجشع.

ولا بد من تكسير طوق ذلك الاقتصاد الطفيلي، الذي قنعنا به في الماضي، والانطلاق إلى آفاق، رحبة، وتجربة اليابان بالأمس، وكوريا الجنوبية اليوم من الأمثلة التي لا بد من الاسترشاد بها.

٤ ـ بناء القدرة العسكرية ممكناً من خلال الطرق التالية:

أ ـ تحقيق التنمية وإقامة صناعة قومية، لا سيما وان كل مقوماتها متوفرة، باستثناء التكنولوجيا التي يمكن شراؤها من مصادرها المتعددة، علماً بأن هناك صناعات عربية يمكن تطويرها وتحديثها.

ب ـ الإبقاء على صلات وثيقة بالعالم الخارجي، وتأمين استيراد المعدات العسكرية باستغلال ظروف الصراع الدولي وعلاقات الكبار ومحالفاتهم في اطار المعادلة الدولية والتوازن الدولي.

ج ـ تحييد الخلافات العربية، ينمي القدرة الذاتية، ويوفر الكثير من الطاقات التي كانت تنفق هدراً، وكذلك بالنسبة للصراعات الجانبية التي تشهدها المنطقة وتتهدد أمنها بين الحين والآخر. وكل ذلك ممكن في اطار مقدماته وليس تجاوزاً لها.

٥ ـ ومن خلال الاستقراء التاريخي، وعلى ضوء تجارب الماضي، فقد فشلنا في تكوين جبهة شرقية، ولم يكن ذلك بسبب العمل العسكري، وإنما لدوافع سياسية، فأطراف النزاع العربي الإسرائيلي، هم أطراف النزاع العربي العربي، وقد أسهم في السابق تهور بعض قطاعات العمل العربي وعدم التزامها بالخط السياسي الذي انطلقت منه نتيجة لعدم وضوح الهدف، وبالتالي تجاوز المفهوم الاستراتيجي للأمة، ان احبطت جهودها فذهبت تضحياتها بلا ثمن.

كما أن سيطرة الاعلام المضلل في فترة ما، جعلنا نلهث وراء أشكال براقة تتضمن كماً لا يستهان به من صور النضال العربي، ولكنه بلا محتوى، وقد تم اختباره في الظروف الصعبة، فتسبب في كوارث ما زالت آثارها قائمة.

وماذا نقول عن اتفاقيات الدفاع المشترك، وكم مرة ترجمت بنود هذه الاتفاقيات وكم مرة اتيح لها أن ترى النور. وهل ترجمت على امتداد الصراع العربي الإسرائيلي الى خطة مدروسة تعد العدة لتنفيذ عملية عسكرية واحدة

قبل وقوعها؟؟..

الخلاصة التي نجمل فيها هذه الخواطر، هي أن الأمن القومي العربي، سيظل فكراً نظرياً ما لم تتم اعادة صياغة أهداف الأمة العربية، بوضوح، وأن يتم حسم خلافاتها وتحييد صراعاتها الجانبية، وتوظيف قدراتها لخلق قوة عظمى يحسب لها حساب، في عالم الكبار الذي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة.



خلاصة المناقشات

اشترك في الحوار (بترتيب الحديث) **سمو الأمير حسن** رئيس المنتدى، **أ. محمود رياض، د. محمد عمر بشير، د. محمد محمود الامام، د. بسام الساكت، د. علي محافظة، د. عبدالعزيز حجازي، د. يحيى الجمل، الشيخ سعيد سلمان، أ. طلال أبو غزالة، أ. برهان دجاني، د. عدنان شهاب الدين، الأستاذ عبدالمجيد فريد، أ. فاطمة الجامعي الحبابي، أ .نمير أمين قيردار.**

وأثارت التعقيبات والمناقشات دائرة عريضة من الموضوعات والقضايا والأسئلة التي تستوجب البحث والتحليل، وضرورة التفكير في الخطوات العملية والسياسات اللازمة لمواجهتها. ومن القضايا التي أثارها أكثر من تعليق ما يلي:

أ - كيف يمكن أن نحاصر النزاعات العربية ونحول دون اتساعها وتطورها والحكومات العربية نفسها هي الأطراف الفاعلة في هذه النزاعات؟

ب - إذا تحدثنا عن ضرورة الاتفاق على استراتيجية القاسم المشترك بين الحكومات العربية هل يكون ذلك بالاتفاق حول عدد من المبادىء العامة المتعلقة بالتضامن العربي على غرار ما تم في مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٦٥ أم بالاتفاق على مواقف محددة ازاء قضايا مثارة مثل الحرب العراقية الإيرانية؟

ج - تمر مؤسسات جامعة الدول العربية بأزمة سواء من حيث التمويل أو الفعالية وينعكس ذلك على انتظام انعقاد مؤتمرات القمة.ولكن ما جدوى هذه المؤتمرات مع استمرار الخلافات؟ وما جدوى اصدار قرارات ومواثيق دون أن تكون الحكومات العربية جادة في تنفيذها؟

د - من الضروري تعديل الميزان الاستراتيجي مع اسرائيل ولكن كيف يتحقق ذلك بدون التضامن العربي وبدون تنسيق الأدوار والمهام بين البلاد العربية؟.

هـ - كيف يمكن استيعاب وتجاوز التقلصات الحادة المترتبة على انخفاض أسعار النفط، وما هي تداعيات ذلك على البلاد غير النفطية والتي اعتمدت بدرجة كبيرة على تحويلات العاملين في البلاد النفطية.

و - قضية عودة مصر إلى مؤسسات النظام العربي. كيف تتحقق؟ كيف يمكن الخروج من مشكلة كامب ديفيد، وهل كانت هذه المعاهدة سبباً في الأوضاع العربية الراهنة أم نتيجة لها، أم أنها نتيجة وسبب في نفس الوقت؟

ز - من الضروري ايجاد التكافؤ أو التوازن في علاقات العرب بالدولتين العظميين. ولكن الا يتطلب ذلك تعايشاً عربياً واتفاقاً حول التوجهات الاستراتيجية العامة؟.

ح - هناك تبعثر وتعدد في الاهتمامات الرسمية العربية. كيف نعيد وحدة الاهتمام والاتفاق على الأولويات والقضايا، بحيث لا تتفرق الجهود وتتبعثر الموارد في مسارب مختلفة؟.

وكل هذه الأسئلة تضع على بساط البحث قضية التضامن العربي وتصفية الخلافات بين الحكومات العربية، وهو الأمر الذي أصبح ضرورة حيوية ليس فقط لتحقيق الأمن ولكن لضمان البقاء وهو ما أسماه سمو الأمير حسن بضرورات او مستلزمات البقاء العربي Imperatives of Arab Survival.

وفي مجال الإجابة على هذه التساؤلات يمكن تصنيف التعليقات والآراء حول أربعة محاور:

المحور الأول : مفهوم الأمن القومي ودوائره.
المحور الثاني : تشخيص الوضع العربي الراهن.
المحور الثالث : علاقة العرب بالقوتين العظميين.
المحور الرابع : أساليب وآليات الخروج من المأزق العربي.

١ - **المحور الأول**: مفهوم الأمن القومي العربي ودوائره

تحدث في هذا الموضوع **د. محمد محمود الامام، د. محمد عمر بشير، د. بسام الساكت، أ. برهان الدجاني، د. على محافظة، د. عبدالعزيز حجازي، د. يحيى الجمل.**

١ - ١ **أثار د. محمد محمود الامام** عدداً من الملاحظات المتعلقة بمفهوم الأمن القومي:

أ - الملاحظة الأولى هي أنه عبر عن جوانب الأمن القومي بالرجوع إلى قائمة من المشاكل المعاصرة، ابرزها وأكثرها خطورة لمرحلة مقبلة قد تطول هي مشكلة الصراع العربي/الإسرائيلي. والسؤال الذي أطرحه هو اننا لو توصلنا جدلاً إلى حل تلك المشاكل فما هو منظور الأمن القومي حينذاك؟ نحن لو تابعنا مفاهيم الأمن في مجموعات أخرى غربية أو شرقية لوجدنا انه

يتخذ معياراً تحدد على أساسه المواقف من قضايا ومشاكل حينما تنشأ.

ب - بعبارة أخرى هل القومية في النظرة الأمنية مرجعها قومية المشاكل أم أن هناك اعتبارات خاصة بهذه المنطقة تجمع بينها دائماً، وان اتخذت التحديات مشاكل محددة في آونة معينة؟ وهل التجمع القومي العربي الذي له من الأسانيد المختلفة ما يكفي لتأكيد ضرورته يثير بدوره قضايا أمنية. نعود إلى ما ذكره الباحث من أن القضية تطرح أحياناً في بعدها الأعم وهو تنمية مقدرات الأمة العربية؟ وهو المعنى الذي اشارت اليه الدكتورة سعاد الصباح في تعقيبها، وهو أيضاً المعنى الذي طرحه سمو رئيس المنتدى عندما أشار إلى المشروع العربي.

ج - ويقودنا هذا إلى الملاحظة الثانية وهي ما يمكن اعتباره حلقات أو مجالات الأمن، بدأ من أمن القطر فأمن منطقة تضم عدة أقطار متجاورة أو متشابكة في عدد من المشاكل وأمن الاقليم أو الوطن العربي كله. هل هناك حدود لمسؤوليات والإلتزامات في كل من هذه المستويات، أم أن "الأمن القومي" ينطوي تلقائيا على حل المشاكل على المستويات الأدنى؟ وهل تتجاوز مجالات هذا الأمن حدود الوطن العربي على نحو ما أشار اليه الدكتور بشير عندما أشار إلى تشاد وأثيوبيا.

د - وإذا كان الأمن عملية ارادية، وفي ظل أن دعوى الأمن تثار من قبل اطراف أخرى يسعى كل منها لحله بالطريقة التي يفسرها بها والتي في النهاية تتوقف على قدراته الذاتية، فإن الملاحظة الثالثة هي أن الأمن يعتبر مباراة GAME يقوم كل طرف فيها بلعب دوره بأقصى ما يملكه من قدرات. وهنا تبرز ظاهرة أن الأمن حين يواجه مشاكل إنما في حقيقته يواجه تعريفات مضادة لأمن مراكز قوة لها توجهاتها بالنسبة لاحتواء المنطقة كلها في اطار مجالات تأثيرها. فإذا صح ذلك فما هي مجالات التأثير التي يجب أن يتسع لها مفهوم الأمن العربي لكي يصبح مؤثراً وفعالا؟

١ ـ ٢ كما أثيرت قضية ارتباط الأمن العربي بأمن دول الجوار وتأثير ما يحدث في بعض الدول المجاورة على أمن الوطن العربي. فعلى سبيل المثال (**د. محمد عمر بشير**) فإن هناك الوضع في أثيوبيا والحرب الدائرة في ارتريا، وهناك الحرب الأهلية في تشاد والتي تؤثر فيها أطراف عربية وإسلامية. وإنه من الهام الربط بين الأمن العربي وما

يحدث في أثيوبيا وايران باعتبارهما من دول الجوار ومنطقة تداخل وتأثير على الأمن العربي. وأثير في هذا الصدد أيضاً مدى التماثل بين التهديد الذي تمثله كل من الدولتين على الأمن العربي وأن أثيوبيا لا تمثل تهديداً بالقدر الذي تمثله ايران ومن الضروري التمييز بينهما.

١ ـ ٣ تضمنت المناقشات ضرورة وضع قضية الأمن في الإطار الأرحب لها وهو مسألة الحرب والسلام (أ. **برهان الدجاني**)، والنصر والهزيمة، والأرض والنظام. وإنه من الضروري مناقشة مفاهيم الحرب المختلفة التي ناقشها الفكر الاستراتيجي العربي وتبنتها الحكومات العربية في مراحل مختلفة والتي تضمنت الحرب النظامية والحرب المحدودة أو حرب التحريك، وحرب الاستنزاف، والحرب الشعبية. ويدخل في ذلك الاعتقاد الذي ساد بأنه من الاستحالة تحقيق انتصار عسكري على اسرائيل ومناقشة هذا الاعتقاد على ضوء خبرة اسرائيل بعد غزو لبنان ومقاومة الجنوب اللبناني.

يرتبط بذلك قضية عقيدة الأمن القومي وتقدير احتياجات هذا الأمن على ضوء الأهداف العربية وكذا بالاشارة إلى استراتيجية العدو وأهدافه. وان العقيدة العسكرية المصرية حتى عام ١٩٧٠ كانت تقوم على أن مصر مسؤولة عن الأمن العربي وأنها على استعداد لو اقتضى الأمر ذلك للدفاع منفردة عن أي قطر عربي آخر.

١ ـ ٤ كما أثيرت قضية العلاقة بين عناصر ومقومات الأمن وذلك في اطار الاقرار بشمولية المفهوم وتكامل عناصره. فتمت الإشارة (د. **عبدالعزيز حجازي**) إلى أن الأمن العسكري لا يمكن تحقيقه دون وجود قوة ذاتية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون لهذه القوة هدف واضح وتوجه أو التزام معنوي من ذلك ما حدث في عام ١٩٧٣ عندما توافرت القدرة الذاتية، والتنسيق بين الأطراف العربية، واتخاذ زمام المبادرة، واستخدام مختلف مقومات القوة العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية، والارتباط بموقف قومي وقضية عربية واضحة. وانه في اطار التحركات العقائدية والطائفية والصراعات الايدولوجية في المنطقة الآن فإن المطلوب هو نظرة واقعية تنطلق من المشاكل التي تواجهها الأمة وتنطلق إلى المستقبل، وان مربط الفرس في ذلك هو بناء القدرة الذاتية.

يرتبط بذلك قضية الأولويات (د. **بسام الساكت**) وضرورة التمييز بين المهام والقضايا وفقاً لدرجة الحاحها وأهميتها، وأن هناك جوانب عاجلة للأمن ابرزها الأمن العسكري دون أن يعني ذلك فصلها عن الدائرة العريضة للأمن التي تتضمن المستقبل والهوية، كما يرتبط

بذلك (**د. علي محافظة**) قضية العلاقة بين السياسيين والعسكريين، ورجال الدولة ورجال الحرب، وضرورة التنسيق والحوار بين فكر كل من الفريقين.

١ ـ ٥ وأثار **د. يحيى الجمل** قضية انطباق مفهوم الأمن القومي على عديد من دول العالم الثالث والبلاد العربية. فإذا كان مفهوم الأمن القومي قد ارتبط تاريخياً بظهور الدولة فإلى أي مدى يمكن الحديث عن أمن قومي بهذا المعنى في كثير من دول العالم الثالث والبلاد العربية. فالدولة هي مجموعة من المؤسسات القانونية التي لها صفة الاستمرار وحيث يباشر فيها الحكام اختصاصات ووظائف تحددها الدساتير والقوانين. فهل ينطبق هذا المفهوم على كثير من الوحدات السياسية في الوطن العربي، وفي بلد عربي مثل لبنان عندما سقطت القشرة الخارجية تبين اننا ازاء مجتمع عشائري طائفي لا يرتبط بالمفهوم الحديث للدولة. وفي هذا السياق فإن ما نتحدث عنه فعلاً ليس أمن الدول ولكن أمن النظم والحكومات القائمة التي لا يعتمد كثير منها على رضاء الناس ولا يستمد شرعيته من القبول الشعبي وإنما يستند إلى القوة.

٢ ـ **المحور الثاني**: تشخيص الوضع العربي الراهن

اشترك في المناقشات المتعلقة بهذا المحور أ. **محمود رياض**، د. **عدنان شهاب الدين**، د. **يحيى الجمل**، أ. **عبدالمجيد فريد**، أ. **برهان الدجاني**، د. **محمد عمر بشير**، د. **عبدالعزيز حجازي**، د. **بسام الساكت**، د. **علي محافظة**، أ. **نمير أمين قيردار**.

اتفق المتحدثون على حالة التردي التي يواجهها الوضع العربي اليوم والتشرذم بين البلاد العربية واستفحال الخلافات بينها وأشار البعض إلى أن المدى الذي وصلت اليه هذه الحالة ربما لا تشابهها مرحلة أخرى في التاريخ العربي الحديث. وتمت الإشارة إلى عدد من جوانب هذا الموقف.

٢ ـ ١ منها ظهور تيارات رافضة لكل الأطروحات والافكار والمؤسسات القائمة في المجتمعات العربية، والشعور بأن الأدوية السياسية الواردة لم تعد مقبولة (**د. محمد عمر بشير**) على أساس أن المجتمعات المريضة تفرز أفكار ومؤسسات على شاكلتها وأن ذلك يؤدي إلى ضرورة التأكيد على دور مؤسسات المعرفة والتعليم والإتصال التي تقوم بمهمة تداول المعرفة وأهمية هذا الدور في بناء الاتفاق العام حول مفهوم الأمن القومي. كما أثير قضية الشباب (**د. عبدالعزيز حجازي**) وأهمية الحوار معهم والاستفادة من جهودهم وأفكارهم ودور الفهم الصحيح

للاسلام في تحقيق ذلك. كما أثير ضرورة مواجهة كل القضايا مهما كانت حساسيتها وان هناك اتجاهاً عاماً لمداراة عدد من الأمور الجوهرية (**د. عدنان شهاب الدين**) ومنها كيفية التعامل مع التيارات الدينية ذات الطابع الغيبي والتي تكرس الانفصال بين الدين والدنيا وأنه في بعض البلاد العربية فإن الأسلوب المتبع هو استرضاء هذه التيارات والحديث بلغتها بدلاً من الدخول في حوار جاد حول منطلقاتها والنتائج المترتبة على أفكارها، وأشار **الاستاذ عبدالمجيد فريد** إلى ضرورة التأكيد على أن الخلافات تتم بين الحكومات العربية وليست بين الشعوب.

٢ ـ ٢ وفي مجال العلاقات بين الحكومات العربية نبه **الاستاذ محمود رياض** إلى ضرورة إدراك خطورة سياسة المزايدة بين الحكومات بعضها ببعض وأن ذلك يؤدي إلى التظاهر بقبول قرارات ومواثيق جماعية عربية دون أن تكون هناك نية الالتزام بها. من ذلك قرارات مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ والتي تضمنت هدف ازالة اسرائيل هذا في الوقت الذي تمت فيه الدعوة لهذا المؤتمر نتيجة الشعور بالخطر من قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن وعدم القدرة على مواجهة ذلك. ورغم أن عدداً من الحكومات العربية قد قبل قرار التقسيم الذي اصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧ واشترك في مفاوضات تحت اشراف لجنة التوفيق الدولية التي صدر عنها بروتوكول لوزان. وانه بسبب هذه المزايدات أيضاً فإن قرار قمة بغداد الذي أكد على أهمية العلاقات العلاقات مع مصر وانتهى به الأمر في الممارسة ان يكون أساساً وتكريسا للقطيعة الرسمية معها. وبسبب هذه المزايدات فإن الجبهة الشرقية لم يتم قيامها: وبسببها حرم الشعب المصري من استخدام القمر الصناعي العربي والتسهيلات التليفونية المرتبطة به.

وتعود سياسة المزايدات هذه إلى حالة عدم الثقة بين الملوك والرؤساء العرب، وأن الملك حسين أشار إلى ذلك صراحة في قمة بغداد وتقدم بورقة تفصيلية تحدد الإجراءات والخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها ولكن المؤتمر لم يبحثها جدياً.

كما أشير (**د. علي محافظة**) أنه في هذا السياق فإن عدداً من مشاريع الضمان الجماعي والدفاع المشترك لم تكن نابعة من الشعور بوحدة الخطر أو التهديد، ولكنها كانت جزءاً من سياسة المحاور والنزاعات بين الحكومات العربية.

وربط الاستاذ **برهان الدجاني** بين استفحال الاخطار الخارجية على الأمة العربية والحروب والنزاعات بين الحكومات العربية. وأن الأخطار

الخارجية ارتبطت باللعبة السياسية العربية الداخلية ففي ١٩٦٧ كان هناك من يسعون الى توريط مصر وعبدالناصر، وفي الثمانينات ربما كان هناك من يرضون عن انشغال العراق بحربها مع ايران. كما أن النزاعات العربية انعكست على ما يحدث داخل منظمة التحرير الفلسطينية وسعت بعض الحكومات إلى استخدام المنظمة في خلافاتها مع الحكومات العربية الأخرى.

٢ ـ ٤ نوقشت قضية الاتجاهات القطرية والإقليمية في اطار الوطن العربي. فأشير (**د. محمد عمر بشير**) إلى بروز اتجاه قطري في السودان يؤكد على "السودنة" وأن هوية السودان الأولى ليست عربية ولا افريقية ولكن "سودانية". كما أثير موضوع مجلس التعاون الخليجي وتأثير التجمعات الإقليمية على الأمن القومي العربي (**د. بسام الساكت**) وتنوعت الآراء في هذا الشأن فكان هناك من رأي أن دور التجمعات الإقليمية يتوقف على الوضع العربي العام وانه في وجود تضامن عربي فانها تصبح رصيداً هاماً بينما يمكن أن تكون عنصراً سلبياً في حالات التردي والتمزق. وأنه لا بد من بحث الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون ومنها (**د. عدنان شهاب الدين**) شعور بلاد الخليج باليأس من امكانية تعاون عربي شامل. كما أشير إلى أن مجلس التعاون هو تجربة رائدة (**الشيخ سعيد سلمان**) انجز الكثير ويستحق التأييد.

٢ ـ ٥ أثيرت قضية دور مصر التي كان هناك اتفاق عام على أنها ثقل أساسي للوطن العربي على كل المستويات وان غيابها عن مؤسسات العمل العربي المشترك يمثل عاملاً سلبياً. وان كان قد حدث خلاف حول عما إذا كانت اتفاقيات كامب ديفيد تعتبر سبباً للتردي العربي الراهن أو نتيجة له. وأشير إلى أنها في الحقيقة نتيجة وسبب في نفس الوقت (**د. يحيى الجمل**) وان تحميل معاهدات كامب ديفيد كل أمراض الوطن العربي هو اتجاه غير دقيق فهو لا يفسر مثلا عدم قيام الجبهة الشرقية التي كانت يمكن أن تكون عوضاً عن الدور المصري. وأثير تساؤل عن ماذا قدمت بعض الحكومات العربية الأخرى للحركة العربية أو للفكر العربي أكثر مما تقوم به مصر الآن، وانه في بعض المجالات فإن التردي العربي أسوأ من التردي المصري. لذلك فإن الوضع القائم يمثل خسارة كبيرة للجميع وأن عودة مصر إلى مؤسسات النظام العربي هو قضية عاجلة ومحورية وأن ذلك يمثل نقله موضوعية للنظام العربي ككل.

٢ ـ ٦ إذا كانت التعليقات السابقة قد أكدت على جوانب العلاقات بين البلاد

العربية بعضها ببعض فقد ظل اتجاه آخر يؤكد على ضرورة الاهتمام بالوضع الداخلي والجوانب الاجتماعية والنفسية للإنسان العربي والحياة العربية.

فذكر **الأستاذ نمير أمين قيردار** أنه "باعتقادي أن ضعف وضعنا الداخلي وما توصل اليه المواطن العربي من انحطاط وانحلال وأزمات هي التي تمثل مصدر التهديد الرئيسي للأمن العربي..

فبالاضافة للصراعات العربية على صعيد الحكومات وغياب الإرادة العربية الواحدة والتنسيق المطلوب، فإن واقعنا ومجتمعنا ومدارسنا قد انتجت انساناً عربياً يسوده الخوف والخمول والتردد.. انه انسان ليس له لسان... لا يدرك الواقع... لا يعرف الخيار... ليس له حق اتخاذ القرار... انه ضعيف الإيمان.. وكسور العزيمة.. قليل الانتاج.. يعوزه الشعور بثمن الوقت.. لا يعرف حقوقه وواجباته.. كل ذلك قد افقده الثقة بنفسه وجعله مفتقراً للمناعة وعاجزا عن التصدي.. اوضاعنا لا تشجع الأفراد والقدرات على الابداع والانتاج واتخاذ القرار.. فتصاعدت هجرة العقول والكفاءات... والباقون لا حول لهم ولا قوة... ان المجتمع العربي يجابه الأزمات.. ازمات اخلاقية ونفسية وأمنية.. انه يعاني فقدان حقوق الانسان.

وأخيراً فإننا نفتقد وجود المؤسسات... فمجتمعنا يدور حول الأفراد.. فليس لنا ما يحمينا من قانون أو نظام... فالأمن مفقود والاستمرارية غير متيسرة... اننا مسيرون بالجهل والحماس رغم كل الهزائم والانتكاسات...

وأكد **الشيخ سعيد سلمان** على الجوانب النفسية والحضارية للموضوع وأن التحدي الحقيقي والخلل الجوهري يمكنان في الشخصية ذاتها وان هناك قضايا هامة لم يتم تناولها وأن الاكتفاء بالمظاهر السياسية والاقتصادية لا يكفي وإنما ينبغي الغوص في الأعماق النفسية والحضارية والتاريخية للمجتمع العربي، وان يتم دراسة السياسة في اطار الحضارة والانسان وفي سياق بنية الشخصية الإنسانية والهوية الثقافية. وان قضية الأمن القومي لا تنفصل عن التناقضات الموجودة في الشخصية العربية وفي الفكر العربي، ولا عن مسألة اغتراب المفكرين العرب عن الأصول العربية الإسلامية لمجتمعاتهم وأن دور التعليم أساسي وحيوي في هذا المضمار.

وفي نفس الاتجاه ربطت أ. **فاطمة الجامعي الحبابي** بين الأمن والتنمية الاجتماعية والاخلاقية، ذلك أنه لا بقاء لأمة ولا سيادة لها الا بقيام الاخلاق التي تصون الأجيال الصاعدة وتعدها للمستقبل. وان

ذلك يثير قضية النخبة السياسية والفكرية، وان النخبة العربية تواجه تصدّعاً نفسياً داخلياً مرده الشعور بالتبعية والغيرية والانفصال عن الجذور. وانه لا أمن الا باستعادة الثقة بأنفسنا كعرب، والا اذا تجرّدنا من النماذج الغربية في حياتنا وسياستنا.، والا إذا تخلصنا من نظرة "وبعدي الطوفان" التي تقود إلى الارتماء في أحضان القوى الخارجية. وانه مع الإقرار بوجود الخطر الصهيوني الإسرائيلي فإن الخطر الأكبر هو خيانة بعضنا للبعض الآخر وهي سياسة "العنترية" التي يمارسها بعض السياسيين والمفكرين (وهي عنترية بدون عنتر). وانه لا بد من انتظام مؤتمرات القمة العربية واعادة الثقة بين الحكومات على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، واحترام النظم الإجتماعية التي تختلف من بلد لبلد حسب ظروفها واحتياجاتها.

٣ ـ **المحور الثالث**: علاقة العرب بالقوتين العظميين

اشترك في مناقشة الموضوعات المتعلقة بهذا الموضوع **سمو الأمير حسن، د. محمد محمود الإمام، أ. نمير أمين قيردار، أ. عبدالمجيد فريد، د. بسام الساكت.**

٣ ـ ١ أكد المشاركون على ضرورة التمييز بين موقف القوتين العظميين من القضايا العربية وبالذات الصراع العربي الإسرائيلي (**د. بسام الساكت، أ. عبدالمجيد فريد**)وانه يمكن صياغة هذا التمييز في عبارة محدودية المساعدة، ولا محدودية الخطر (**د. الساكت**) ومؤدى ذلك أن هناك حدوداً للمساعدة التي يمكن أن يقدمها أي منهما بحكم عدم تطابق المصالح العربية مع أي منهما، ولكن لا توجد محدودية للخطر الذي تمثله السياسة الأمريكية في دعمها لإسرائيل (حروب الإنابة) تصعيدها للصراع مع بعض البلاد العربية، وفي غرس بذور الخلاف بين العرب باقتراحها التباحث مع بعض الحكومات العربية في موضوع الإرهاب الدولي، وفي ربطها قضية الإرهاب بالعرب.

٣ ـ ٢ وأشار **سمو الأمير حسن** إلى ضرورة الانتباه الى تطور موقف الولايات المتحدة إزاء المنطقة على ضوء استراتيجيتها الكونية وأن هناك من يرى أن امريكا قد تفكر في تقليص وجودها العسكري المباشر في أوروبا، وأن السيدة مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية ادركت ذلك كأحد الأسباب التي دعتها للسماح لأمريكا باستخدام قواعدها من العملية العسكرية ضد ليبيا وذلك لعدم اعطاءها الفرصة لذلك. وأن هناك موقفاً متطوراً لامريكا ازاء اسرائيل قوامه علاقة اليمين الأمريكي

باليمين الاسرائيلي، وان هذه العلاقة تقوم على اعتبارات استراتيجية تتضمن الصناعات الحربية وتلك المتطورة تكنولوجياً. ذلك أن التفكير من الإنسحاب الأمريكي من أوروبا يرتبط به ازدياد أهمية الدول "الحاميات" أو "الثكنات" ومنها اسرائيل.

٣ ـ ٣ وأشار د. **محمد محمود الإمام** الا أنه "إذا نظرنا الى ما يحدث اليوم انطلاقاً إلى العقد القادم فإننا نرى أن القوى الخارجية تعيد رسم خريطة المنطقة في ظل مفاهيمها الخاصة بما يهدد الوجود العربي كله. وأكاد أرى أمريكا جادة في ترسيخ مشروعها الشرق الأوسطي تاركة لأوروبا عزل المغرب العربي في ظل مشروع ربما يأخذ شكل مشروع البحر الأبيض المتوسط. وذلك استكمالاً لاجهاض المشروع العربي وضمان عدم احيائه على النحو الذي نادى به سمو رئيس المنتدى صباح اليوم. والشواهد على المشروع الأمريكي الذي يضم مع المشرق العربي تركيا وإيران وفي النهاية اسرائيل عديدة:

* استلاب القوى الاقتصادية والعسكرية فالسياسية للمنطقة.
* دفع دول المنطقة إلى تلمس أي حل كان للقضايا التي ساعدت الخلافات العربية على تفاقمها، بما في ذلك الصراع العربي الاسرائيلي والصراع العربي الإيراني.
* مراحل التصفية المتتالية التي مرت بها الثورة والتنظيمات الفلسطينية والتي اسهمت فيها جميع الأطراف، عربية وغير عربية.
* طرح مشروع مساعدات للشرق الأوسط، بما فيه اسرائيل. والغريب أن أول من لوح به هو اسرائيل (وليس أمريكا) تحدثا باسم المنطقة. وكلنا نذكر كيف ساعد مشروع مارشال باشتراط التفاهم بين الأطراف المستفيدة على انشاء منظمة التعاون والتنمية الأوروبية. ومن المتوقع أن يطلب شيء مماثل من دول الشرق الأوسط.
* وفي ظل هذا يمكن الدعوة إلى حل الخلافات الآخذة شكل صراعات عسكرية في نطاق تنظيم مساعدات تضع شروطها أمريكا. ولعلها تزين أن التفاهم الشرق الأوسطي يحفظ ماء الوجه... مثلا بجلوس العراق مع ايران ضمن مجموعة كمقدمة لانضمام اسرائيل ومن ثم تدبير الحل الذي يضمن لها اعترافاً عربياً نهائياً.
* التحركات المكثفة التي ابدتها تركيا مؤخراً لتوثيق علاقاتها بدول المنطقة ـ ان هذا المشروع وما يتبعه من اعادة رسم الخريطة

الاقتصادية للمنطقة فخريطتها السياسية هو ـ ان صح ما ذهبت اليه ـ التحدي الأكبر للعقد القادم. بل خلال الفترة المتبقية من حكم الامبراطور ريجان، ليس فقط لأن ريجان يريد تاج نيرون فوق رأسه، وإنما لأن اسرائيل باتت لا تحتمل انتظار أطول في مواجهة المشاكل الطاحنة التي تحاصرها، وأصبحت تمهد للمرحلة الثانية من مراحل تكوينها وهي القائمة على الهيمنة على مقدرات المنطقة في ظل اطار جديد للعلاقات الدولية فيها".

٣ ـ ٤ من ناحية أخرى نبه الأستاذ نمير أمين قيردار إلى "اننا نعير للدول العظمى أكثر مسؤولية مما يستحقون..

إن ضعفنا الداخلي وجهلنا بكيفية توجيه علاقاتنا بكلتا الكتلتين قد أوصلنا إلى الخسران الذي نعاني منه اليوم...

اننا نجهل لغة العصر الحديث في مخاطبة الدول الأجنبية... لغة الإقناع والتأثير الفعال.. لا نفهم حقائق المعادلات التي تبنى عليها اقامة العلاقات.. ليس لنا استراتيجية موحدة فعالة.. لا نعرف ممارسة الضغط.. كلمتنا غير موجودة.. جهودنا غير متظافرة.. أولوياتنا غير متناسقة..

انني أعلل نجاح اسرائيل في السنوات الأخيرة للحصول على مزيد من الامتياز والتحيز الأمريكي لسببين: (١) لأن الإسرائيليين اتقنوا كيفية التأثير والضغط الفعال و (٢) لأن الساحة خالية لهم بغياب العرب عنها...

سبب فشلنا السياسي هو لأننا لا نعرف التفاوض بالأساليب الحديثة ولا نعلم كيفية استخدام نقاط القوة التي نمتلكها... واسرائيل تستغل ضعفنا هذا بكل ذكاء واتقان...

ان علينا أن نفيق... وعلينا الرؤية الواضحة للواقع والكف عن ملاحقة الأوهام والخيال والحماس والعاطفة...

ضمن الخطأ أن ننتظر من الدول الأجنبية شرقاً أم غرباً أن يتبعوا سياسات موالية لنا ووضعنا على ما هو عليه من ضعف وتشتت وانقسام وتناقض...

علاقاتنا بالدولتين الرئيسيتين تفتقر إلى استراتيجية عربية موحدة فعالة... اننا REACTIVE ولسنا PROACTIVE في توجيه سياساتنا الخارجية...

وأخيراً انني اعتقد بأنه من الخطأ الجسيم اعتبار أي من الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة أما صديقاً أو عدواً للعرب.. فكلا

الصفتين هما من نسج الجهل والخيال... وأخطاؤنا هي التي قادت إلى ما نحن نعاني منه من اهمال لدى كلا الطرفين.

٤ ـ **المحور الرابع**: أساليب وآليات الخروج من المأزق العربي

اشترك في مناقشة هذا الموضوع **سمو الأمير حسن**، أ. **برهان دجاني**، أ. **نمير قيردار**، د. **عدنان شهاب الدين**، أ. **طلال أبو غزالة**، د. **يحيى الجمل**، أ. **محمود رياض**، د. **محمد عمر بشير**، د. **بسام الساكت**، د. **عبدالعزيز حجازي**.

٤ ـ ١ طرح المشاركون في هذا الموضوع عديداً من القضايا المرتبطة بمنهج وأسلوب الحل. فهناك من أكد على ضرورة النظرة الشاملة وترابط الأدوات والأساليب وربط الأجل القصير بالأجل الأبعد مدى (د. عدنان شهاب الدين)، وأشار أ. طلال أبو غزالة إلى أهمية دور القيادة والتوجيه وأهمية البحوث والدراسات ذات الطابع العملي والمرتبط مباشرة بالسياسات Policy-Oriented، وذكر د. **بسام الساكت** أنه من الضروري العودة إلى الداخل وإلى الذات ولكنه أشار أن العقل العربي اليوم لم يعد يعطي لقضية الوحدة أولوية على ضوء ممارسات أجهزة الإعلام في عدد من البلاد وتشكيكها من جدوى الوحدة، وانه من الضروري اعادة توعية الإنسان العربي عربياً وقومياً والعودة إلى أصول التعامل العربي الكريمة والإلتزام بها New Code of Conduct وأشار أ. **برهـــان دجـاني** إلى أهمية دور مصر وإلى ضرورة عودتها لتولي مهامها وأن مصر تستطيع أن تلعب دوراً أكبر في الحرب العراقية الإيرانية، كما أشار د. **عبدالعزيز حجازي** إلى أن الوطن العربي يمر بمرحلة انتقالية وبالذات بعد انخفاض أسعار النفط واننا يجب أن نبحث عن البرنامج الإنتقالي لهذه المرحلة وضرورة التمييز بين الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية من ناحية والتقلبات السياسية من ناحية أخرى وعدم اخضاع الأولى للثانية. وبين الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

٤ ـ ٢ أشار أ. **محمـــود ريــاض** إلى أن هناك تجارب عديدة لتحقيق الأمن العربي وأنه تم التوصل إلى صياغات مختلفة من العقود الثلاثة الماضية وأنه من الضروري الاستفادة من هذه الدروس والالتزام بما تم الانفاق عليه. فعلى سبيل المثال فانه من غير السليم أن نثير الآن سؤالا عن ما هي الخطة العربية في مجال الصراع العربي الإسرائيلي، ذلك أن الحكومات العربية قد اتفقت على خطة في مؤتمر قمة فاس وأن هذه المقررات تمثل الخطة العربية من أجل تحقيق السلام والمطلوب

اليوم هو الالتزام بها والعمل على تنفيذها وترجمتها إلى سياسات وخطوات واجراءات.

وهناك موضوع انتظام اجتماعات القمة بحيث تكون سنوية على غرار مؤتمرات القمة الإفريقية وبحيث لا يكون الاجتماع رهناً بموافقة الأعضاء من كل مرة، فمن غير المقبول أن لا تتفق القمة بسبب وجود خلافات، ذلك أن أحد وظائف القمة هو النظر في هذه الخلافات ومناقشتها وحسمها. وأنه من التجربة فإن بعض الخلافات بين الحكومات العربية التي كانت تبدو مستعصية على الحل تم تسويتها في اجتماعات القمة. وفي بعض الأحيان اتضح أن هناك معلومات غير صحيحة أو معلومات مدسوسة من مصادر خارجية.

وأثار **أ. نمير أمين قيردار** موضوع التصويت وقال بوجوب تعديل الميثاق لاتخاذ القرارات بالأكثرية والا تكون مشروطة بالاجماع.. وبدون التعديل المذكور فسوف لن يكتب للجامعة العربية الخروج من الحلقة المفرغة التي هي محكومة عليها اليوم..

فإن اتفقت الأنظمة العربية باننا متجهين نحو الديمقراطية، فلنبدأ بتطبيقها على مستوى القمة ولنشترط على كل من يود أن يبقى عضواً مشاركاً أن يلتزم بقرار الأكثرية..

٤ ـ ٣ ربط عدد من المشاركين بين الخروج من الوضع الراهن وضرورة احترام حقوق الانسان وتأكيد الممارسات الديمقراطية **(د. محمد عمر بشير)**، واننا في الوطن العربي لا نتفق لأننا لا نعرف كيف نختلف فالاختلاف عندنا صياح وشجار وسباب أما في بلاد غيرنا فهو اختلاف في الرأي ومقارعة الحجة بالحجة **(د. يحيى الجمل)**، وأشير إلى أن الاختلاف في الرأي حق وأنه مرتبط أوثق الإرتباط بنظام مؤسسات الدولة ومشاركة المواطن وتحقيق الأمن. ذلك أن الأمن هو دفاع عن مرتكزات أساسية، والذين يشاركون في تسيير شؤون أمة ما هم الذين ينتمون اليها وهم الذين يدافعون عنها.

٤ ـ ٤ أثار **سمو الأمير حسن** ضرورة الاهتمام بكيفية تحويل الأفكار والآراء إلى خطوات واجراءات محددة وأن الحديث عن الأمن القومي هو حديث عن الأصل، والأصل لا يتجزأ وإن كان لا بد من التعامل مع الأهداف والتمييز بين الممكن والأمل وانه نتيجة الثمن الاقتصادي للطموحات السياسية، وانه لا بد من البحث عن مفهوم اقتصادي ـ اجتماعي للتنمية العربية، وعن ضرورات البقاء العربي. على سبيل المثال فإن الدول الكبرى تقوم بادارة الأزمات في منطقتنا ولا تسعى إلى

حلها. فأين نحن من هذا؟ والتجمعات الدولية تسعى الآن إلى اقامة حوار ليس مع المنطقة العربية ككل وإنما مع بعض اقاليمها دون الأخرى فكيف نفهم ذلك؟ واسرائيل لديها تصورها الخاص لمستقبل عام ٢٠٠٠ فأين نحن من هذا؟ وكيف نواجه مشاكلنا المتراكمة والجديدة مثل أزمة المديونية العربية والأمن الغذائي العربي وأن نقطة البدء في هذا هي تنظيم أمور البيت الداخلي في البلاد العربية ثم نتناول بعد ذلك مستلزمات البقاء العربي فعلى سبيل المثال هناك قضية فعالية المؤسسات العربية فهل يمكن بعث روح جديدة في هذه المؤسسات وذلك يتطلب عقد اجتماعي جديد وعقد قومي جديد يكونان بمثابة العمود الفقري لحركة المنطقة العربية. ان العرب يبدون في بعض الأحيان بمظلة العجز فهل نحن عاجزون حقاً عن مواجهة ما يعترضنا من مشاكل وتحديات؟ وهنا يبرز دور الجامعات ومراكز البحوث وبؤر الإشعاع الفكري والثقافي حيث يتم ابداع الأفكار وتطويرها وبلورتها من خلال الحوار والنقاش.

٥ ـ تعقيب ختامي

في أعقاب هذه المناقشات قام د. **علي الدين هلال** بعمل تعقيب ختامي تضمن ان كل المشاركين قد اتفقوا على أربعة أمور:

أولها ان الوطن العربي اليوم ـ سواء كأقطار منفردة أو كمجموعة ـ يعيش أزمة دنيا من الأمن، وانه تواجهه أخطار جسيمة اقليمية ودولية.

وثانيها ان الأمن القومي قضية مجتمعية شمولية تتناول كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تتناول العوامل الداخلية والخارجية. كل هذا من نسيج معقد تتداخل عناصره وتتفاعل مقوماته وتختلط الوانه.

وثالثها ان الأمن يعني في المقام الأول بناء القدرة الذاتية والاعتماد على الداخل والثقة بالذات وانه لا يمكن تحقيق الأمن من خلال ضمانة اجنبية او تحالفات خارجية.

ورابعها : ان المناخ العام للمناقشات اتسم بالواقعية وبالموضوعية. فنحن لم نهرب من الواقع إلى الاستشهاد بالماضي ولا نحن هربنا ايضا الى آفاق مستقبلية لا أحد يعرف شكلها ولا توقيتها على وجه التحديد. فالهرب قد يكون إلى الماضي أو إلى المستقبل. وإنما كان التوجه الأساسي هو العمل في اطار معطيات الواقع المحيط بنا والمسك بتلابيبنا.

٥ ـ ١ إن الأمن ليس قضية موضوعية وحسب بل يدخل فيها اعتبارات

ايدولوجية وقومية فعلى سبيل المثال اذا كنا نحن نتحدث عن الأمن العربي فإن هناك نظرية امريكية وأخرى سوفيتية وثالثة أوروبية لأمن منطقتنا من وجهة نظر مصالح هذه القوى. الهند مثلاً تسمي منطقتنا بغرب آسيا ولها نظرة خاصة اليها. وبصفة عامة يمكن القول أن المنطقة شهدت ـ وتشهد ـ صراعاً بين مفهومية ونظامية من العلاقات والقيم. مفهوم الوطن العربي (والنظام العربي) الذي يستند إلى وحدة اللغة والتراث والتاريخ والمستقبل ومفهوم الشرق الأوسط الذي يمزق أوصال الوطن العربي اما بالحذف واما بالضم. فجميع تعريفات الشرق الأوسط اما تحذف بعض اجزاء الوطن العربي منها (مثال اخراج منطقة المغرب العربي) واما بضم دول غير عربية اليها مثل اسرائيل وايران واثيوبيا وباكستان وقبرص. واذا كان مفهوم الوطن العربي يستند الى عوامل الوحدة والتماثل من المنطقة فإن مفهوم الشرق الأوسط يعتمد ويكرس عناصر الاختلاف والنضال فيها ووفقاً له فإن المنطقة تبدو كفيفا، مفعمة باللغات والأديان والقوميات والطوائف والمذاهب والشيع والذي نراه في المنطقة اليوم هو مظاهر تغلب المشروع الشرق الأوسطي على المشروع العربي في هذه المرحلة.

٥ ـ ٢ الأمن هو الإستراتيجية العليا أو الإستراتيجية القومية للبلاد وهو يدور حول مصالح أو غايات وقيم يجب الدفاع عنها وعن تهديدات وأخطار ينبغي الوقوف ضدها. والأمن القومي اذن لا يرتبط فقط بالعلاقات الخارجية والصراعات الدولية بل أن أحد مقوماته الأساسية الاستقرار السياسي والرفاهية الاجتماعية. ومن ثم فإن الأوضاع الداخلية والتحولات الفكرية والعقاقيرية لها تأثيرها على أمن أي مجتمع.

ومع اننا ننطلق من المفهوم المجتمعي للأمن ومن أن الأمن قضية مجتمعية شاملة الا أن ذلك لا ينبغي أن يغيب عن أنظارنا أهمية **القوة** ودور العامل العسكري، إذ ما قيمة أي بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي ان كان تحت رحمة الأعداء؟ والحرب لا تنفصل عن السياسة وهي كما يقولون استمرار لها بأساليب أخرى. فكل من الحرب والسياسة والدبلوماسية هي ادوات لتحقيق الغايات القومية.

ويرتبط بذلك العلاقة بين البعدين الاجتماعي والعسكري للأمن. ولا يمكن أن نفكر في هذا الموضوع بمنطق "اما... وأما" فهناك علاقة وثيقة بين البعدين وكلاهما يؤثر على الآخر فالنصر العسكري من الأرجح أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار السياسي والعكس صحيح. وإنما القضية تنحصر في الأولويات.

٥ ـ ٣ إن تعدد الوحدات السياسية في الوطن العربي هو انقاص من الأمن القومي العربي بمعناه المثالي أو المنشود أي أن تحقيق الأمن يرتبط بانجاز الوحدة. ولكن ذلك لا يؤدي إلى القول بأن الوضع المتردي الراهن هو نتيجة حتمية لتعدد الوحدات السياسية، ذلك أن دولا متجاورة في مناطق العالم الأخرى وليس بينها حجم الروابط القائمة بين البلاد العربية قامت بعمل ترتيبات جماعية للأمن وللدفاع. ومن ثم فإن الوضع الراهن هو نتيجة لاستفحال الخلافات بين الحكومات العربية ولا يرتبط حتماً، في صورته هذه، بتعدد الوحدات السياسية.

٥ ـ ٤ وإذا كانت هناك مشكلة في العلاقة بين السياسيين والعسكريين، فإن المشكلة الأكبر هي في العلاقة بين أصحاب القرار ورجال الفكر في البلاد العربية. وعدم التوفيق في الوصول إلى صيغة تسمح لصناع القرار بالاستفادة من الأفكار والاجتهادات التي يصل اليها المفكرون والمحللون.

٥ ـ ٥ هناك دوائر متعددة للأمن وهناك أمن الأقطار العربية، وهناك أمن المناطق أو الاقاليم الفرعية في داخل الوطن العربي، وهناك الأمن القومي العربي الذي يشمل المنطقة كلها. والعلاقة وثيقة بين الدوائر الثلاث وكل منها يؤثر على الآخر. والأمن العربي بمستوياته الثلاثة يرتبط بأمن دول الجوار الجغرافي.

٥ ـ ٦ ان تحقيق الأمن العربي هو مهمة قومية شاملة تتعدد فيها الأساليب والأدوات وينبغي أن ننظر للموضوع بطريقة كلية. وهناك مستويات مختلفة:

- هناك مستوى الحكومات والنظم العربية وعلى هذا المستوى فإن كل خطوة من أجل التضامن العربي هي خطوة في سبيل الأمن، ومن هنا الدعوة الى تصفية الخلافات العربية والبحث عن القاسم المشترك.
- وهنا دور المنظمات والنقابات والجمعيات الشعبية والأهلية التي تنتظم في صفوفها قوى شعبية متعددة والتي تقوم بدور التنسيق على المستوى الشعبي.
- وهناك دور المفكرين وأولي الرأي الذين يقومون بتنبيه الرأي العام العربي الى الأخطار المحدقة ويساهمون في ايجاد رأي عام يقظ يلعب دوره ازاء الحكومات العربية بحيث يكون سلوكها استجابة له.

ومن خلال كل هذه الجهود والقنوات والأساليب يمكن أن نتقدم على طريق تحقيق الأمن العربي.


الملاحـــــــق



ملحق رقم (١)

المشاركون

سمو الأمير حسن بن طلال ولي العهد المعظم	رئيس مجلس أمناء منتدى الفكر العربي عمان
الدكتور اسامة الانصاري	مستشار - رئيس مجلس ادارة بنك برقان الكويت
الدكتور البرت بطرس	استاذ/قسم اللغة الانجليزية/الجامعة الاردنية عمان
الاستاذ احمد بهاء الدين	مفكر عربي القاهرة
الاستاذ برهان الدجاني	امين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية عمان
الدكتور بسام الساكت	مدير عام صندوق التقاعد عمان
الدكتور جواد العناني	مدير عام المستشارون الاداريو و وزير سابق عمان
الاستاذ حكمت النشاشيبي	رئيس الأسواق المالية في موزلي لندن
الدكتور خليل السالم	رئيس مجلس ادارة ومدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) الامين العام السابق لمنتدى الفكر العربي عمان
الدكتور خير الدين حسيب	رئيس مركز دراسات الوحدة العربية بيروت
الاستاذ زهير خوري	رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك الاسكان عمان
الدكتورة سعاد الصباح	باحثة في جامعة سري وشاعرة عربية لندن
الشيخ سعيد سلمان	مدير شركة الخليج والشرق الأوسط للصيانة والمقاولات العامة والتجارة - ووزير سابق ابو ظبي
الدكتور حنا عودة	وزير المالية عمان
الدكتور سعد الدين ابراهيم	امين عام منتدى الفكر العربي عمان
الدكتور الطاهر لبيب	استاذ جامعي وأمين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع تونس
الدكتور طاهر كنعان	وزير شؤون الأرض المحتلة عمان
الاستاذ طلال أبو غزالة	رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ورئيس مؤسسة طلال أبو غزالة عمان
الدكتور عبدالعزيز حجازي	رئيس وزراء جمهورية مصر العربية السابق القاهرة
الفريق الركن عبدالهادي المجالي	مدير الأمن العام عمان
الاستاذ عبدالمجيد فريد	رئيس مركز الأبحاث العربية ووزير سابق/جمهورية مصر العربية لندن
الدكتور عبدالسلام المجالي	رئيس الجامعة الاردنية/ووزير سابق عمان
الاستاذ عدنان ابو عودة	وزير البلاط الملكي عمان
الاستاذ عبدالمحسن قطان	رجل أعمال ومفكر عربي الكويت
الدكتور عدنان شهاب الدين	مدير معهد الكويت للبحث العلمي الكويت
الدكتور علي الدين هلال دسوقي	استاذ/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة
الدكتور عدنان بدران	رئيس جامعة اليرموك اربد
الاستاذ عمر النابلسي	محامي ووزير سابق عمان
الاستاذة فاطمة الجامعي الحبابي	استاذة/جامعة محمد الخامس الرباط

الاستاذ محمود رياض	الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية القاهرة
الدكتور محمد الامام	مساعد رئيس صندوق النقد العربي ابو ظبي
الدكتور محمد الرميحي	رئيس تحرير مجلة العربي الكويت
الدكتور محمد عمر بشير	استاذ/معهد الدراسات الافريقية والاسيوية الخرطوم
الاستاذ نمير قيردار	عضو مجلس الادارة المنتدب والرئيس التنفيذي/بنك الاستثمار التنفيذي/بنك الاستثمار العربي البحرين
الدكتور يحي الجمل	مستشار ومحامي ووزير الدولة السابق القاهرة
الدكتور يوسف صايغ	مستشار اقتصادي بيروت
الاستاذ وليد عصفور	رجل أعمال ووزير سابق عمان

ملحق رقم (٢)
تحليل الإنفاق العسكري لدول الجوار ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

ف البلد	اجمالي الإنفـــاق (مليون دولار)			نصيب الفـــرد بالـــدولار			الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الحكومي		
	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
اسرائيل	٥,١٧٨	٨,٢٤١	٤,٩٨١	١,٣٣٨	٢,٠٣٥	١,٢١٥	٣٢,٦	٣٧,٢	٢٤,٩
إيران	٥,٦٦٥	١٥,٥٥٠	١٧,٣٧٠	١٤٨	٣٨١	٤١٧	١٧,٧	٣٧,٨	٤٠,٢
تركيا	٢,٢٠٣	٢,٧٥٥	٢,٤٦٩	٥٠	٥٩	٥٢	١٦,٦	٢١,٦	١٩,٩
أثيوبيا	٣٨٢	٤٥٩	٥٠٤	١٢	١٤	١٥	٢٩,٥	٢٧,٥	..

المصدر: The Military Balance, IISS 1985 / 1986.

ملحق رقم (٣)
القدرات العسكرية والبشرية للاقطار العربية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

القطـــر	عدد القوات المسلحة بالآلاف			الاحتياطي	قوات شبه عسكرية
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
الجزائر	١٠١	١٣٠	١٧٠	١٥٠	٣٠,٦
البحرين	٢,٥	٢,٨	٢,٨	—	٢,٢
مصر	٣٦٧	٤٦٠	٤٤٥	٣٨٠	١٣٩
العراق	٢٤٢,٥	٦٤٢,٥	٥٢٠	٧٥	٦٥٤,٨
الأردن	٦٧,٢	٧٦,٣	٧٠,٣	٣٥	١١
الكويت	١٢,٤	١٢,٥	١٢	—	—
لبنان	٢٣	٢٠,٣	١٧,٤	—	—
ليبيا	٥٣	٧٣	٧٣	٤٠	٧
المغرب	١١٦,٥	١٤٤	١٤٩	—	٣١
عمان	١٤,٢	٢١,٥	٢,٥	—	٣,٦
قطر	٤,٧	٦	٦	—	—
السعودية	٤٧	٥١,٥	٦٢,٥	—	٤٣,٥
السودان	٦٨	٥٨	٥٦,٦	—	٦
سوريا	٢٤٧,٥	٣٦٢,٥	٤٠٢,٥	٢٧٢,٥	١٤,٣
تونس	٢٨,٦	٣٠	٣٥,١	—	٩,٥
الإمارات المتحدة	٢١,٢	٤٣	٤٣	—	—
اليمن الشمالي	٣٢,١	٣٦,٦	٣٦,٦	٤٠	٢٥
اليمن الجنوبي	٢٤,٨	٢٧,٥	٢٧,٥	٤٥	٤٥
جيبوتي	١	٢,٧	٣	—	١,٥
موريتانيا	٧,٩	٨,٥	٨,٥	—	٥
الصومال	٦١,٦	٦٢,٦	٦٢,٧	—	٢٩,٥

المصدر السابق

ملحق رقم (٤)

القدرات العسكرية والبشرية لدول الجوار ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

البلـــد	عدد القوات المسلحة بالآلاف			الاحتياطي	قوات شبه عسكرية
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
اسرائيل	١٦٩,٦	١٤١	١٤٢	٣٧٠	٤,٥
إيران	٢٤٠	٥٥٥	٣٠٥	٣٥٠	٢٥٧٠
تركيا	٥٦٧	٦٠٢	٦٣٠	٩٣٦	١٢٥
أثيوبيا	٢٢٩,٥	٣٠٦	٢١٧	—	١٦٩

المصدر السابق

ملحق رقم (٥)
الميزان العسكري العربي

البلد	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح/سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات	زوارق صواريخ
	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زورق
عمان	٦	٨٧	-	٥٢	-	-	٤
الإمارات العربية	١١٨	٧٠	-	٤٣	-	-	٦
قطر	٢٤	١٤	-	١١	-	-	٣
البحرين	-	٢٠	-	-	-	-	٢
السعودية	٤٥٠	٥٥٠	-	٢٠٣	١	-	١٣
الكويت	٢٤٠	٢٠	-	٤٩	-	-	٦
العراق	٤٨٢٠	٤٧٠٠	٤٣	٥٨٠	-	-	١٠
مجموع دول الخليج	٥٦٥٨	٥٤٦١	٤٣	٩٣٨	١	-	٤٤
لبنان	١٤٢	٧٤	-	٣	-	-	-
سوريا	٤١٠٠	٢٧٠٠	٤٨	٥٠٣	١	-	٢٠
الأردن	٧٥٠	٧٢٥	-	١٠٣	-	-	-
مصر	٢٩٥٠	٢٤٠٠	٢٤	٥٠٣	١٠	١٢	٢٤
مجموع دول المواجهة	٧٩٤٢	٥٨٩٩	٧٢	١١١٢	١١	١٢	٤٤
السودان	٧٣	١٣٠	-	٣٤	-	-	-
ليبيا	٢٨٠٠	٢٢٠٤	١١٧	٥٣٥	٩	٦	٢٥
تونس	١٤	٦٦	-	٨	١	-	٢
الجزائر	٧٠٠	٩٧٠	-	٣٠٠	٥	٢	١٢
المغرب	١٢٠	١٢٥٠	-	١٠٦	١	-	٤
مجموع دول افريقيا	٣٧٠٧	٤٦٢٠	١١٧	٩٨٣	١٦	٨	٤٣
اليمن الشمالي	٦٦٤	٤٩٥	-	٧٦	-	-	٤
اليمن الجنوبي	٤٥٠	٣٥٠	١٨	١٠٣	١	-	٨
مجموع الدول العربية	١٨٤٢١	١٦٨٢٥	٢٥٠	٣٢١٢	٢٩	٢٠	١٤٣
اسرائيل	٣٦٠٠	١٨٥٠	٣٦	٥٥٥	٤	٣	٢٢
مقارنة العرب باسرائيل	٥,١٢	٩,١	٦,٩	٥,٨	٧,٢٥	٦,٧	٦,٥

عن اللواء طلعت مسلم: الميزان العسكري في الصراع العربي الإسرائيلي، المنار العدد ١٠ (اكتوبر/تشرين اول ١٩٨٥) ص ٦٠ ـ ٨١. الارقام تشير الى عام ١٩٨٣

ملحق رقم (٦)

مقارنة بين بعض عناصر بناء القوات المسلحة في الصراع العربي الإسرائيلي

الدولة	نظام التجنيد: نوعه	نظام التجنيد: المدة بالسنة[1]	مصادر وعدد طرازات الدبابات الرئيسية: شرقية	غربية	صينية	محلية[2]	مصادر التعليم العسكري
الجزائر	اجباري	١/٢	٤	–	–	–	شرقي
البحرين	تطوع	–	–	–	–	–	غربي
مصر	اجباري	٣	٣	٢	–	–	شرقي
العراق	اجباري	٢	٤	–	١	–	مختلط
الأردن	تطوع	–	–	٥	–	١	غربي
الكويت	اجباري	١ ١/٢	–	٣	–	–	مختلط
لبنان	اجباري	غ/م	–	١	–	–	غربي
ليبيا	انتقائي	مختلف	٤	١	–	–	شرقي
المغرب	اجباري	١ ١/٢	١	١	–	–	غربي
عمان	تطوع	–	–	٢	–	–	غربي
قطر	تطوع	–	–	١	–	–	غربي
السعودية	اجباري	–	–	٢	–	–	غربي
السودان	تطوع	–	٣	١	–	–	–
سوريا	اجباري	٢ ١/٢	٣	–	١	–	شرقي
تونس	اجباري	١	–	١	–	–	غربي
الامارات	تطوع	–	–	٢	–	–	غربي
اليمن الشمالي	اجباري	٣	٣	٢	–	–	–
اليمن الجنوبي	اجباري	٢	٣		–	–	شرقي
اسرائيل	اجباري	٢ ١ ٢/٤	–	٢	–	١	غربي

(١) المذكور هو مدة التجنيد الإجباري لأغلب المجندين.

(٢) الدبابة خالد الأردنية، وميركافا اسرائيلية.

المصدر السابق

ملحق رقم (٧)

العلاقات ذات الطابع العسكري مع الدول الأجنبية في الدول العربية

جهة التعاون	الاتحاد السوفيتي	دول حلف وارسو	الصين	الولايات المتحدة	بريطانيا وفرنسا	كوريا الشمالية والمانيا الغربية
الجزائر						
البحرين				تسهيلات واستخدام موانيء	م. صداقة وتسليح (ب)	
مصر		توريد قطع غيار	تسليح	تسهيلات عسكرية تسليح	تسليح ب و ف	
العراق	م. صداقة وتعاون تسليح				تسليح (ف)	
الأردن					تسليح (ب)	
الكويت	تسليح				تسليح (ب)	
لبنان					تسليح (ف)	
ليبيا	تسهيلات عسكرية تسليح	صداقة وتعاون مع بلغاريا ورومانيا			تسليح (ف)	تحالف وصداقة وتعاون
المغرب				تسهيلات عسكرية	تسليح (ف)	
عمان				مساعدات عسكرية استغلال قواعد	تسليح (ب)	
قطر					م. صداقة وتسليح (ب)	
السعودية					تسليح (ب)	
السودان		تدريب وتعاون فني	تعاون وتسليح		مساعدة تدريب فني (أ.غ) وتسليح (ب)	
سوريا	م.صداقة وتعاون مشترك تسهيلات عسكرية ـ تواجد قوات تسليح					
تونس				اتفاقية تعاون استراتيجي	تسليح (ف)	
الامارات العربية					م.صداقة (ب) وتسليح (ب)	
اليمن الشمالي			صداقة وتعاون وتسليح			
اليمن الجنوبي	م. صداقة وتعاون تسهيلات عسكرية تواجد قوات تسليح	صداقة وتعاون مع بلغاريا والمجر				

م= معاهدة، ب= بريطانيا، ف= فرنسا، أ.غ= المانيا الغربية.

ملحق رقم (٨)
قائمة مختارة بالكتابات العربية في موضوع الأمن القومي العربي

امين هويدي : الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي
بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥
: "تصور مقترح لتحقيق الأمن العربي في منطقة البحر الأحمر"
المستقبل العربي، عدد ١٣، مارس/أذار ١٩٨٠
ص ص ٩٦ ـ ١١٨
: احاديث في الأمن العربي
بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠
: "فجوة الأمن القومي العربي".
الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ١، يوليو/تموز ١٩٨١
ص ص ٩٨ ـ ١٠٧
: الأمن العربي المستباح
القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٢

أسامة الغزالي حرب : أمن الخليج والأمن القومي العربي
شؤون عربية، عدد ٣٥ (يناير/كانون ثاني ١٩٨٤) ص ص ٥٧ ـ ٦٧
أفاق عربية، عدد ٣ (سبتمبر/أيلول ١٩٨٥) عدد خاص عن الأمن القومي والحرب.

الهيثم الأيوبي : الأمن القومي العربي والوحدة العربية
شؤون عربية، عدد ٤٢ (سبتمبر/أيلول ١٩٨٥) ص ص ١٤٨ ـ ١٥٩

حسن طوالبة : الوفاق الدولي والأمن القومي العربي
القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤

جهاد عودة : نظرية الأمن القومي العربي
المستقبل العربي (اغسطس/آب ١٩٨٥) ص ص ١٥٨ ـ ١٦٦
: مدخل نظري لصنع سياسات أمن النظام في دولة نامية
الدفاع، عدد ٥، (اكتوبر/تشرين أول ١٩٨٥) ص ص٨١ ـ ٨٦

حامد ربيع : نظرية الأمن القومي العربي
القاهرة: دارالموقف العربي، ١٩٨١

حسن البزاز : الأمن العربي بين البعدين القومي والوطني
أفاق عربية، عدد ٥ (مارس/أذار ١٩٨٥)
ص ص ٨ ـ ١٣.

رفعت سيد احمد : الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان
شؤون عربية، عدد ٣٥ (يناير/كانون ثاني ١٩٨٤) ص ص ٧٧ ـ ٩٦.

سمير خيري : نظرية الأمن القومي العربي
بغداد: دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣.

علي الدين هلال : الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر.
المستقبل العربي، عدد ٩ (سبتمبر/أيلول ١٩٧٩) ص ص ٩٨ ـ ١٠٧
: الوحدة والأمن القومي العربي

الفكر العربي، عدد ١١ ـ ١٢ (اغسطس/آب ـ سبتمبر/أيلول ١٩٧٩) ص ص ٩٣ ـ ١٠٠

: الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول
شؤون عربية، عدد ٣٥ (يناير/كانون ثاني ١٩٨٤) ص ص ٦ ـ ٢١.

عدلي حسن سعيد : الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه.
القاهرة: الدار القومية، ١٩٧٧.

عصام الدين جلال : الأمن العربي: القضية المنسية
المستقبل العربي، عدد ٥٢ (يونيو/حزيران ١٩٨٣) ص ص ٩١ ـ ٩٩.

عبدالمنعم المشاط : نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي
المستقبل العربي، عدد ٥٤ (اغسطس/آب ١٩٨٣) ص ص ٤ ـ ٢١.

عفيف البوني : الوحدة العربية: تأصيل للهوية الحضارية وضمانة للأمن القومي وضرورة للتنمية الشاملة، شئون عربية، عدد ٤٣ (سبتمبر/أيلول ١٩٨٥) ص ص ٤٧ ـ ٦٢.

قاسم سلام : الوطن العربي والأمن القومي
بغداد: دار الحرية، ١٩٨٤.

كاظم هاشم نعمة : آثار الخلافات العربية ـ العربية على الأمن القومي
المنار، عدد ١٧ (مايو/أيار ١٩٨٦) ص ص ٤٠ ـ ٤٧

مازن اسماعيل الرمضاني : الصراع الدولي في افريقيا والأمن القومي العربي
الأمن والجماهير، عدد ١٢ (فبراير/شباط ١٩٨٥) ص ص ١٣٩ ـ ١٦٢

محمد سيد احمد : حول تحولات مفهوم الأمن القومي العربي خلال السبعينات.
الفكر الإستراتيجي العربي، عدد ١ (يوليو/تموز ١٩٨١) ص ص ٩ ـ ٤٠.

: هل يتحقق الأمن للأمة العربية بالارتداد عن النظام الشرق أوسطي
شؤون عربية، عدد ٣٥ (يناير/كانون ثاني ١٩٨٤) ص ص ٢٢ ـ ٥٦

محجوب عمر : أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي المستقبل العربي، عدد ٣٠ (أغسطس/آب ١٩٨١) ص ص ٢٣ ـ ٣٩.

محرز الحسين : البحر الأحمر والأمن القومي العربي
السياسة الدولية، عدد ٧٨ (اكتوبر/تشرين أول ١٩٨٤) ص ص ١٥٨ ـ ١٦٦.

صدر عن الأمانة العامة لمنتدى الفكر العربي
المطبوعات التالية :

سلسلة الحوارات العربية

١ ـ تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب .... ٢ ديناران

٢ ـ تجربة مجلس التعاون الخليجي ، خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية .... ٢ ديناران

٣ ـ التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها .... ٣ دنانيـــر

٤ ـ العائدون من حقول النفط .... ٢ ديناران

٥ ـ القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأ.ض وإمكانيات الفضاء .... ٢ ديناران

٦ ـ الأمن الغذائي العربي .... ٤ دنانير

سلسلة الحوارات الدولية

بالإنجليزية

1- Europe and the Arab World .... 1 J.D.
2- America and the Middle East .... 1 J.D.
3- Palestine, Fundamentalism and Liberalism .... 1 J.D.
4- Europe and the Security of the Middle East .... 2 J.D.

بالفرنسية

1- L'Europe et le Monde Arabe .... 1.D.

السعر

أ السعر
٢ دينار

03